الإمارات العربية المتحدة
وزارة المالية

استدامة مالية وريادة عالمية

التقرير السنوي | 2024

دولة الإمارات تمضي نحو المستقبل وفق استراتيجية متكاملة أساسها الإنسان الذي هو رأسمالنا الحقيقي وأهم عناصر ثروتنا.

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
رئيس الدولة "حفظه الله"

اقتصاد الإمارات يقف على أرضية صلبة وقاعدة متنوعة تؤهله لتحقيق المزيد من النجاحات والإنجازات إقليمياً وعالمياً.

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي
"رعاه الله"

سياسات مالية استشرافية تعزز متانة الاقتصاد الوطني

في عالم تتسارع فيه وتيرة التغيير وتتزايد فيه التحديات الاقتصادية، تبرز دولة الإمارات العربية المتحدة كوجهة استقرار ونمو، مستندة إلى رؤية قيادتها الرشيدة التي رسخت مبادئ الرؤية الاستشرافية ومرونة التكيف مع التحولات العالمية كركائز أساسية في مسيرتها التنموية. إن توجهات القيادة الحكيمة، وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة "حفظه الله"، وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي "رعاه الله"، تقوم على بناء منظومة اقتصادية متكاملة قائمة على التنوع والتجدد المستمر، بما يعزز قدرة الدولة على مواكبة التحولات العالمية وتحقيق أهدافها التنموية، مع التركيز على الإنسان كمحور لهذه المسيرة ومحركها الأساسي.

في هذا السياق، حققت وزارة المالية قفزات نوعية في مسيرتها نحو تطوير العمل المالي الحكومي وتعزيز دوره في دعم الاقتصاد الوطني، من خلال سياسات مالية استشرافية تضع الدولة على مسار النمو المستدام. وخلال عام 2024، خطت الوزارة خطوات استراتيجية مهمة، تعكس التزامها بتحقيق أهداف القيادة الرشيدة وتعزيز مكانة الدولة على الصعيد الدولي.

ومن خلال استمرار النجاح الذي يحققه برنامج سندات الخزينة الحكومية وبرنامج صكوك الخزينة الإسلامية المقومة بالدرهم، نؤكد في وزارة المالية على مواصلة

بناء منظومة مالية شاملة ومتوازنة، وتطوير أدوات تمويلية مبتكرة تدعم الاقتصاد الوطني وتعزز مكانة الدولة بصفتها وجهة عالمية جاذبة وحاضنة للاستثمارات المالية، مما يعكس قدرتنا على تلبية احتياجات السوق المالية المحلية والدولية، وتعزيز السيولة المالية بشكل مستدام.

ويمثل الحفاظ على التصنيف الائتماني السيادي لدولة الإمارات من قبل وكالات التصنيف العالمية مثل "Fitch" و"Moody's" شهادة موثوقة على استقرار الاقتصاد الوطني، وثقة المجتمع الدولي بكفاءة السياسات المالية للدولة. كما يعكس هذا التصنيف قدرة الإمارات العالية على الوفاء بالتزاماتها المالية، ويؤكد متانة أسسها الاقتصادية ومكانتها كوجهة استثمارية موثوقة وآمنة.

وانطلاقاً من إدراكها العميق بأهمية التعاون الدولي في دعم النمو الاقتصادي، أبرمت وزارة المالية حتى نهاية عام 2024 ما مجموعه 146 اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي على الدخل، إلى جانب 116 اتفاقية لحماية وتشجيع الاستثمار، حيث تُعد هذه الاتفاقيات استكمالاً لجهود الدولة في إيجاد بيئة استثمارية مثالية جاذبة للمستثمرين ورجال أعمال من حول العالم، وتوفير الحماية القانونية لهم.

وعلى الصعيد الدولي، أدت وزارة المالية دوراً محورياً في صياغة السياسات المالية العالمية، من خلال مشاركاتها الفعالة في اجتماعات مجموعة العشرين ومجموعة بريكس وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها من المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية، هذه المشاركات ليست مجرد حضور، بل تعكس تأثيراً فعالاً في تشكيل الأجندة المالية العالمية وتعزيز مكانة الإمارات كلاعب رئيسي في النظام المالي الدولي. ومن خلال هذه المنصات، تسهم الدولة في وضع استراتيجيات مبتكرة لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية المتجددة وتعزيز التعاون الدولي .

إن هذه الإنجازات والنجاحات لم تكن لتتحقق لولا العمل الجماعي وتفاني كل فرد في وزارة المالية، والذين أتقدم لهم بخالص الشكر والتقدير على جهودهم، ونؤكد التزامنا أمام قيادتنا الرشيدة بمواصلة العمل والمضي قدماً نحو تحقيق الريادة العالمية في المالية العامة والتنمية المستدامة، من خلال سياسات مالية مبتكرة وشراكات استراتيجية عالمية.

سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم
النائب الأول لحاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير المالية

تطويـــر منظومـــة متكاملـــة من السياســات والإجـــراءات تضمــن الاستخــدام الأمــثل للموارد

في ظـل الرؤيـة الطموحـة التـي تسـعى دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة لتحقيقهـا في أن تكـون بمصـاف الـدول المتقدمـة، تجسـيداً لرؤيـة "مئويـة الإمـارات 2071"، تقـف وزارة الماليـة في طليعـة الجهـات الحكوميـة التـي تعمـل باسـتمرار على اسـتدامة التميـز والابتـكار في كافـة مجـالات عملهـا، وتـؤدي دوراً محوريـاً في تعزيـز مـسيرة التنميـة الاقتصاديـة المسـتدامة.

ونظراً لتنامي التحديات الاقتصادية العالمية، برزت الحاجة إلى تطوير منظومة متكاملة من السياسات والإجراءات وفقاً لأفضل الممارسات العالمية لمواكبة هذه التغيرات، حيث شهد عام 2024 سلسلة من الإنجازات البارزة للوزارة، ونجحت في تنفيذ استراتيجيات مبتكرة عززت من مكانة الدولة على الصعيدين المحلي والدولي. ومن أبرز هذه الإنجازات إطلاق مبادرات عدة لتعزيز الإدارة المستدامة للموارد المالية، بما في ذلك تطوير السياسات المتعلقة بإدارة الأصول والمخزون والإيجار في الحكومة الاتحادية، بهدف تحسين كفاءة استخدام الموارد وتحقيق أقصى استفادة منها، كما عملت الوزارة على تعزيز الشفافية والمساءلة في العمليات المالية.

وحققت الوزارة أداءً استثنائياً في رحلتها نحو التحول الرقمي الشامل، بما يتماشى مع استراتيجية الحكومة الرقمية لدولة الإمارات 2025، ورؤية "نحن الإمارات 2031"

حيث حرصت الوزارة على تقديم حلول رقمية مبتكرة باستخدام التكنولوجيا في عملياتها وخدماتها لتصبح من أوائل الجهات الحكومية التي تقدم خدمات مبتكرة وسريعة وسهلة الوصول من خلال تبني أحدث التقنيات والأنظمة الذكية، وتمكنت من تسهيل الإجراءات والقضاء على البيروقراطية، مما أدى إلى تعزيز الكفاءة والشفافية، كما ساهمت مبادرات الوزارة في تطوير خدمات 2.0 التي تلبي احتياجات المتعاملين وتتجاوز توقعاتهم، مما يعزز مكانة دولة الإمارات كوجهة رائدة عالمياً في مجال التحول الرقمي.

إضافة إلى ذلك، نفذت الوزارة برامج متطورة لتحسين كفاءة الإدارة المالية، مثل تطبيق الذكاء الاصطناعي في المناقلات المالية، وتطوير نظام ميزانية الوظائف وأتمتة عمليات المطابقة المركزية، وحوكمة إجراءات التدقيق على إيرادات الحكومة الاتحادية، وتحقيق كفاءة الإنفاق الحكومي، مما أسهم بشكل كبير في تسريع إنجاز المعاملات وزيادة دقة البيانات، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على توفير بيئة أعمال أكثر استقراراً وجاذبية.

وعلى صعيد التشريعات، تمكنت الوزارة من تحقيق توافق بين النظام الضريبي وقوانين المالية، وهو ما أسهم في تحسين بيئة الأعمال بالدولة. وتجسيداً لهذه الجهود، حصدت الوزارة جائزة محمد بن راشد للتميز الحكومي عن فئتي "الجهة الاتحادية الرائدة في استدامة التميز" و"أفضل جهة في تطوير التشريعات"، ما يعكس ريادتها في تعزيز البيئة التشريعية وتنفيذ السياسات المالية المتطورة.

إن وزارة المالية، ومن خلال مبادراتها المتعددة، تواصل السير بخطى ثابتة نحو تحقيق رؤية القيادة الرشيدة في بناء اقتصاد وطني مستدام ومتنوع، ولعل الشراكات الاستراتيجية التي أقامتها الوزارة مع مختلف الجهات الحكومية والقطاع الخاص هي الدليل الأكبر على التزامها بتحقيق هذه الرؤية، مما يساهم في تعزيز التعاون والابتكار لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

معالي محمد بن هادي الحسيني
وزير دولة للشؤون المالية

مشروع الشراكة والتكامل الحكومي يعزز الكفاءة في الإدارة المالية

تواصل وزارة المالية تنفيذ استراتيجيتها الشاملة التي تهدف إلى تحقيق الاستدامة المالية وتعزيز الاقتصاد الوطني، مستندة إلى ركائز أساسية تشمل الحوكمة الفعالة، والابتكار في الإدارة المالية، وتطوير التشريعات التي تدعم بيئة الأعمال وتخفف الأعباء المالية عن الأفراد والشركات. ومن خلال هذه الجهود، تساهم الوزارة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة في بناء اقتصاد قوي ومتوازن يتسم بالمرونة والقدرة على التكيف مع المتغيرات العالمية، وقد شهدت الوزارة خلال عام 2024 تحولاً نوعياً في أدائها، وسجلت إنجازات بارزة بفضل الدعم اللامحدود والرؤية الثاقبة لقيادتنا الرشيدة.

وضمن جهودها لتعزيز التكامل الحكومي، أطلقت الوزارة مشروع الشراكة والتكامل الحكومي بالتعاون مع جهات محلية ودولية، ويهدف المشروع إلى تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية وعقد الشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص، وتسعى من خلال هذا المشروع، إلى بناء قدرات مؤسسية قوية، واعتماد أفضل الممارسات العالمية، بما يدعم التنمية المستدامة ويعزز كفاءة الإدارة المالية.

وفي إطار تعزيز الحوكمة المالية، فعّلت وزارة المالية قسم التدقيق على الإيرادات الحكومية، بهدف التحقق وضمان دقة وكفاءة الإجراءات المالية المتبعة في الجهات الحكومية الاتحادية، مما يسهم في تحسين جودة تحصيل الإيرادات الاتحادية، وتمثلت

جهود الوزارة في تطبيق آليات رقابية حديثة تضمن الالتزام بالمعايير المالية العالمية وتطوير الإجراءات بما يحافظ على المال العام للدولة.

كما أصدرت خلال عام 2024 حزمة من التشريعات التي تهدف إلى تنمية واستدامة الموارد المالية للحكومة الاتحادية، وهذه التشريعات شملت مراجعة الرسوم الاتحادية والإعفاء من الديون المستحقة، مما ساعد في تخفيف الأعباء المالية عن المواطنين والمقيمين، وتسهم هذه المبادرات في تعزيز بيئة الأعمال في الدولة، وتوفير مناخ اقتصادي ملائم يدعم التنمية المستدامة.

وعلى الصعيد المحلي، نظمت الوزارة وشاركت في العديد من الفعاليات والورش التي عززت التعاون بين القطاعين العام والخاص، وساهمت في بناء قدرات الكوادر الوطنية، ومن أبرز هذه الفعاليات قمة الحكومات، التي ركزت على أهمية الشراكة بين القطاعات لتحقيق التنمية المستدامة، كما عقدت الوزارة شراكات استراتيجية مع مؤسسات محلية وعالمية مثل الجامعة الأميركية في دبي وجمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين البريطانية، بهدف تعزيز القدرات المؤسسية وتبني أفضل الممارسات العالمية.

وواصلت الوزارة تبني الابتكار في العمليات المالية من خلال أتمتة عمليات المطابقة المركزية، التي تهدف إلى تبسيط العمليات المالية وتحسين دقتها، وساعدت هذه الخطوة في تعزيز الرقابة المالية وتقليل الأخطاء، مما يعكس التزام الوزارة بتبني أحدث الممارسات التكنولوجية وأدوات الذكاء الاصطناعي.

ختاماً، شكلت إنجازات وزارة المالية في عام 2024 نقطة تحول في مسيرتها نحو تحقيق الاستدامة المالية وتعزيز الشفافية في الإدارة المالية الحكومية، ومن خلال تعزيز الحوكمة، وتطوير التشريعات، وبناء القدرات، تسير الوزارة بخطى ثابتة نحو تحقيق رؤية الإمارات في بناء اقتصاد قوي ومستدام.

سعادة يونس حاجي الخوري
وكيل وزارة المالية

فهرس المحتويات

12 إضاءات على وزارة المالية
سياسات مالية مستدامة واستشرافية

17 حصـــاد وإنجـــازات
برامــج ومبادرات مبتكــرة لمستقبل مالي مستدام

34 الحوكمة والامتثال
إدارة مالية متكاملة وشفافة

44 منظومة تشريعية وقانونية
شفافية وريادة تشريعية

52 مشاركات وفعاليات إقليمية ودولية
شراكات عالمية لريادة اقتصادية مستدامة

65 مشاركات وفعاليات محلية
بصمة وطنية.. نحو غد مشرق

71 التحول الرقمي
الرقمنة بوابة لمستقبل مالي مستدام

82 الابتكار واستشراف المستقبل
ابتكار بلا حدود

90 الاستدامة المالية وإدارة المخاطر
الاستدامة ركيزة التنمية

94 الاتصال الحكومي
اتصال مسؤول... مجتمع مستدام

101 منظومة إسعاد المتعاملين
سعادة متجددة.. ابتكار دائم

104 الشراكة والتكامل الحكومي
شراكات لبناء القدرات المؤسسية

إضاءات على وزارة المالية

سياسات مالية مستدامة واستشرافية

تأسست وزارة المالية منذ قيام الاتحاد في عام 1971، ويقع مقرها في أبو ظبي ودبي، وهي مسؤولة عن إدارة الموارد المالية للحكومة الاتحادية وتنميتها واستدامتها.

الرؤيـــة

الريادة العالمية في المالية العامة والتنمية المستدامة.

الرسالـة

إدارة الموارد المالية للحكومة الاتحادية وتنميتها من خلال سياسات مالية مستدامة واستشرافية وتمثيل مصالح الدولة المالية على المستوى الدولي وبناء قدرات مالية داخلية متميزة.

القيـــم

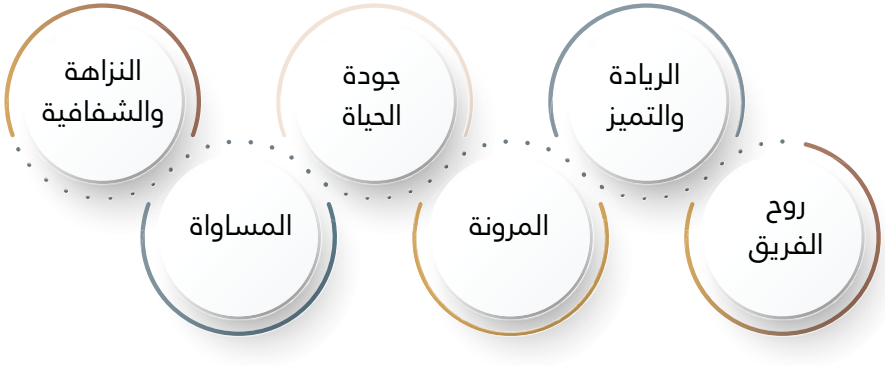

الأهداف والمهام

تماشـياً مـع رؤيـة حكومـة دولـة الإمـارات أعـدت وزارة الماليـة خطتهـا الاسـتراتيجيـة 2023-2026 منسـجمة مـع الخطـط والتطلعـات المسـتقبلية وبالتـواؤم مـع التوجهـات الوطنيـة والعالميـة، وحرصـت الـوزارة علـى التركيـز علـى التمـكين المالي والاسـتدامة والمرونـة الوطنيـة واسـتشراف المسـتقبل والابتـكار والـذكاء الاصطناعـي لتعزيـز مـسيرة التميـز والارتقـاء بالعمـل في الحكومـة الاتحاديـة.

الأهداف الاستراتيجية

01 تمكين الأداء المالي المتميز في الحكومة الاتحادية

المشاريع الاستراتيجية المرتبطة بالهدف:

- تصميم خارطة الطريق للمالية العامة
- تعزيز القدرات التحليلية وضمان الإدارة المالية السليمة

02 ضمـان الاسـتدامة المالية لمستقبل شـمـولي

المشاريع الاستراتيجية المرتبطة بالهدف:

- إدارة الدين العام
- تصميم سياسات ضريبية متزنة ومواكبة للتطورات المحلية والدولية

02 تعـزيـز المـرونـة المـاليـة الوطـنيـة

المشاريع الاستراتيجية المرتبطة بالهدف:

- تصميم إطار عمل للاستجابة للحالات الطارئة والتعافي في المجال المالي
- تطويـر برنامـج التعـاون مـع الـوزارات الماليـة عـلى مسـتوى العـالم في مجـال الماليـة العامـة

إنجاز الأهداف الاستراتيجية في 2024

الأهداف الرئيسية

01 وضع السياسة المالية المستدامة

المهام الدورية المرتبطة بالهدف:

- تطوير التخطيط المالي للحكومة الاتحادية
- استدامة المالية العامة وإدارة المخاطر
- إعداد ومراجعة القوانين والسياسات المالية

02 تعزيز النمو الاقتصادي وبيئة الأعمال التنافسية

المهام الدورية المرتبطة بالهدف:

- إدارة ومتابعة اللجان والمصالح المالية للحكومة في الشركات والمؤسسات والمنظمات
- تعزيز تنافسية بيئة الأعمال

03 تعزيز العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية

المهام الدورية المرتبطة بالهدف:

- تعزيز المصالح المالية على المستوى الدولي
- تفعيل فرص ومميزات التكامل المالي والاقتصادي الخليجي المشترك
- تنمية وتعزيز العلاقات في مواضيع الضرائب الدولية

04 تعزيز الثقة والشفافية

المهام الدورية المرتبطة بالهدف:

- تحسين وتطوير آليات وأدوات التخطيط وتنفيذ الميزانية
- إدارة وحوكمة البيانات المالية
- إعداد وإدارة العمليات المالية للحكومة الاتحادية
- إدارة منصة المشتريات الحكومية

إنجاز الأهداف الرئيسية في 2024

%100
وضع السياسة المالية المستدامة

%100
تعزيز النمو الاقتصادي وبيئة الأعمال التنافسية

%100
تعزيز العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية

%99.3
تعزيز الثقة والشفافية

الممكنات الحكومية وفقاً للاستراتيجية

01 استقطاب وتمكين أفضل المواهب البشرية، وتقديم خدمات مؤسسية وبنية رقمية كفؤة وفعالة

المشاريع الاستراتيجية المرتبطة بالمُمَكّن:

- قيادات المالية ومهارات المستقبل
- تصميم إطار استقطاب الكفاءات والمواهب والمحافظة عليها
- تطوير إطار عمل الذكاء الاصطناعي في الوزارة

المهام الدورية المرتبطة بالمُمَكّن:

- إدارة الموارد المالية بكفاءة وفعالية
- إدارة المشتريات وفق أفضل الممارسات العالمية
- تطبيق أفضل ممارسات الموارد البشرية
- ضمان تطبيق معايير الجودة والتميز المؤسسي
- ضمان تحقيق الاتصال الداخلي والخارجي
- تطبيق أفضل الممارسات العالمية في القيادة
- وضع وتطوير الخطة الاستراتيجية وقياس الأداء
- توفير أفضل الخدمات القانونية
- توفير أحدث خدمات تقنية المعلومات
- توفير خدمات مشتركة لكافة الوحدات التنظيمية بكفاءة عالية

02 تعزيز ممارسات الابتكار القائمة على المرونة والاستباقية والجاهزية ضمن منظومة العمل

المشاريع الاستراتيجية المرتبطة بالمُمَكّن:

- ترسيخ أفضل ممارسات الابتكار وإدارة التغيير

المهام الدورية المرتبطة بالمُمَكّن:

- إدارة الابتكار المؤسسي
- استشراف المستقبل

إنجاز أهداف الممكنات الحكومية في 2024

%96

استقطاب وتمكين أفضل المواهب البشرية، وتقديم خدمات مؤسسية وبنية رقمية كفؤة وفعالة

%97.4

تعزيز ممارسات الابتكار القائمة على المرونة والاستباقية والجاهزية ضمن منظومة العمل

حصـــاد وإنجـــازات

برامــج ومبادرات مبتكــرة لمستقبل مالي مستدام

حققت وزارة المالية قفزات نوعية في عام 2024، حيث استشرفت المستقبل ببرامج ومبادرات مبتكرة ساهمت في بناء منظومة مالية متكاملة وفعالة. وقد أثبتت هذه الإنجازات قدرة الوزارة على مواكبة التطورات العالمية في مجال المالية العامة والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة بما يجسد توجهات وأولويات الدولة، ويتماشى مع رؤية (نحن الإمارات 2031).

تطبيق الذكاء الاصطناعي في المناقلات المالية

طبقت وزارة المالية في العام 2024 أدوات الذكاء الاصطناعي مثل استخدام تقنية الروبوت في تسريع تنفيذ المناقلات المالية، (روبوت منى) لتوفير البيانات المالية مثل بيانات الميزانية والمصروفات الفعلية للميزانية بالإضافة إلى المناقلات المالية لإمكانية عرضها في المؤتمرات والمعارض والوصول إليها بسهولة.

نظام ميزانية الوظائف

شاركت وزارة المالية في الجلسات الحوارية خلال فعاليات معرض جيتكس جلوبال 2024 لعرض آلية تطبيق مبدأ تصفير البيروقراطية لنظام ميزانية الوظائف (ماس).

حوكمة إجراءات الإيرادات للحكومة الاتحادية

سعت الوزارة إلى حوكمة إجراءات الإيرادات للحكومة الاتحادية من خلال مبادرات مبتكرة وريادية تحقق الاستدامة المالية للدولة حيث تساهم الدقة والكفاءة للإيرادات الاتحادية في رفع كفاءة وجودة إنجازات ذات الصلة بالإيرادات الاتحادية، وتسهم في تحقيق الريادة المالية العالمية للدولة، حيث قامت وزارة المالية باستحداث وتفعيل قسم التدقيق على الإيرادات الحكومية للتدقيق على الجهات في الحكومة الاتحادية لدقة وكفاءة الإجراءات المالية وتطويرها للحفاظ على المال العام للدولة.

تحقيق كفاءة الإنفاق الحكومي

إن البيانات المالية المُدققة والنتائج المُحققة تؤكد حرص الوزارة على تحقيق كفاءة في الإنفاق الحكومي واستخدام الموارد المالية بالشكل الأمثل والذي يبرز تطور منظومة العمل المالي الحكومي وتحقيق مراكز متقدمة لدولة الإمارات العربية المتحدة على المستوى الإقليمي والدُولي، ومن الأمثلة على مخرجات التدقيق:

01 **رفع كفاءة تحصيل الإيرادات الاتحادية** من خلال التدقيق على الإيرادات للجهات الاتحادية المشمولة في قانون ربط الميزانية العامة للاتحاد لضمان التحقق من مدى التزام الجهات الاتحادية بالقرارات الصادرة في شأن تحصيل رسوم الخدمات/ السياسات/ والقوانين المعمول بها في الحكومة الاتحادية.

02 **مراجعة أرصدة الذمم المدينة للجهات الاتحادية** للتأكد من صحة المبالغ وتسجيلها وفق المعايير المحاسبية الدولية على أساس الاستحقاق وبما يتوافق مع التشريعات المعمول بها في الحكومة الاتحادية.

03 **اقتراح تفعيل آلية رقمية لمطابقة الإيرادات للجهات الاتحادية** وذلك للتحقق لمعالجة الفروقات بالطرق الرقمية المعتمدة وأهمية تقليص أية فجوات تؤثر على دقة البيانات المالية للجهات الاتحادية.

تعزيز إدارة موارد الحكومة الاتحادية وتحقيق الكفاءة المالية

تـم توظيـف قاعـدة بيانـات الأملاك العقاريـة للحكومـة الاتحاديـة في تعزيـز كفـاءة إدارة مـوارد الحكومـة الاتحاديـة واسـتدامتها، مـن خلال تنفيـذ الـوزارة لبرنامـج التـأمين على الأملاك العقاريـة للحكومـة الاتحاديـة في عـام 2024، والتي مكّنت من تحديد الاحتياجات التأمينية بدقة واستباق المخاطر بفعالية، وأسـهمت في ارتفـاع في إجمالي أملاك الاتحـاد المؤمـن عليـه مقارنـةً بالسـنة السـابقة.

تنمية واستدامة الموارد وتحفيز بيئة الأعمال

خلال عام 2024 قامت وزارة المالية باستصدار 35 تشريعاً اتحادياً بشأن تنمية واسـتدامة المـوارد الماليـة للحكومـة الاتحاديـة بهـدف تعزيـز الاقتصـاد وتحفيـز بيئـة الأعمال بالدولـة، تتعلـق بمراجعـة الرسـوم الاتحاديـة والإعفـاء مـن الديـون والمسـتحقات المطلوبـة بهـدف تخفيـف الأعبـاء الماليـة على مجتمـع دولـة الإمـارات.

اعتماد بنوك وطنية لتحصيل إيرادات الحكومة

تـم إضافـة بنـك الإمـارات دبي الوطنـي وبنـك رأس الخيمـة الوطنـي ضمـن قائمة البنـوك المعتمدة في منظومة تحصيل الإيـرادات في الجهات الاتحادية بنجـاح، مما مكنـهما مـن معالجـة المدفوعـات الرقميـة لعـدد مـن الخدمـات الحكوميـة، مثـل طلبـات التـأشيرات وتجديـد الرخـص. حيـث تعمـل هـذه الشراكـة على تـوفير خيـارات الدفـع للمواطـنين والمقيـمين، مما يعـزز الراحـة وسـهولة إجـراءات الدفـع.

تنفيذ اتفاقية تقديم مستوى الخدمة (SLA)

تـم إعـداد إطـار تدقيـق لـضمان امتثـال البنـوك التـي تعمـل كمقدمـي خدمـات الدفـع للجهـات الحكوميـة بمعايير الأداء والأمـن والامتثال الصارمة. يشـمل ذلـك إعـداد تقاريـر شـهرية حـول مـؤشرات الأداء الرئيسـية (KPIs) المتعلقـة بأمـن البيانـات، واسـتمرارية الأعمال، ومعالجـة المعـاملات، وخدمـة العـملاء، مما يعـزز المسـاءلة ويحافـظ على جـودة الخدمـة العاليـة.

محفظة رقمية وطنية قريباً

بالتنسـيق والتعاون مع مكتب رئاسـة مجلس الـوزراء، وهيئة تنظيـم الاتصالات والحكومـة الرقميـة، ومصرف الإمـارات العربيـة المتحـدة المركـزي لتطويـر منصـة موحـدة للدفـع "UAE Pay"، يتـم العمـل على إطلاق المحفظـة الرقميـة الآمنـة والمقبولـة على نطـاق واسـع لتحصيـل الإيـرادات الحكوميـة.

أتمتة عمليات المطابقة المركزية

تـم تطويـر وتنفيـذ نظـام مطابقـة آلي لتبسـيط العمليـات الماليـة والتأكـد مـن دقتهـا مـن خلال مطابقـة المعـاملات تلقائيـاً مـن مصـادر بيانـات مختلفـة، ومعالجـة الفروقـات بكفـاءة عاليـة. يعـزز هـذا النظـام الكفـاءة، ويقلـل مـن الأخطـاء اليدويـة، ويقـوي الرقابـة الماليـة.

تطوير منظومة تحصيل الديون المستحقة في الجهات الاتحادية

تنفيذاً للمرسوم الاتحادي رقم (15) لعام 2024، والذي ينص على إنشاء وحدات جديدة لتحصيل الديون المستحقة ضمن الجهات الاتحادية، تم إعادة هيكلة كاملة لنظام إدارة تحصيل الديون المستحقة، بما في ذلك تطوير منصة مركزية للرقابة، والتقارير، وإدارة سير العمل. تهدف هذه الطريقة المطورة إلى تحسين الشفافية والكفاءة والفعالية في تحصيل الديون.

ريادة الحوكمة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي والبيانات

تم تبني نهج رائد في الحوكمة المعتمدة على البيانات من خلال دمج الواقع الممتد (XR)، والذكاء الاصطناعي (AI)، والذكاء التجاري التوليدي (BI) في عمليات وزارة المالية. توفر هذه الاستراتيجية، والتي تم تنفيذها بالتعاون مع (AWS) و(EPAM Systems)، الوصول الفوري إلى معلومات قيمة من خلال تقارير تفاعلية واستفسارات باللغة الطبيعية، مما يساعد في اتخاذ القرارات على جميع المستويات.

تنفيذ ورشة عمل قانونية للجهات الاتحادية

تم عقد ورشة عمل لجميع الجهات الاتحادية لتوضيح المرسوم الاتحادي الجديد لإدارة الديون (الديون المستحقة).

إعداد مشروع قانون اعتماد البيانات المالية الاتحادية الموحدة

قامت وزارة المالية بتسليم مشروع قانون اعتماد البيانات المالية الموحدة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023، إلى المجلس الوطني الاتحادي، كما عقدت الوزارة ورش عمل تخصصية مع الجهات الاتحادية تتناول أهم النقاط المطلوب مراعاتها عند إعداد البيانات المالية.

توحيد مصادر البيانات

ساهم ترابط الأنظمة المالية الاتحادية وأتمتها في زيادة تطبيق الجهات الاتحادية لها، مما أدى إلى توحيد مصادر البيانات وزيادة دقتها، وتحقيق تكامل أكبر في العمليات المالية (كجملة واحدة لكافة عمليات تطبيق الأنظمة الخاصة بالقطاع).

تقليص المدة الزمنية لعمليات رواتب الحكومة

رسخت وزارة المالية تقنيات الذكاء الاصطناعي والروبوتات لتشغيل والتدقيق على عمليات رواتب الحكومة الاتحادية وتقليص المدد الزمنية المطلوبة لتنفيذها.

أتمتة إجراءات المدفوعات الحكومية الاتحادية

من خلال التكامل السلس بين الأنظمة المالية الحكومية المعمول بها في الحكومة الاتحادية ونظام إدارة الخزينة ونظام الإمارات للتحويلات المالية لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، قامت وزارة المالية في أتمتة إجراءات المدفوعات الحكومية الاتحادية لعدد من الجهات الاتحادية الجديدة خلال عام 2024، ومن هذا المنطلق قامت إدارة الخزانة في الوزارة بالتنسيق مع المصرف المركزي حول أتمتة الدفع بدفعة جديدة من العملات الأجنبية في نظام إدارة الخزانة بإجمالي 33 عملة أجنبية.

وتم توظيف التمكين الرقمي لخدمات الإدارة في خدمة فتح وإغلاق الحسابات للجهات الاتحادية لسحب البيانات من الأنظمة دون الحاجة لطلبها من الجهات الاتحادية.

الميزانية العامة للاتحاد لعام 2024

نمـــو اقتصـــــادي قـــــوي وكفـــــاءة في الإنفـــــــاق

تكشـف الميزانيـة العامـة للاتحـاد لعـام 2024 عـن أداء مـالي قـوي، حيـث بلغـت المصروفـات الإجماليـة 64.1 مليـار درهـم، فـيما وصلـت الإيـرادات إلى 65.7 مليـار درهـم، محققـة بذلـك فائضـاً ماليـاً قـدره 1.6 مليـار درهـم. ومقارنـة بميزانيـة عـام 2023، التـي سـجلت مصروفـات بقيمـة 63.1 مليـار درهـم وإيـرادات بلغـت 63.6 مليـار درهـم وفائضـاً قـدره 0.5 مليـار درهـم، شـهد عـام 2024 ارتفاعـاً في المصروفـات بنسـبة 1.58% وزيـادة في الإيـرادات بلغـت 3.30%.

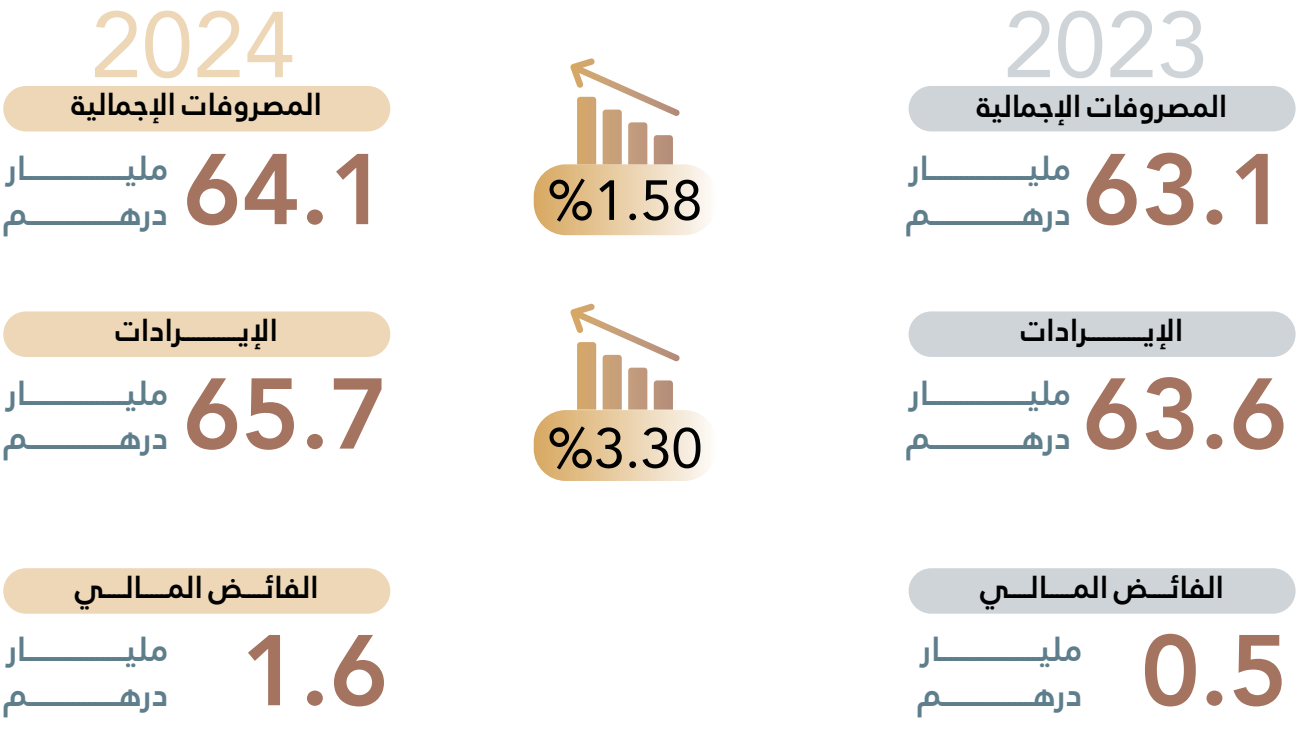

هـذه الأرقـام تجسـد الاسـتراتيجية الماليـة الحكيمـة التـي تتبعهـا دولـة الإمـارات، حيـث تـشير الزيـادة في الإيـرادات بـوتيرة أسـرع مـن المصروفـات إلى نمـو اقتصـادي قـوي، مدفوعـاً بتنويـع مصـادر الدخـل وزيـادة كفـاءة تحصيـل الإيـرادات. ممـا يرسـخ دعائـم التنميـة المسـتدامة ويعـزز الاسـتقرار المالي للاتحـاد.

إصدار ونشر بيانات إحصاءات مالية الحكومة على مستوى الدولة

بيانات إحصاءات مالية الحكومة لدولة الإمارات العربية المتحدة (القيمة بالمليون درهم إماراتي)						
الرمز	المؤشر	*2023	**2024			
		السنوية	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
1	الإيرادات	546,619.3	120,631.0	143,222.1	139,170.5	150,333.1
11	الضرائب	317,175.2	84,171.8	95,490.8	92,318.4	94,380.9
12	المساهمات الاجتماعية	16,361.0	3,921.2	4,220.1	4,418.5	4,667.7
13	المنح	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
14	إيرادات أخرى	213,083.0	32,537.9	43,511.2	42,433.6	51,284.5
2	المصروفات	402,387.4	91,488.0	97,620.6	97,801.3	122,001.7
21	تعويضات العاملين	120,603.4	30,300.4	31,296.0	30,522.8	32,426.5
22	استخدام السلع و الخدمات	122,628.3	25,938.1	31,609.1	30,278.8	44,093.2
23	استهلاك راس المال الثابت	11,738.8	2,488.5	2,322.1	2,452.4	2,818.8
24	الفائدة	12,155.9	3,730.4	3,034.6	3,956.7	4,167.7
25	الإعانات المالية	31,686.4	6,833.5	6,645.6	8,695.3	9,453.6
26	المنح	1,263.4	289.1	248.8	266.3	1,142.5
27	المنافع الاجتماعية	67,724.4	16,818.1	18,532.6	18,618.2	22,817.5
28	مصروفات أخرى	34,586.9	5,089.9	3,931.9	3,010.8	5,082.0
GOB	إجمالي رصيد التشغيل	155,970.6	31,631.4	47,923.6	43,821.6	31,150.1
NOB	صافي رصيد التشغيل	144,231.9	29,142.9	45,601.5	41,369.2	28,331.3
	المعاملات في الأصول غير المالية:					
31	صافي/إجمالي الاستثمار في الأصول غير المالية	32,576.2	5,607.1	5,379.2	9,609.0	14,299.0
311	اصول ثابتة	32,115.2	5,806.3	5,572.7	8,879.8	13,797.0
312	المخزونات	-288.3	40.3	54.2	-9.9	-44.5
313	النفائس	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
314	اصول غير منتجة	749.2	-239.5	-247.7	739.0	546.5
2M	النفقات	434,963.5	97,095.1	102,999.8	107,410.4	136,300.7
NLB	صافي الاقراض / الإقراض	111,655.7	23,535.8	40,222.3	31,760.2	14,032.3
	المعاملات في الأصول المالية والخصوم (التمويل):					
32	صافي اقتناء الاصول المالية	68,098.0	36,663.7	35,794.4	-4,230.7	-5,493.5
321	المدينون المحليون	60,860.3	34,243.5	39,578.5	-6,643.5	-7,320.9
322	المدينون الخارجيون	7,237.7	2,420.2	-3,784.1	2,412.8	1,827.4
33	صافي تحمل الخصوم	51,644.2	-2,848.8	-21,276.1	343.3	-9,385.1
331	الدائنون المحليون	46,125.7	-2,848.8	-21,279.0	333.5	-9,385.1
332	الدائنون الخارجيون	5,518.6	0.0	2.9	9.8	2.9

* تنويه للمستخدمين: ليس من الضرورة أن يتساوى مجموع البيانات الربعية التراكمية مع البيانات السنوية.

** تنويه للمستخدمين: البيانات أولية وقابلة للتعديل، ليس من الضروري أن تكون البيانات الربعية التراكمية مساوية للبيانات السنوية.

146 اتفـاقيـــة
لتجنب الازدواج الضريبي على الدخل لغاية 2024

إدراكاً مـن دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة لأهميـة إزالـة الازدواج الضريبـي، التزمـت وزارة الماليـة بالمعايير الدوليـة التـي اعتمدتهـا مجموعـة العشريـن ومنظمـة التعـاون الاقتصـادي والتنميـة ذات الصلـة بالممارسـات الضـارة وتبـادل المعلومـات وإسـاءة اسـتخدام الاتفاقيـات للحصـول على منافـع لطـرف ثالـث أو إنشـاء كيانـات قانونيـة ليـس لديهـا أنشـطة اقتصاديـة في الدولـة، وفي هـذا السـياق أبرمـت الـوزارة 146 اتفاقيـة لتجنـب الازدواج الضريبـي على الدخـل لغايـة 2024.

ميزات الاتفاقيات

- تعزيز الأهداف التنموية وتنويع مصادر الدخل القومي للدولة.
- تجنب الازدواج الضريبي والضرائب الإضافية والضرائب غير المباشرة والتهرب من سداد الضرائب.
- مواجهة تحديات تدفقات التجارة والاستثمار عبر الحدود.
- توفير الحماية الكاملة للأفراد من الازدواج الضريبي.
- تجنب عرقلة التدفق الحر للتجارة وتعزيز الاستثمار.
- مواكبة التغيرات العالمية في القطاعات الاقتصادية والمالية وآليات التسعير التحويلي.
- تحفيز تبادل السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال.

116 اتفـاقيـــة
لحماية وتشجيع الاستثمار لغاية 2024

في إطـار تشـجيع وحمايـة الاسـتثمارات وتهيئـة الظـروف المواتيـة لتبـادل المزيـد مـن الاسـتثمارات مـع الـدول الأخـرى أبرمـت وزارة الماليـة 116 اتفاقيـة لحمايـة وتشـجيع الاسـتثمار لغايـة 2024.

ميزات الاتفاقيات

- حماية الاستثمارات من كافة التحديات غير التجارية مثل التأميم، والمصادرة، والحجز القضائي.
- السماح بإنشاء الاستثمارات ومنح الترخيص لها.
- التأكيد على تحويل الأرباح والعائدات الأخرى بعملة حرة قابلة للتحويل.
- تشجيع المستثمرين وتوفير الرعاية اللازمة لهم فيما يتعلق بالتوسع في الاستثمارات وإدارتها.
- تعويض المستثمر بشكل عادل وفوري وسريع في حالة تعرضه للاستيلاء وفقاً للقيمة السوقية.
- تحديد آليات تسوية النزاع بين المستثمر والدولة.

محمد الحسيني يترأس لجنة التنمية التابعة لمجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين لمدة عامين

تولى معالي محمد بن هادي الحسيني وزير دولة للشؤون المالية، رئاسة لجنة التنمية التابعة لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، منذ أكتوبر 2022، لمدة عامين، وانتهت فترة رئاسته في أكتوبر 2024. وخلال فترة رئاسة معاليه أشرفت اللجنة على نتائج تطوير خارطة الطريق الخاصة بالبنك الدولي والتي تضمنت رؤية ومهمة جديدة لمجموعة البنك الدولي، بالإضافة إلى الإنجازات التي تعزز المرونة التشغيلية وزيادة التمويل.

وتمثلت النتيجة الأولية في زيادة القدرة على الإقراض بنحو 120 مليار دولار على مدى العقد المقبل، والتي سيتم استخدامها لمعالجة قضايا التنمية الحرجة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وركزت اجتماعات لجنة التنمية على التحديات العالمية الرئيسية، بما في ذلك الفقر، والقدرة على تحمل الديون، والمساواة بين الجنسين، وتغير المناخ.

وشددت اللجنة على أهمية الشفافية والإدارة الفعالة للديون، وتشجيع التعاون مع صندوق النقد الدولي وبين المؤسسات المالية الدولية والدائنين من القطاع الخاص والجهات الحكومية. كما شدد المحافظون أيضاً على الإمكانات التحويلية لتمكين النساء والفتيات كجزء من مبادرات التنمية التي تهدف إلى تحقيق نمو أكثر شمولاً وعدالة.

استمرار نجاح برنامج صكوك الخزينة الإسلامية المقومة بالدرهم الإماراتي

أعلنت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة مُمثَلة بوزارة المالية بصفتها الجهة المُصدِرة وبالتعاون مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بصفته وكيل الإصدار والدفع عن إطلاق برنامج سندات الخزينة الحكومية في مايو 2022 حيث شهد البرنامج نجاح

8 مزادات ← بإجمالي قيمة اسمية للسندات بلغت **11.2 مليار درهم**

وبعد النجاح الذي حققه برنامج السندات **تم إطلاق برنامج صكوك الخزينة الإسلامية** في مايو 2023 حيث حقق البرنامج نجاحاً كبيراً في كافة المزادات التي تم طرحها حتى نهاية عام 2024 والتي بلغت

14 مزاداً ← بمعيار قياسي لحجم كل مزاد بقيمة **1.1 مليار درهم**

وبإجمالي **قيمة اسمية للصكوك بلغت** ← **17.1 مليار درهم**

وقد تم طرح السندات والصكوك بالمزاد من خلال **"نظام بلومبرغ للمزادات"** وتم إدراجها في **"ناسداك دبي"**، كما تم تسويتها من خلال منصة محلية بنك **"يوروكلير"** وذلك بحسب المعايير الدولية.

تم اعتماد عملية توزيع وشراء قيم المزادات عبر ثمانية موزعين رئيسيين في دولة الإمارات، من ضمنهم:

- بنك الإمارات دبي الوطني Emirates NBD
- مصرف أبوظبي الإسلامي ADIB
- بنك دبي الإسلامي Dubai Islamic Bank
- بنك أبوظبي التجاري ADCB
- بنك أبوظبي الأول FAB First Abu Dhabi Bank
- المشرق mashreq WE MAKE POSSIBLE
- HSBC
- standard chartered

وشـهدت مـزادات صكـوك الخزينـة إقبـالاً كـبيراً مـن قبـل البنـوك الموكلـة بـإدارة عمليـة الاكتتـاب، حيـث تخطـت قيمـة العطـاءات المُقدمـة بحـوالي **3.4 إلى 7 مـرات في كل مـزاد**، والنجـاح أيضـاً ينعكـس في الأسـعار المميـزة المدفوعـة بالسـوق والتـي تـم تحقيقهـا بفـارق مـا بين **0 إلى 15 نقطـة أسـاس** على سـندات الخزانـة الأمريكيـة لآجـال مماثلـة.

يبلـغ رصيـد إجمالي الديـن العـام الـداخلي القائـم 23.45 مليـار درهـم في نهايـة عـام 2024، حيـث بلغـت **قيمـة الرصيـد القائـم لبرنامـج سـندات الخزينـة الحكوميـة 6.35 مليـار درهـم** وذلـك بعـد سـداد أول شريحـة مـن السـندات لأجـل عـامين بقيمـة اسـمية بلغـت **4.85 مليـار درهـم، بيـنما يبلـغ الرصيـد القائـم لبرنامـج الصكـوك 17.1 مليـار درهـم.**

يعتبر الهدف الرئيسي من إصدار السندات والصكوك الإسلامية تطوير وتعزيـز منحنـى العائـد على الدرهـم الإمـاراتي، وتتمثـل أهميـة منحنـى العائـد على الدرهـم في كونـه المعيـار والمـؤشر المرجعـي لعمليـات التمويـل المحليـة التـي تتـم مـن قبـل المؤسسـات الماليـة داخـل الدولـة، مما يسـهم في تنشـيط القطـاع المالي والمصرفي المـحلي وتـوفير فـرص اسـتثمارية آمنـة للقطـاع الخـاص. كما تسـاهم أدوات الديـن العـام الـداخلي في تنويـع وتـوفير مصـادر تمويـل مسـتدامة لدولـة الإمـارات، مما يعـزز قـدرة الدولـة على التعامـل بفعاليـة مـع التزاماتهـا المسـتقبلية.

برنامج صكوك الخزينة الإسلامية

9 مزادات طُرحت في 2024

الأول

9.39 مليار درهم
قيمة العطاءات

3.4 مرة
تجاوز حجم الاكتتاب

الثاني

7.60 مليار درهم
قيمة العطاءات

6.9 مرة
تجاوز حجم الاكتتاب

الثالث

7.83 مليار درهم
قيمة العطاءات

7.1 مرة
تجاوز حجم الاكتتاب

الرابع

9.81 مليار درهم
قيمة العطاءات

8.9 مرة
تجاوز حجم الاكتتاب

الخامس

6.76 مليار درهم
قيمة العطاءات

6.1 مرة
تجاوز حجم الاكتتاب

السادس

6.32 مليار درهم
قيمة العطاءات

5.7 مرة
تجاوز حجم الاكتتاب

السابع

5.07 مليار درهم
قيمة العطاءات

4.6 مرة
تجاوز حجم الاكتتاب

الثامن

7.20 مليار درهم
قيمة العطاءات

6.5 مرة
تجاوز حجم الاكتتاب

التاسع

5.43 مليار درهم
قيمة العطاءات

4.9 مرة
تجاوز حجم الاكتتاب

إصدار سندات سيادية بالدولار الأمريكي بقيمة 1.5 مليار دولار

أعلنت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، ممثلة بوزارة المالية، في يونيو 2024 عن إغلاق طرحها لسندات سيادية مقومة بالدولار الأمريكي و**بقيمة 1.5 مليار دولار لأجل 10 أعوام** تستحق في يوليو 2034 بعائد يبلغ **4.857%**، مما يمثل هامشاً قدره **60 نقطة أساس** فوق نسبة عائد سندات الخزينة الأمريكية. وقد تم إدراج السندات في سوق لندن للأوراق المالية وفي ناسداك دبي.

واستقطب سجل الطلبات مستثمرين محليين وإقليميين ودوليين نوعيين، وسط تأمين **طلبات شراء بقيمة 6.5 مليار دولار** ليعادل الاكتتاب **أكثر من أربعة أضعاف حجم الإصدار** بحلول وقت الكشف عن التسعير النهائي، ما يعكس تزايد الاهتمام القوي للمستثمرين الأجانب بدولة الإمارات، إضافة إلى التزام الدولة بالارتقاء بمكانتها كإحدى أكثر الاقتصادات تنافسية وتقدماً على مستوى العالم. وأدار الطرح مجموعة من المديرين الرئيسيين ومديري الاكتتاب تضم **الإمارات دبي الوطني كابيتال، وبنك أبوظبي الأول، وبنك إتش إس بي سي، وبنك جي بي مورجان تشيس، وكريدي أجريكول سي آي بي، وستاندرد تشارترد.**

وتوزّع التخصيص الجغرافي لشريحة الـ 10 أعوام كالآتي: 38% للمستثمرين من منطقة الشرق الأوسط، 34% للمستثمرين الأمريكيين، 18% للمستثمرين من المملكة المتحدة، 7% للمستثمرين الأوروبيين، 3% للمستثمرين الآسيويين.

بينما توزّع التخصيص النهائي النوعي لشريحة الـ 10 أعوام كالآتي: 56% لمديري الصناديق، و40% للمصارف والبنوك الخاصة، و1% لصناديق الاستثمار السيادية والبنوك المركزية، و1% لقطاع التأمين وصناديق التقاعد، و2% للقطاعات الأخرى.

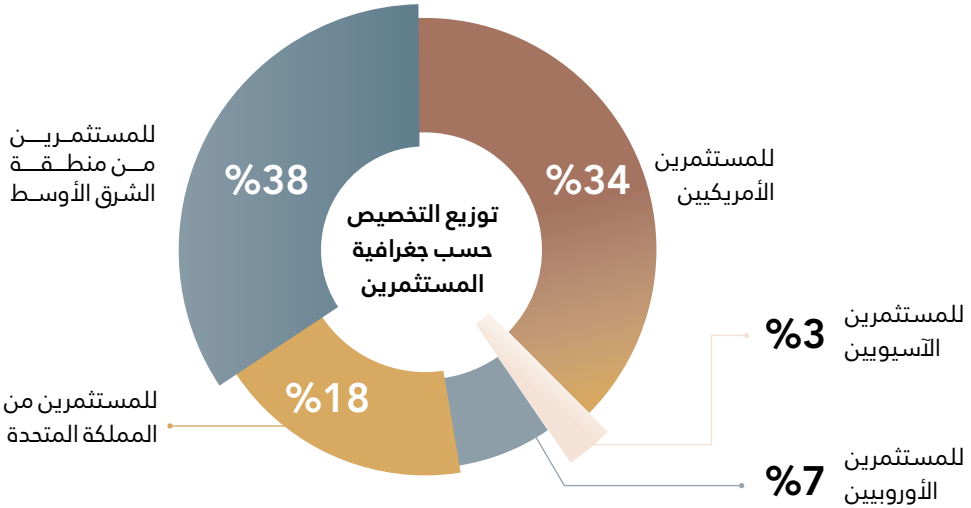

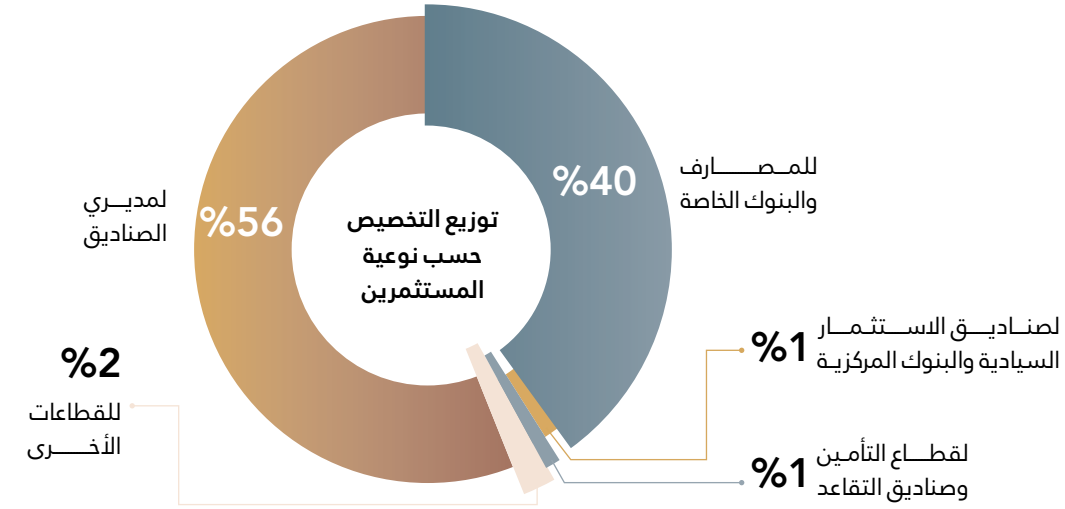

الحفاظ على التقييم السيادي لحكومة دولة الإمارات

تم الحفاظ على التصنيف الائتماني السيادي لدولة الإمارات العربية المتحدة من قبل وكالة FITCH ووكالة Moody's للتصنيف الائتماني كالتالي:

التصنيف الائتماني AA2 من قبل وكالة التصنيف Moody's ، مع نظرة مستقرة مستقبلياً.

التصنيف الائتماني من قبل وكالة موديز

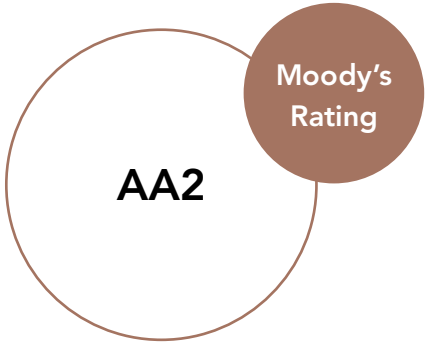

التصنيف الائتماني AA- من قبل وكالة التصنيف FITCH ، مع نظرة مستقرة مستقبلياً.

التصنيف الائتماني من قبل وكالة فيتش

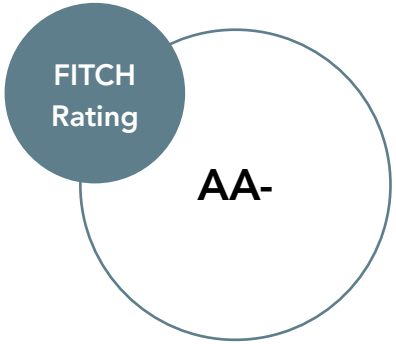

انسجـام وقوة التشــريعات الضريبيــة

تصنيف **"منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية"** لنظام ضريبة الشركات في المناطق الحرة بدولة الإمارات ضمن فئة **"غير ضار"**.

عضوية المكتب (نائب الرئيس) للجنة المخصصة لصياغة الشروط المرجعية لاتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الدولي في مجال الضرائب.

تطوير التشريعات الضريبية وتنفيذ قرارات تعكس تنافسية دولة الإمارات وأهدافها المتعلقة بسهولة ممارسة الأعمال، ويشمل ذلك التعديلات على قرار الشراكات غير المسجلة (غير المدمجة) لتعزيز مكانة الدولة كمركز للمكاتب العائلية، وتعديل القوانين الاتحادية لتطبيق لوائح نظام الفوترة الإلكترونية.

مشاورات تعاونية حول موضوعات مختلفة تتعلق بالضرائب، بما في ذلك الحوافز الضريبية للبحث والتطوير (R&D)، وتطبيق الحد الأدنى العالمي للضرائب في دولة الإمارات.

جـــوائـــــز وتكـــريمـــــــات

محمد بن راشد يكرّم وزارة المالية بجائزة تصفير البيروقراطية الحكومية

كرم صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله" وزارة المالية ضمن الفائزين بجائزة "تصفير البيروقراطية الحكومية" في دورتها الأولى، وذلك عن فئة "إشراك الناس".

جائزة محمد بن راشد للتميز الحكومي

فازت وزارة المالية بجائزة محمد بن راشد للأداء الحكومي المتميز 2024 عن فئتي:

- الجهة الاتحادية الرائدة في استدامة التميز
- أفضل جهة في تطوير التشريعات والقوانين

3 جوائز للتميز في المشتريات والتوريد

فـازت "منصـة المشتريـات الرقميـة" في وزارة الماليـة بـثلاث مـن جوائـز التميـز في المشتريـات والتوريـد مـن المعهـد القانـوني لـلشراء والتوريـد (الشرق الأوسـط وشمال أفريقيـا) "CIPS MENA"، وذلـك عـن الفئـات التاليـة:

- أفضـل برنامج تحولي في المشـتريـات
- مشروع العام في المشتريات الحكومية
- أفضـل اسـتخدام للتقنيـات الرقميـة

تكريم الوزارة ضمن شركاء النجاح

حظيت وزارة المالية بتكريم عدد من الجهات خلال تنظيم العديد من الفعاليات خلال عام 2024 ومن أبرزها:

- تكريـم الفريـق سـمو الشـيخ سـيف بـن زايـد آل نهيـان نائـب رئيـس مجلـس الـوزراء وزيـر الداخليـة، الـوزارة ضمـن فـرق الاتحـاد المتميـزة.
- تكريـم الـوزارة ضمـــن شركـــاء النجـاح في حفـل إطـلاق السـجل الاقتصـادي الوطنـي مـن قبـل وزارة الاقتصـاد.
- تكريـــم الـوزارة كشـــريك في ملتقـــى الفـــرص والشـــراكات مـع مؤسســـة رواد.
- شـهادة شـكر مـن وزارة الدفـاع حـول إلقـاء محـاضرة بعنـوان"أدوات القـوى الوطنيـة لدولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة - الأداة الماليـــة".
- شـــهادة شـكر مـن جمعيـــة الإمـــارات للمحاسـبين والمدققـين للمشـاركة في منتـدى الاسـتدامة لمنطقـة الـشرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا 22-25/ أكتوبـر/2024.

وسـام مجلـس التعـاون للخدمـة المدنيـة والتنميـة الإداريـة

كرمـت الأمانـة العامـة لمجلـس التعـاون لـدول الخليـج العربيـة سـعادة يونـس حاجـي الخـوري وكيـل وزارة الماليـة بمنحـه وسـام مجلـس التعـاون للخدمـة المدنيـة والتنميـة الإداريـة.

جائزة CIO 200

حصد المهندس مشعل عبد الله بن حسين، مدير إدارة تقنية المعلومات في الوزارة جائزة CIO 200، وحصل على أعلى تصنيف، وهو فئة الأسطورة، حيث تعد الجائزة اعترافاً بالكفاءة في صناعة تكنولوجيا المعلومات بمشاركة قادة من أكثر من 50 دولة.

جائزة أفكار تصفير البيروقراطية

حرصاً من الوزارة على تشجيع الابتكار للمساهمة في تبسيط الإجراءات الحكومية وإيمانها بأهمية دور الموظفين كشركاء أساسيين في مسيرة التنمية المستدامة حيث تأتي الجائزة كمبادرة تتخطى مفهوم المسابقة لتشمل نهجاً شاملاً لإشراك الموظفين في رحلة تحسين الأداء الحكومي بحيث يتم تقييم الأفكار المقدمة وتكريم الفكرة الأفضل، وقد كرمت قيادة الوزارة موظفيها بجائزة "أفكار تصفير البيروقراطية".

الحوكمة والامتثال

إدارة مالية متكاملة وشفافة

سعياً لأن تكون وزارة الماليّة من الوزارات الرائدة في الإدارة الماليّة العامّة في المنطقة وعالمياً، وتماشياً مع متطلبات صندوق النقد الدولي، وانطلاقاً من رغبة وزارة الماليّة في إدارة وتنمية الموارد الماليّة للحكومة الاتحاديّة بكفاءة وإبداع وفقاً لأفضل الممارسات المتبعة عالمياً، أطلقت وزارة الماليّة برنامجاً شاملاً ومتكاملاً يهدف إلى تحول الحكومة الاتحاديّة من الإطار المحاسبي المبني على الأساس النقدي المعدل إلى إطار محاسبي مبني على أساس الاستحقاق.

وعلى هذ الأساس تم تطوير معايير محاسبة الاستحقاق للحكومة الاتحاديّة والتي تأخذ بعين الاعتبار التناسق مع محاور العمل الحكومي التي تؤثر بشكل مباشر على أداء الحكومة الاتحاديّة، والتي تتمحور في المجالات التالية:

التأثيرات الاقتصادية

والتي تتضمن حصر جميع أصول الدولة الاتحاديّة والحفاظ عليها ومراقبتها، وتقييم جميع الالتزامات الاتحاديّة ومتابعتها، الأمر الذي يؤدي إلى توزيع الموارد بفعالية وما ينتج عنه من تطوير للإنفاق الحكومي والحاجة المستمرة لتقييم الأداء بشكل منهجي ومتابعة تنفيذ خطط التنمية وتوفير بيانات مناسبة حول كافة النفقات الرأسمالية والتشغيلية.

التأثيرات في الحوكمة

وما تتضمن من تطوير سياسات وعمليات مالية قوية، وتقسيم واضح للمهام والمسؤوليات من أجل المساءلة والشفافية في المعلومات الماليّة.

التطور التقني والاجتماعي

والذي من المتوقع أن يؤدي إلى نشوء معاملات أكثر تعقيداً تحتاج إلى استنباط معالجات محاسبية جديدة بشكل مستمر ومتسارع. وبالتالي فإنه من الواجب على الإطار المحاسبي المعتمد أن يكون قابلاً للتطوير لكي يتكيف مع هذه التطورات التقنية والاجتماعية.

الانفتاح الدولي

من خلال مقارنة الأداء المالي على المستوى الدولي واستغلال التجارب الدولية حول المسائل الشبيهة وتطوير وعرض إحصاءات الماليّة العامّة دولياً والتزام الحكومة الاتحاديّة بتوفير بيانات دورية لجهات دولية وحاجة الجهات الإحصائية الأخرى لبيانات أكثر تفصيلاً.

دليل المعايير المحاسبية للحكومة الاتحادية

تـم تطويـر دليـل معايـير محاسـبة الاسـتحقاق للحكومـة الاتحاديّـة اسـتناداً إلى معايـير المحاسـبة الدوليـة في القطـاع العـام (IPSAS) بالإضافـة إلى الاسـتفادة مـن نصـوص الأطـر الأخـرى مثـل المعايـير الدوليـة للتقاريـر الماليّـة "IFRS") عنـد الحاجـة. وكان ذلـك بنـاء عـلى محصلـة دراسـة للأطـر المحاسـبية المتاحـة* ودراسـة الخمسـة محاور الرئيسـية المتعلقـة بطبيعـة عمـل الحكومـة الاتحاديّـة والتـي تتلخـص فيـما يـلي:

- محـــاور عمـــل المعاييـــر المحاســـبيـــة
- مدى تلبية المعايير لأهداف الحكومة الاتحاديّة
- قدرة المعاييـــر على تلبيـــة خصائص عمل الحكومـــة الاتحاديّـــة
- تأمين حاجات مستخدمي المعلومات الماليّة وتلبية متطلباتهم
- القدرة على تطويـــر تقاريـــر ماليـــة شفافة ذات الغرض العـــام

كـما يبـين الدليـل أسـس المعالجـات المحاسـبية والمتعلقـة بالاعـتراف وقيـاس وعـرض والإفصـاح عـن المعامـلات والأرصـدة المتعلقـة بالمعامـلات الماليّـة التـي تقـوم بهـا الحكومـة الاتحاديّـة ضمـن أنشـطتها والتـي سـتتبعها جميـع الجهـات الاتحاديّـة لأغـراض إعـداد التقاريـر الماليّـة.

وبالتالي، يهدف هذا الدليل إلى:

- تزويـد المسـتخدمين بالتوجيـه والإرشـاد بخصـوص المعالجـات المحاسـبية ومتطلبـات العـرض والإفصـاح
- تطبيـق المعالجـات المحاسـبية بشـكل متوافـق ومتناسـق مـن طـرف جميـع الجهـات الاتحاديّـة
- ضمان مقارنة الأداء المالي داخلياً ودولياً وخلال فترات مالية مختلفة.

ويعـد دليـلاً شـاملاً يعـزز تطبيـق معـايير المحاسـبة الدوليـة في إعـداد التقاريـر الماليـة على أسـاس الاسـتحقاق، ويهـدف إلى رفـع الشـفافية والجـودة في التقاريـر الماليـة، وتوحيد المعايير المحاسبية في الجهات الاتحادية، وتكمن أهميته في تعزيز الثقة في البيانات المالية ويدعم اتخاذ القرارات المستندة إلى معلومات دقيقة، ويعتبر التحديث المستمر لدليل المعايير المحاسبية للحكومة الاتحادية جزءاً أساسياً من تمكين الحكومة لأن تكون متوائمة مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS).

وأهـم التحديثـات التـي تمـت على دليـل المعـايير المحاسـبية للحكومـة الاتحاديـة خلال 2024 هـي، إضافـة 5 معايير جديـدة مـن IPSAS 45 وحتـى IPSAS 49 لـضمان المواءمـة مـع معـايير المحاسـبة الدوليـة للقطـاع العـام IPSAS.

أهم إنجازات مجلس المعايير المحاسبية للحكومة الاتحادية

- مراجعـة وتطويـر معايـير المحاسـبة في الحكومـة الاتحاديـة والسياسـات والإجـراءات الخاصـة بهـا.
- دراسة مشروع إطار مفاهيم المحاسبة الحكومية وتطويره.
- دراسـة ومراجعـة مـا يصـدر عـن المجالـس ذات الصلـة بالمعايـير المحاسـبية بمـا في ذلـك مجلـس معايـير المحاسـبة الدوليـة للقطـاع العـام (IPSAS Board) ومجلـس معايـير المحاسـبة الدوليـة (IASB).
- إعـداد التوصيـات اللازمـة بشـأن تعديـل المعايـير المحاسـبة الحكوميـة لمواءمتهـا مـع متطلبـات واحتياجـات الجهـات الاتحاديـة.

استحداث سياسات للإيجار وإدارة الأصول والمخزون في الحكومة الاتحادية

في إطار سعيها لتعزيز السياسات المالية المستدامة، في إدارة الموارد المالية للحكومة الاتحادية بالشكل الأمثل، استحدثت وزارة المالية ثلاث سياسات وإجراءات تنظيمية وفقاً لأفضل الممارسات بحيث تعد مرجعاً موحداً لإدارة الأصول الثابتة والمخزون والإيجار في الحكومة الاتحادية، كما أصدرت دليلاً استرشادياً للاستخدام الكفء والمستدام للمواد والأوراق والقرطاسية المخصصة للاستعمال في الجهات الاتحادية، بما يدعم متطلبات الإطار التشريعي للأصول في الحكومة الاتحادية المتمثل في المرسوم بقانون اتحادي رقم (35) لسنة 2023 في شأن أملاك الاتحاد.

• سياسة إدارة المخزون

تم تطوير سياسة إدارة المخزون بهدف تنظيم وتعزيز كفاءة إدارة المخزون في الحكومة الاتحادية لتحقيق الغاية في استخدام وإدارة موارد الحكومة الاتحادية بكفاءة وفعالية، وذلك من خلال تحديد السياسات والإجراءات الخاصة بإدارة المخزون بدءاً من التخطيط السليم للمخزون لضمان توفر الكميات الكافية لاحتياجات الجهة الاتحادية، وما يتبعه من إجراءات استلام وصرف المخزون. ولتعزيز الحوكمة والرقابة على أرصدة المخزون تم تحديد سياسات وإجراءات تنظيمية لضمان تنفيذ عملية جرد المخزون بشكل دقيق ومنتظم بهدف التحقق من سلامة ودقة بيانات أرصدة المخزون المسجلة مقارنةً بالواقع الفعلي. كما توضح السياسة أنواع المخزون في الحكومة الاتحادية وطرق تصنيفه بالإضافة إلى أحكام خاصة بإدارة المخازن بدءاً من تحديد أنواع المخازن في الحكومة الاتحادية، إلى جانب تحديد القواعد والعوامل التي يجب مراعاتها في تصميم المخازن لضمان كفاءة وفعالية عمليات التخزين وتعزيز سلامة المخازن والعاملين بها.

• سياسة الإيجار

توفّر سياسة الإيجار إطاراً تنظيمياً لإدارة العلاقة الإيجارية بين المؤجر والمستأجر في الحكومة الاتحادية متضمنة أحكام التخطيط وتحديد أسعار وإجراءات تأجير أملاك الاتحاد، بالإضافة إلى توضيح مسؤوليات وحقوق كل طرف في الإيجار، وتحديد أدوار ومسؤوليات الموظفين في الحكومة الاتحادية بما يعزز من الشفافية والمساءلة في التعاملات الإيجارية في الحكومة الاتحادية، وتخلق بدورها بيئة تضمن حقوق جميع الأطراف، مما يعزز استمرارية العقود مع مراعاة السلامة والاستخدام الأمثل لممتلكات الحكومة الاتحادية. وتشجّع السياسة على الاستخدام الأمثل لموارد الحكومة الاتحادية من خلال تأجير المساحات غير المستغلة في مباني الحكومة الاتحادية، والذي يساهم بدوره في تعزيز النمو الاقتصادي المحلي وبالتالي المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

• سياسة إدارة الأصول الثابتة

تم استحداث السياسة بهدف إعداد سياسات وإجراءات شاملة لتنظيم وإدارة جميع أملاك الاتحاد من أصول عقارية أو غير عقارية من الاستحواذ إلى التصرّف، وفقاً لأفضل الممارسات، وذلك في إطار جهود الوزارة لتعزيز كفاءة إدارة أصول الحكومة الاتحادية لتعزيز الحوكمة والرقابة على الإجراءات الخاصة بالأصول، وتوضح السياسة الأدوار والمسؤوليات للمعنيين بإدارة الأصول إضافةً إلى المبادئ التوجيهية للإدارة الفعّالة للأصول، ومفهوم إطار عمل إدارة الأصول لتوفير نهج شامل لإدارة الأصول الثابتة بشكل يساهم في إدارة أصول الجهة الاتحادية بكفاءة وفعالية.

مجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية

تتضمن مهام المجلس الإشراف على جمع البيانات والتقارير المالية الحكومية على مستوى الدولة وإعداد السياسات المالية الحكومية، ورفع تقارير سنوية بأعمال المجلس إلى مجلس الوزراء، وتتولى وزارة المالية سكرتارية المجلس ومتابعة تنفيذ توصياته وقراراته.

أهم إنجازات المجلس لعام 2024

01 مشروع جمع وإعداد البيانات المالية لدولة الإمارات

حيث تم الانتهاء من إعداد ونشر التقرير المالي للربع الرابع من عام 2023، وإعداد ونشر التقرير المالي الموحد للدولة عن البيانات المالية للسنة المالية المنتهية 2023، وإعداد التقرير المالي للربع الأول والثاني والثالث والرابع من عام 2024، إلى جانب عقد 13 اجتماعاً وورشة عمل بشأن توحيد البيانات المالية مع الجهات المعنية.

02 بيانات الإنفاق على المناخ والبيئة

حيث شاركت الدولة في المنصة العالمية لمؤشرات تغير المناخ التي أطلقها صندوق النقد الدولي من خلال التنسيق مع الدوائر المالية في حكومات الإمارات ونشر بيانات الإنفاق على المناخ والبيئة للأعوام 2015 – 2023، مما يعكس التزام الدولة بدعم الجهود الدولية لمواجهة تحديات تغير المناخ.

03 متابعة التطورات النقدية والمصرفية مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

وإبراز أثر التنسيق بين الحكومة الاتحادية وحكومات الإمارات في مواكبة المستجدات والتطورات النقدية والمصرفية، على وضع السيولة وتوقعات العجز المالي للحكومة والتمويل المطلوب للجهاز الحكومي على المدى المتوسط وتقدير احتياجات القطاع المصرفي في هذا الشأن، واستعراض تطورات السوق المالي في دولة الإمارات وتقرير عمليات أدوات السياسة النقدية.

04 في إطار تعزيز التعاون المشترك، تم التنسيق مع المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء وحكومات الإمارات لتلبية متطلبات عدة مبادرات، وتقارير، وطنية ودولية

وتشمل هذه الجهود توفير البيانات اللازمة لصفحة البيانات الوطنية الموجزة (NSDP)، والمساهمة في تقارير منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، ودعم إعداد تقارير أهداف التنمية المستدامة. كما تم العمل على تنفيذ اتفاقية نضج البيانات، والمشاركة في فريق مخزون البيانات المفتوحة (ODIN)، وتعزيز مؤشرات التنافسية العالمية، بما في ذلك مؤشر الإنفاق الحكومي على التعليم ومؤشرات حساب الصحة الوطني، بالإضافة إلى المساهمة في مشروع الناتج المحلي الإجمالي.

05 الاطلاع على أفضل الممارسات الحكومية

حيث تم استعراض تجربة حكومة إمارة دبي في "برنامج الماس" ضمن البرامج التطويرية على مستوى الأنظمة المالية المحلية، واستعراض تجربة الحكومة الاتحادية بشأن "مشروع الناتج المحلي الإجمالي"، واستعراض تجربة حكومة إمارة عجمان في "برنامج فيوجن"، واستعراض تجربة حكومة إمارة عجمان في تطبيق "نظام إدارة وتخطيط الموارد السحابي"، واستعراض تجربة حكومة إمارة دبي في "سياسة الاحتياطي العام"، واستعراض تجربة الحكومة الاتحادية بشأن "مشروع سياسة إدارة الغرامات للجهات الاتحادية".

06 **بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، تم تنفيذ دورة تخصصية للفريق الفني في حكومات الإمارات خلال فبراير 2024**

تناولت مفاهيم إحصاءات مالية الحكومة والدين العام بهدف تعزيز القدرات الإحصائية وتحقيق مزيد من التكامل. كما عُقدت اجتماعات تنسيقية مع وزارة المالية وحكومات الإمارات في مايو 2024 ضمن إطار بعثة مشاورات المادة الرابعة، وذلك لمراجعة أهم التطورات والمستجدات الاقتصادية والمالية.

07 **مشروع ميزان المدفوعات**

حيث تم البدء في تنفيذ المشروع الوطني لميزان المدفوعات على مستوى الدولة من خلال التنسيق مع حكومات الإمارات لتوفير البيانات. إن ميزان المدفوعات جزء من منظومة القطاعات الاقتصادية الكلية الأربعة حيث أن الهدف الرئيسي من إعداد هذه الإحصاءات للقطاعات الأربعة هو إعطاء صورة متسقة واضحة المعالم لاقتصاد الدولة والذي يساهم في تعزيز شفافية الدولة على الصعيد الدولي لجلب مزيد من الاستثمارات.

08 **الاجتماع الإقليمي لكبار مسؤولي الميزانية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**

حيث تمت المشاركة في اجتماعات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) الإقليمي لكبار مسؤولي الميزانية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي استضافتها الدولة خلال شهر نوفمبر 2024.

كتالوج منصة المشتريات الرقمية للحكومة الاتحادية

أطلقت وزارة المالية كتالوج منصة المشتريات الرقمية المحدث في بداية 2024، والذي توسع ليضم 35 فئة تحتوي على أكثر من 120 ألف منتج وخدمة، يوفرها 230 مورداً.

دليل السياسات والإجراءات المالية للحكومة الاتحادية

ويعد وثيقة تفصيلية تنظم العمليات المالية التشغيلية في الجهات الحكومية، ويهدف إلى تبسيط وتوحيد الإجراءات المالية، وضمان الامتثال للسياسات المالية الاتحادية، وتكمن أهميته في تعزيز كفاءة العمليات المالية وتقليل فرص الأخطاء والانحرافات.

دليل إعداد تقرير إحصاءات مالية الحكومة

وهو وثيقة تفصيلية تتضمن ملخص بيانات إحصاءات مالية الحكومة لدولة الإمارات بما في ذلك (بيانات ربعية وسنوية عن الإيرادات، والنفقات، والأصول). وتخدم الباحثين والمحللين المهتمين بدراسة الوضع المالي لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. ويعتبر هذا الدليل المنهجية المعتمدة لدى إدارة السياسات المالية الكلية في وزارة المالية، والمستخدم في إعداد بيانات إحصاءات مالية الحكومة على مستوى الدولة، حيث يوضح نطاق التغطية والشمولية وآليات تجميع وتوحيد البيانات من مصادرها المختلفة.

دليل قياس أثر التشريعات المالية

وتم إعداد دليل قياس أثر التشريعات المالية لعام 2024 لتقييم وتحليل تأثير التشريعات والسياسات المالية، حيث يهدف إلى قياس الكفاءة والفعالية للتشريعات المالية، وتقديم توصيات لتحسين الأطر التشريعية، وتكمن أهميته في ضمان تحقيق التشريعات للأهداف المرجوة وتعزيز الحوكمة المالية.

الدليل الإرشادي للاستخدام المستدام للمواد والأوراق والقرطاسية

تماشياً مع استراتيجيات الدولة ومبادراتها نحو الحفاظ على البيئة وتعزيز الاستدامة، أصدرت وزارة المالية الدليل الإرشادي للاستخدام الكفء والمستدام للمواد والأوراق والقرطاسية المخصصة للاستعمال في الجهات الاتحادية بهدف توجيه الجهات الاتحادية نحو الاستخدام الأمثل للموارد بما يدعم توجهات الحكومة ويسهم في تحقيق تطلعات الدولة وجهودها في مجال الاستدامة والحفاظ على البيئة.

التدقيق الداخلي ضمان موضوعي ومستقل لأنظمة الرقابة

يوفر مكتب التدقيق الداخلي في الوزارة ضماناً موضوعياً ومستقلاً بشأن أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في الوزارة، بالإضافة إلى الأنشطة الاستشارية المصممة لإضافة قيمة وتحسين العمليات التشغيلية، وخلال عام 2024، أصدر مكتب التدقيق الداخلي عدة تقارير تلخص نتائج عمليات التدقيق المكتملة بالإضافة إلى التقرير السنوي للتدقيق الداخلي.

نتائج أعمال مكتب التدقيق الداخلي في 2024

100%
إنجـــــاز خطة التدقيق

100%
مراجعة وتقييم المخاطر المؤسسية وتحديثها

30
منشوراً توعوياً ونقل معرفة

17 استشارة

2 اجتماعات مقارنات معيارية

17 مؤشراً رئيسياً للتدقيق المستمر

2 استقبال وفود منظمات وهيئات دولية:

- فريق من مؤسسة محمد بن راشد للإسكان لإجراء مقارنات معيارية على ممارسات مكتب التدقيق الداخلي
- وفد من إندونيسيا للاطلاع على ممارسات مكتب الدقيق الداخلي

تنظيم ورشة حول منهجيات التقييم والتدقيق في مشاريع البنية التحتية المستدامة بالتعاون مع بنك التنمية الجديد

نظمت وزارة المالية بالتعاون مع مكتب التقييم المستقل التابع لبنك التنمية الجديد لمجموعة بريكس، ورشة عمل فنية رفيعة المستوى بعنوان **"التعلم من التجارب العالمية فيما يتعلق بالأساليب والممارسات المتبعة في مشاريع التنمية المستدامة: التقييم، التدقيق الداخلي، الامتثال، والتحقيق"** والتي تعد الأولى من نوعها على مستوى المنطقة، جرى خلالها استعراض أفضل الممارسات والتجارب العالمية في مجالات التقييم والتدقيق الداخلي، ومناقشة السياسات والإجراءات المتعلقة بالامتثال والتحقيقات في مشاريع البنية التحتية.

حوكمة برؤى مبتكرة

ساهم مكتب الحوكمة بدور محوري في تبني حلول تقنية متقدمة لتعزيز كفاءة العمليات ودقة البيانات في وزارة المالية من خلال:

- **استخدام الذكاء الاصطناعي في مشروع Payroll Guard:**
  رصد الحالات الشاذة في بيانات الرواتب لتعزيز دقة التقارير وتقليل المخاطر.
- **أتمتة تقرير الإيرادات الأسبوعي:**
  ربط التقرير بلوحة BI التفاعلية لتوفير رؤية فورية وشاملة للإيرادات.
- **تنفيذ RPA وربطه مع تابلو:**
  أتمتة إنتاج التقارير لتحسين كفاءة العمل وتقليل الأخطاء اليدوية.
- **تطوير لوحات تحليلية ذكية باستخدام تقنيات الـ BI:**
  دعم عملية اتخاذ القرار عبر توفير تحليلات متعمقة ودقيقة.

منظومة تشريعية وقانونية

شفافية وريادة تشريعية

شهد عام 2024 إصدار العديد من القوانين والمراسيم الاتحادية وقرارات مجلس الوزراء والمجلس الوزاري للتنمية التي تركت بصمة واضحة على النظام المالي لدولة الإمارات العربية المتحدة. تنوعت هذه التشريعات بين قوانين ربط الميزانية العامة للاتحاد، واعتماد (الحساب الختامي الموحد) البيانات المالية الموحدة عن السنة المالية 2023، وتعديلات جوهرية على قوانين مواجهة جرائم غسل الأموال والضرائب، تضمنت هذه التعديلات تحسينات جوهرية تهدف إلى تعزيز الامتثال الضريبي، بالإضافة إلى مجموعة من القرارات الهامة المتعلقة بسياسات الإيجار وإدارة المخزون والأصول الثابتة. هذه القوانين والقرارات تشكل علامة فارقة في تعزيز البنية التشريعية للنظام المالي، بما يعزز من كفاءة الأداء المالي ويسهم في توفير بيئة مالية أكثر شفافية واستقراراً.

القوانين والمراسيم الاتحادية

فيما يلي أبرز القوانين والمراسيم التي تم استصدارها في العام 2024:

- **قانون اتحادي رقم (1) لسنة 2024** في شأن ربط الميزانية العامة للاتحاد عن السنة المالية 2024.
- **قانون اتحادي رقم (6) لسنة 2024** في شأن اعتماد الحساب الختامي الموحد للاتحاد (البيانات المالية الموحدة) عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2023.
- **مرسوم بقانون اتحادي رقم (7) لسنة 2024 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018** بشأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة.
- **مرسوم بقانون اتحادي رقم (10) لسنة 2024** في شأن إقرار ميزانية تكميلية للميزانية العامة للاتحاد عن السنة المالية 2024.
- **مرسوم بقانون اتحادي رقم (15) لسنة 2024** في شأن تحصيل ديون الجهات الاتحادية.
- **مرسوم بقانون اتحادي رقم (16) لسنة 2024 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2017** في شأن ضريبة القيمة المضافة.
- **مرسوم بقانون اتحادي رقم (17) لسنة 2024** بتعديل قانون الاجراءات الضريبية - نظام الفوترة الإلكترونية.
- **المرسوم بقانون اتحادي رقم (18) لسنة 2024 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (9) لسنة 2018** في شأن الدين العام.
- **المرسوم بقانون اتحادي رقم (19) لسنة 2024 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (10) لسنة 2021** في شأن إصدار دين عام داخلي للحكومة الاتحادية.
- **مرسوم اتحادي رقم (26) لسنة 2024** بالتصديق على اتفاقية بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية غويانا التعاونية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل ورأس المال.

- **مرسوم اتحادي رقم (27) لسنة 2024** بالتصديق على اتفاقية بين الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية غويانا التعاونية للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.
- **مرسوم بقانون اتحادي رقم (30) لسنة 2024** بشأن المنصة الرقمية "أعرف عميلك".
- **مرسوم بقانون اتحادي رقم (31) لسنة 2024** في شأن المقاصة على أساس الصافي.
- **مرسوم بقانون اتحادي رقم (40) لسنة 2024 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022** في شأن الضريبة على الشركات والأعمال.
- **مرسوم اتحادي رقم (70) لسنة 2024** بالتصديق على اتفاقية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية التشيكية لإزالة الازدواج الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل ولمنع التهرب والتجنب الضريبي.
- **مرسوم اتحادي رقم (94) لسنة 2024** بالتصديق على اتفاقية استثمار ثنائية بين حكومة دولة الإمارات. العربية المتحدة وحكومة جمهورية الهند.

قرارات مجلس الوزراء

أصدر مجلس الوزراء خلال عام 2024 90 قراراً يتعلق بالمجال المالي ومن أبرز هذه القرارات:

- **قرار مجلس الوزراء رقم (2/48و) لسنة 2024 الجلسة رقم (2)** بشأن تقرير إنجازات وأعمال مجلس تنسيق السياسات المالية الحكومية لعام 2023.
- **قرار مجلس الوزراء رقم (53 - 8و) لسنة 2024** بشأن الإحصاءات المالية الحكومية على مستوى الدولة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023.
- **قرار مجلس الوزراء رقم (2/17و) لسنة 2024** بشأن إصدار دليل المعايير المحاسبية في الحكومة الاتحادية لسنة 2024.
- **قرار مجلس الوزراء رقم (6/1و) لسنة 2024** حول سياسة الايجار في الحكومة الاتحادية.
- **قرار مجلس الوزراء رقم (6/2و) لسنة 2024** حول سياسة إدارة المخزون في الحكومة الاتحادية.
- **قرار مجلس الوزراء رقم (6/3و) لسنة 2024** حول سياسة إدارة الأصول الثابتة في الحكومة الاتحادية
- **قرار مجلس الوزراء رقم (6/4و) لسنة 2024** حول دليل مشاريع الشراكة بين القطاعين العام الاتحادي والخاص.
- **قرار مجلس الوزراء رقم (93م/8و) لسنة 2024** بشأن اللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم (11) لسنة 2023 في شأن المشتريات في الحكومة الاتحادية.
- **قرار مجلس الوزراء رقم (47) لسنة 2024 بتعديل بعض أحكام قرار مجلس الوزراء رقم (25) لسنة 2023** في شأن اعتماد آلية لتحصيل الغرامات الإدارية المستحقة الدفع لوزارة الموارد البشرية والتوطين بواسطة طرف ثالث.
- **قرار مجلس الوزراء رقم (51) لسنة 2024** بشأن رسوم خدمات الثقة وخدمات الثقة المعتمدة.
- **قرار مجلس الوزراء رقم (64) لسنة 2024** بشأن القواعد التنفيذية لتطبيق أحكام نظام مد الحماية التأمينية على مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية العاملين خارج دولهم في أي من دول الخليج الأخرى.

- **قرار مجلس الوزراء رقم (87) لسنة 2024 بتعديل جدول الجهات الحكومية المرفق بقرار مجلس الوزراء رقم (57) لسنة 2017** في شأن الجهات الحكومية التي يجوز لها تقديم إقرار ضريبي مبسط.
- **قرار مجلس الوزراء رقم (98) لسنة 2024 بتعديل بعض أحكام قرار مجلس الوزراء رقم (57) لسنة 2020** في شأن تحديد متطلبات الأنشطة الاقتصادية الواقعية.
- **قرار مجلس الوزراء رقم (100) لسنة 2024 بتعديل بعض أحكام قرار مجلس الوزراء رقم (52) لسنة 2017 في شأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2017** في شأن ضريبة القيمة المضافة.
- **قرار مجلس الوزراء رقم (115) لسنة 2024 بتعديل بعض أحكام قرار مجلس الوزراء رقم (118) لسنة 2022** بشأن اللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم (6) لسنة 2010 بشأن المعلومات الائتمانية وتعديلاته.
- **قرار مجلس الوزراء رقم (122) لسنة 2024 بشأن اللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم (11) لسنة 2023** بشأن المشتريات في الحكومة الاتحادية.
- **قرار مجلس الوزراء رقم (127) لسنة 2024** بشأن تطبيق آلية الاحتساب العكسي على المعادن الثمينة والأحجار الكريمة بين المسجلين في الدولة لأغراض ضريبة القيمة المضافة.
- **قرار مجلس الوزراء رقم (142) لسنة 2024** بشأن فرض الضريبة التكميلية على المؤسسات متعددة الجنسيات.

قـرارات مجلـس الـوزراء والمجلـس الـوزاري للتنميـة المتعلقـة بعمـل إدارة الإيـرادات الحكوميـة

- **قـرار مجلـس الـوزراء رقـم (2/19و) لسـنة 2024** في شـأن إعفاء الطلبة المبتعثين في برنامج التمريض من رد المبالغ المترتبة لديهم لصالح الدولة.
- **قـرار مجلـس الـوزراء رقـم (73م/2و) لسـنة 2024** في شـأن قـرار مجلـس الـوزراء رقـم (138) لسـنة 2023 في شـأن أوزان وأبعاد المركبات الثقيلة والجزاءات الإداريـة المترتبـة عـلى مخالفتهـا.
- **قـرار مجلـس الـوزراء رقـم (19) لسـنة 2024** بشـأن تحديـد رسـوم المعاملات التـي يجريهـا الكاتـب العـدل العـام وأتعـاب الكاتـب العـدل الخـاص.
- **قـرار مجلـس الـوزراء رقـم (20) لسـنة 2024** في شـأن رسـوم الخدمـات التـي تقدمهـا وزارة العـدل لتنظيـم مهنـة الخـبرة أمـام الجهـات القضائيـة.
- **قـرار مجلـس الـوزراء رقـم (21) لسـنة 2024** في شـأن رسـوم الخدمـات التـي تقدمهـا وزارة العـدل لتنظيـم مهنـة الترجمـة.
- **قـرار مجلـس الـوزراء رقـم (16-3و) لسـنة 2024** بشـأن إصـدار قـرار مجلـس الـوزراء بتعديـل جـدول الرسـوم المرفـق بالقانـون الاتحـادي رقـم (13) لسـنة 2016 بشـأن الرسـوم القضائيـة أمـام المحاكـم الاتحاديـة.
- **قـرار مجلـس الـوزراء رقـم (14-3و) لسـنة 2024** بشـأن إصـدار قـرار مجلـس الـوزراء بشـأن اسـتحداث رسـم خدمـة الشـحن الموحـدة للمركبـات الكهربائيـة في الدولـة.
- **قـرار مجلـس الـوزراء رقـم (37) لسـنة 2024 بتعديـل بعـض أحـكام قـرار مجلـس الـوزراء رقـم (88) لسـنة 2022** بشـأن رسـوم الخدمـات التـي تقدمهـا الهيئـة الاتحاديـة للهويـة والجنسـية والجـمارك وأمـن المنافـذ.
- **قـرار مجلـس الـوزراء رقـم (4-5و) لسـنة 2024** بشـأن إصـدار قـرار مجلـس الـوزراء بشـأن لائحـة المخالفـات والجـزاءات بشـأن تنظيـم الأصـول الافتراضيـة ومـزودي خدماتهـا.
- **قـرار مجلـس الـوزراء رقـم (49-5و) لسـنة 2024** بشـأن اسـتثناء مؤقـت للهيئـة الاتحاديـة للهويـة والجنسـية والجـمارك وأمـن المنافـذ مـن تطبيـق الرسـوم البنكيـة المقـررة للتحصيـل الإلكـتروني وفقـاً لقـرار مجلـس الـوزراء رقـم (71) لسـنة 2022.
- **قـرار مجلـس الـوزراء رقـم (12-6و) لسـنة 2024** بشـأن إصـدار قـرار مجلـس الـوزراء بشـأن القائمـة الموحـدة للمخالفـات والغرامـات الإداريـة التـي توقـع عـلى المخالفـين لإجـراءات مواجهـة غسـل الأمـوال ومكافحـة تمويـل الإرهـاب الخاضعـين لرقابـة وزارة العـدل ووزارة الاقتصـاد.
- **قـرار مجلـس الـوزراء رقـم (15-6و) لسـنة 2024** بشـأن إصـدار قـرار مجلـس الـوزراء بتعديـل بعـض أحـكام قـرار مجلـس الـوزراء رقـم (88) لسـنة 2022 بشـأن رسـوم الخدمـات التـي تقدمهـا الهيئـة الاتحاديـة للهويـة والجنسـية والجـمارك وأمـن المنافـذ.
- **قـرار مجلـس الـوزراء رقـم (57) لسـنة 2024** بشـأن المخالفـات والجـزاءات الإداريـة عـن الأفعال التي تقع بالمخالفة لأحكام قرار مجلس الوزراء رقم (56) لسنة 2024 بشـأن تنظيـم التسـويق عـبر المكالمـات الهاتفيـة.
- **قـرار مجلـس الـوزراء رقـم (58) لسـنة 2024** بشـأن رسـوم الخدمـات الخاصـة بالطائـرات بـدون طيـار للاسـتخدام المـدني والأنشـطة المرتبطـة بهـا.
- **قـرار مجلـس الـوزراء رقـم (60) لسـنة 2024** بتعديـل بعـض أحـكام قـرار مجلـس الـوزراء رقـم (88) لسـنة 2022 بشـأن رسـوم الخدمـات التـي تقدمهـا الهيئـة الاتحاديـة للهويـة والجنسـية والجـمارك وأمـن المنافـذ.
- **قـرار مجلـس الـوزراء رقـم (71) لسـنة 2024** بشـأن تنظيـم المخالفـات والجـزاءات الإداريـة التـي توقـع عـلى المخالفـين لإجـراءات مواجهـة غسـل الأمـوال ومكافحـة تمويـل الإرهـاب الخاضعـين لرقابـة وزارة العـدل ووزارة الاقتصـاد.

- **قـرار مجلـس الـوزراء رقـم (81) لسـنة 2024** بشـأن رسـم خدمـة الشـحن الموحـدة لشـحن المركبـات الكهربائيـة في الدولـة.

- **قـرار مجلـس الـوزراء رقـم (3-7و) لسـنة 2024** بشـأن إصـدار قـرار مجلـس الـوزراء في شـأن رسـوم الخدمـات التـي يقدمهـا مجلـس الإمـارات للإعـلام.

- **قـرار مجلـس الـوزراء رقـم (71م7-و) لسـنة 2024** بشـأن إصـدار قـرار مجلـس الـوزراء بتعديـل بعـض أحـكام قـرار مجلـس الـوزراء رقـم (88) لسـنة 2022 بشـأن رسـوم الخدمـات التـي تقدمهـا الهيئـة الاتحاديـة للهويـة والجنسـية والجـمارك وأمـن المنافـذ.

- **قـرار مجلـس الـوزراء رقـم (99) لسـنة 2024** بشـأن لائحـة المخالفـات والجـزاءات الإداريـة عـن الأفعـال التـي تقـع بالمخالفـة لأحـكام قـرار مجلـس الـوزراء رقـم (111) لسـنة 2022 بشـأن تنظيـم الأصـول الافتراضيـة.

- **قـرار مجلـس الـوزراء رقـم (93) لسـنة 2024 بتعديـل بعـض أحـكام قـرار مجلـس الـوزراء رقـم (88) لسـنة 2022** بشـأن رسـوم الخدمـات التـي تقدمهـا الهيئـة الاتحاديـة للهويـة والجنسـية والجـمارك وأمـن المنافـذ.

- **قـرار مجلـس الـوزراء رقـم (107م/8و) لسـنة 2024** بشـأن إصـدار قانـون اتحـادي في شـأن تحصيـل ديـون الجهـات الاتحاديـة.

- **قـرار مجلـس الـوزراء رقـم (45م-8و) لسـنة 2024** بشـأن تمديـد الاسـتثناء المؤقـت للهيئـة الاتحاديـة للهويـة والجنسـية والجـمارك وأمـن المنافـذ مـن تطبيـق الرسـوم البنكيـة المقـررة للتحصيـل الإلكـتروني وفقـاً لقـرار مجلـس الـوزراء رقـم (71) لسـنة 2022.

- **قـرار مجلـس الـوزراء رقـم (45-9و) لسـنة 2024** بشـأن تحديـد نسـب تقاسـم حصيلـة الجـزاءات الإداريـة المترتبـة عـلى مخالفـي أحـكام قـرار مجلـس الـوزراء رقـم (109) لسـنة 2023 في شـأن تنظيـم إجـراءات المسـتفيد الحقيقـي.

- **قـرار مجلـس الـوزراء رقـم (10-44و) لسـنة 2024** بشـأن الإعفـاءات المطلوبـة لمهلـة تسـوية أوضـاع المخالفـين لمنظومـة الإقامـة.

- **قـرار مجلـس الـوزراء رقـم (126) لسـنة 2024** بتعديـل بعـض أحـكام قـرار مجلـس الـوزراء رقـم (88) لسـنة 2022 بشـأن رسـوم الخدمـات التـي تقدمهـا الهيئـة الاتحاديـة للهويـة والجنسـية والجـمارك وأمـن المنافـذ.

- **قـرار مجلـس الـوزراء رقـم (11/1و) لسـنة 2024** بشـأن إصـدار قـرار مجلـس الـوزراء بشـأن رسـوم الفحـص الطبـي للوافديـن إلى الدولـة للعمـل أو الإقامـة، وفحوصـات الصحـة المهنيـة التـي تقدمهـا المنشـآت الصحيـة التابعـة لمؤسسـة الإمـارات للخدمـات الصحيـة.

11 قراراً لمجلس الوزراء بشأن الضريبة على الشركات والأعمال

وهناك 11 قراراً من مجلس الوزراء بشأن الضريبة على الشركات والأعمال وهي:

- **قرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2024 بتعديل بعض أحكام قرار مجلس الوزراء رقم (75) لسنة 2023 في شأن الغرامات الادارية للمخالفات المرتبطة بتطبيق المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022** في شأن الضريبة على الشركات والأعمال.

- **قرار مجلس الوزراء رقم (34) لسنة 2024 بشأن تعديل جدول جهات النفع العام المؤهلة المرفق بقرار مجلس الوزراء رقم (37) لسنة 2023** بشأن جهات النفع العام المؤهلة لأغراض المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال.

- **قرار مجلس الوزراء رقم (78) لسنة 2024 بشأن تعديل جدول جهات النفع العام المؤهلة المرفق بقرار مجلس الوزراء رقم (37) لسنة 2023** بشأن جهات النفع العام المؤهلة لأغراض المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال.

- **قرار مجلس الوزراء رقم (86) لسنة 2024 بشأن تعديل جدول المناطق الحرة المرفق بقرار مجلس الوزراء رقم (54) لسنة 2023** في شأن تحديد المناطق الحرة لأغراض المرسوم بقانون اتحادي (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال.

- **قرار مجلس الوزراء رقم (113) لسنة 2024 بتعديل جدول جهات النفع العام المرفق بقرار مجلس الوزراء رقم (37) لسنة 2023 بشأن جهات النفع العام المؤهلة لأغراض المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022** في شأن الضريبة على الشركات والأعمال.

- **قرار مجلس الوزراء رقم (114) لسنة 2024 بتعديل جدول الجهات التابعة للحكومة المرفق بقرار مجلس الوزراء رقم (57) لسنة 2023** في شأن الجهات التابعة للحكومة والأنشطة المكلفة بها لأغراض المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال.

- **قرار مجلس الوزراء رقم (121) لسنة 2024 بشأن تعديل جدول المناطق الحرة المرفق بقرار مجلس الوزراء رقم (54) لسنة 2023 في شأن تحديد المناطق الحرة لأغراض المرسوم بقانون اتحادي (47) لسنة 2022** في شأن الضريبة على الشركات والأعمال.

- **قرار مجلس الوزراء رقم (128) لسنة 2024 بتعديل جدول جهات النفع العام المرفق بقرار مجلس الوزراء رقم (37) لسنة 2023 بشأن جهات النفع العام المؤهلة لأغراض المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022** في شأن الضريبة على الشركات والأعمال.

- **قرار مجلس الوزراء رقم (129) لسنة 2024 بتعديل جدول جهات النفع العام المرفق بقرار مجلس الوزراء رقم (37) لسنة 2023 بشأن جهات النفع العام المؤهلة لأغراض المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022** في شأن الضريبة على الشركات والأعمال.

- **قرار مجلس الوزراء رقم (130) لسنة 2024 بتعديل جدول جهات النفع العام المرفق بقرار مجلس الوزراء رقم (37) لسنة 2023 بشأن جهات النفع العام المؤهلة لأغراض المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022** في شأن الضريبة على الشركات والأعمال.

- **قرار مجلس الوزراء رقم (138) لسنة 2024 بتعديل جدول الجهات التابعة للحكومة وأنشطتها المكلف المرفق بقرار مجلس الوزراء رقم (57) لسنة 2023** في شأن الجهات التابعة للحكومة والأنشطة المكلفة بها لأغراض المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال.

9 قـرارات في شـأن الجهـات الخيريـة التـي يجـوز لهـا استرداد ضريبـة المـدخلات

ومـن ضمـن قـرارات مجلـس الـوزراء هنـاك 9 قـرارات بأرقـام (11) و(75) و(76) و(110) و(111) و(112) و(131) و(132) و(133) لسـنة 2024، بشـأن تعديـل جـدول الجهـات الخيريـة المرفـق بقـرار مجلـس الـوزراء رقـم (55) لسـنة 2017 في شـأن الجهات الخيرية التـي يجـوز لهـا استرداد ضريبـة المـدخلات.

8 قرارات وزارية

- **قـرار وزيـر دولـة للشـؤون الماليـة رقـم (159) لسـنة 2024** بشـأن تشـكيل لجنـة تظلـمات أمـلاك الاتحـاد.
- **قـرار وزيـر دولـة للشـؤون الماليـة رقـم (197) لسـنة 2024** في شـأن تنظيـم أحـكام المعالجـة المحاسـبية المتعلقـة بالتأجـير التمويـلي.
- **قـرار وزيـر دولـة للشـؤون الماليـة رقـم (242) لسـنة 2024 بتعديـل بعـض أحـكام القـرار الـوزاري رقـم (100) لسـنة 2020 بإصـدار التوجيهـات الخاصـة بتنفيـذ أحـكام قـرار مجلـس الـوزراء رقـم (57) لسـنة 2020** بشـأن متطلبـات الأنشـطة الاقتصاديـة الواقعيـة.
- **قـرار وزيـر دولـة للشـؤون الماليـة رقـم (244) لسـنة 2024** في شـأن تشـكيل اللجنـة الدائمـة لمتابعـة تنفيـذ متطلبـات الأنشـطة الاقتصاديـة الواقعيـة.
- **قـرار وزيـر دولـة للشـؤون الماليـة رقـم (265) لسـنة 2023** في شـأن الأنشـطة المؤهلـة والأنشـطة المسـتبعدة لأغـراض المرسـوم بقانـون اتحـادي رقـم (47) لسـنة 2022 في شـأن الضريبـة عـلى الـشركات والأعـمال.
- **قـرار وزيـر دولـة للشـؤون الماليـة رقـم (261) لسـنة 2024** في شـأن الائتـلاف المشـترك والشراكـة الأجنبيـة والمؤسسـة العائليـة لأغـراض المرسـوم بقانـون اتحـادي رقـم (47) لسـنة 2022 في شـأن الضريبـة عـلى الـشركات والأعـمال.
- **قـرار وزيـر دولـة للشـؤون الماليـة رقـم (301) لسـنة 2024** في شـأن المجموعـة الضريبيـة لأغـراض المرسـوم بقانـون اتحـادي رقـم (47) لسـنة 2022 في شـأن الضريبـة عـلى الـشركات والأعـمال.
- **قـرار وزيـر دولـة للشـؤون الماليـة رقـم (302) لسـنة 2024** في شـأن إعفـاء المشـاركة والمنشـأة الدائمـة الأجنبيـة لأغـراض المرسـوم بقانـون اتحـادي رقـم (47) لسـنة 2022 في شـأن الضريبـة عـلى الـشركات والأعـمال.

مشاركات وفعاليات إقليمية ودولية

شراكات عالمية لريادة اقتصادية مستدامة

بـرزت وزارة الماليـة كقـوة دافعـة في المشـهد المالي العالمـي خلال عـام 2024، حيـث حققـت إنجـازات بـارزة مـن خلال مشـاركاتها النشـطة في المحافـل الدوليـة والإقليميـة. وقـد سـاهمت هـذه المشـاركات بشـكل كـبير في تعزيـز مكانـة دولـة الإمـارات كعضـو رئـيسي في أجنـدة السياسـات الماليـة والاقتصاديـة العالميـة، ومـن أبـرز هـذه المشـاركات:

مشاركة محورية في مجموعة العشرين

شاركت وزارة المالية في اجتماعات المسار المالي لمجموعة العشرين والتي عقدت في جمهورية البرازيل الاتحادية، وفيما يلي أبرز الإنجازات التي تم تحقيقها خلال المشاركة في أعمال وقمة مجموعة العشرين لعام 2024:

- لعبت الوزارة دوراً محورياً في صياغة البيانات الرسمية للمسار المالي للمجموعة على مدى العام، مع ضمان إدراج أولويات رئيسية، من بينها دعم النمو القوي، والمستدام، والمتوازن، والشامل.
- ساهمت الوزارة في دفع مخرجات مؤتمر COP28 خلال اجتماعات فريق عمل التحالف العالمي ضد تغير المناخ (TF-CLIMA)، حيث تمت الإشارة إلى "اتفاق الإمارات" ضمن البيان الوزاري الذي أصدره التحالف.
- نظمت الوزارة فعالية مشتركة، بالتعاون مع مؤتمر COP28 ورئاسة البرازيل لمجموعة العشرين لعام 2024، جمعت الجهات الفاعلة الرئيسية، لمناقشة الروابط بين الإطار العالمي لتمويل المناخ التابع لـ COP28 وجدول أعمال قمة مجموعة العشرين في البرازيل لعام 2024.
- أعدّت دولة الإمارات 58 دراسة حالة في عام 2024 لعرض أبرز إنجازات الدولة فيما يتعلق بأولويات المسار المالي، والتي تشمل التمويل المستدام والشمول المالي والاقتصاد العالمي وتطوير البنية التحتية.
- حظيت الوزارة بشكر من رئاستي البرازيل والهند لمجموعة العشرين، تقديراً لمشاركتها الفعّالة ودورها المحوري في صياغة أجندة المسار المالي للمجموعة.

- شاركت وزارة المالية في جهود المجموعة للتصدي لوباء "جدري القردة" (Mpox) عبر فريق العمل المشترك بين المالية والصحة و"صندوق الوقاية من الجوائح"، كما تعاونت مع وزارة الصحة ووقاية المجتمع لصياغة مشاركة الدولة في البيان المشترك في هذا الصدد.
- شاركت الوزارة في المناقشات المتعلقة بتطوير بنوك التنمية متعددة الأطراف وفي إعداد خارطة طريق مجموعة العشرين للإصلاحات ذات الصلة.
- أبرز تقرير الشراكة العالمية للشمول المالي (GPFI) في مجموعة العشرين، أجندة دولة الإمارات الخاصة بالرفاه المالي، مُشيدة بمبادرات دولة الإمارات في هذا المجال، بما في ذلك "المبادرة الإماراتية للرفاهية والاستدامة المالية" التي أطلقتها مؤسَّسة الإمارات، و"استراتيجية أبوظبي لجودة حياة الأسرة".
- شاركت الوزارة في مراجعة وإعداد الوثائق التأسيسية للقمة الأولى لـ "التحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر" الذي أطلقته مجموعة العشرين.
- دعت الوزارة إلى الاعتراف بالمؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية (WTO) والذي عقد في أبوظبي، وتم تضمين ذلك في التقرير الموجز لاجتماع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرين (FMCBG) لشهر فبراير.

دور بارز في مجموعة بريكس

شاركت وزارة المالية في أعمال مجموعة بريكس ضمن المجموعة الخاصة لفريق العمل المعني بالشراكة بين القطاعين العام والخاص والبنية التحتية، حيث استعرضت دولة الإمارات تجربتها في التمويل المشترك عبر تقديم ثلاث مشاريع رئيسية: مدارس مدينة زايد، مشروع تحويل النفايات إلى طاقة في منطقة الورسان، ومسار مترو دبي 2020. كما تم تسليط الضوء على أبرز الإنجازات التي حققها فريق العمل فيما يتعلق بالدروس المستفادة من مشاريع التمويل المشترك، وذلك ضمن إطار إعداد التقرير الفني الذي يتناول تجارب الدول والدروس المستفادة من هذه المشاريع، وفيما يلي أبرز إنجازات وزارة المالية خلال مشاركتها في أعمال وقمة مجموعة "بريكس" لعام 2024:

مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لبناء مدارس مدينة زايد

مشروع "مسار 2020" لتمديد مترو دبي

مشروع تحويل النفايات إلى طاقة بمنطقة الورسان

كان لوزارة المالية دور بارز في المشاركة في المناقشات وإعداد التقارير الخاصة بمجموعة بريكس.

قدمت الوزارة ثلاث دراسات حالة إلى رئاسة روسيا، استعرضت من خلالها تجربتها في استخدام التمويل المدمج (متعدد الأطراف) في مشاريع البنية التحتية، وذلك ضمن تقريرها الفني المُقدَّم للرئاسة بشأن تمويل البنية التحتية.

أعدّت وزارة المالية عدة دراسات حالة عن أفضل الممارسات المتعلقة بالتمويل المدمج خلال اجتماع فريق العمل للشراكات بين القطاعين العام والخاص والبنية التحتية لمجموعة بريكس.

أكدت الوزارة على ضرورة التصدي للتحديات المالية، خاصة فيما يتعلق بالأسواق الناشئة والاقتصادات النامية.

طرحت وزارة المالية عدة نقاط تتعلق بالأجندة المقترحة لمجموعة بريكس ومدى توافقها مع مصالح جميع الدول الأعضاء.

المشاركة في خلوة صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، في "بريتون وودز"

شاركت وزارة المالية في الخلوة رفيعة المستوى التي نظمها صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، في بريتون وودز، نيو هامبشاير بالولايات المتحدة يومي 26 و27 سبتمبر 2024 بمناسبة الذكرى الثمانين لمؤتمر "بريتون وودز"، الذي أسس قواعد النظام المالي العالمي الحديث من خلال إنشاء مؤسستي صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، وركزت الخلوة على بحث المسارات المحتملة للاقتصاد العالمي خلال العقود المقبلة، حيث ناقش المشاركون، خلال الجلسة الافتتاحية "عالم متقدم أم عالم متراجع"، المسارين المحتملين اللذين قد يتبعهما الاقتصاد العالمي (المتفائل والمتشائم)، والتأكيد على ضرورة تعزيز التعاون الدولي لدعم نمو الاقتصاد العالمي في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية وزيادة الحمائية التي قد تؤدي إلى تباطؤ النمو، لا سيما في الاقتصادات النامية، كما تناولت الجلسة أفضل السبل التي يمكن من خلالها لصندوق النقد والبنك الدوليين دعم الاستقرار والتقدم.

مشاركات دولية وإقليمية متميزة

كما شاركت وزارة المالية خلال العام 2024 في العديد من الاجتماعات والمؤتمرات الدولية والإقليمية وكان من أبرزها:

المشاركة في منتدى وجوائز المعهد القانوني للشراء والتوريد - جوائز التميز في المشتريات في المملكة العربية السعودية.

المشاركة في منتدى وجوائز المعهد القانوني للشراء والتوريد - جوائز التميز في المشتريات في المملكة المتحدة.

المشاركة في اجتماعات الربيع 2024 لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الذي عقدت في واشنطن في شهر أبريل، وترأس معالي محمد بن هادي الحسيني اجتماع لجنة التنمية.

المشاركة في الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي خلال الفترة من 21 إلى 26 أكتوبر 2024 في العاصمة واشنطن – الولايات المتحدة الأمريكية، كما نظمت وزارة المالية بالتعاون مع مصرف الإمارات المركزي حفل استقبال للبنوك الوطنية على هامش الاجتماعات السنوية حضرها عدد من وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية والوفود المشاركة في الاجتماعات السنوية، وكبار المسؤولين من مركز دبي المالي العالمي، وسوق أبو ظبي العالمي، وبنك أبو ظبي الأول، وبنك الإمارات دبي الوطني، وبنك أبو ظبي التجاري، ومصرف أبو ظبي الإسلامي، وبنك دبي الإسلامي، وبنك دبي التجاري، ومصرف الشارقة الإسلامي، وبنك الفجيرة الوطني، وبنك عجمان، وبنك رأس الخيمة الوطني، وبنك المشرق. يهدف إقامة الحفل إلى تعزيز دور القطاع المالي بالدولة وإبراز قوة المؤسسات المالية الإماراتية وثقة المستثمرين فيها.

المشـاركة في الاجتماعـات السـنوية لمجموعـة البنـك الإسلامـي للتنميـة والاحتفـال باليوبيـل الذهبـي لمـرور خمـسين عامـاً على تأسـيس البنـك الإسلامـي للتنميـة في الريـاض المملكـة العربيـة السـعودية خلال الـفترة 28-30 أبريـل 2024.

المشـاركة في الاجتماعـات السـنوية المشتركة للهيئـات الماليـة العربيـة في العاصمـة الإداريـة بجمهوريـة مصر العربيـة خلال الـفترة 22-23 مايـو 2024. لمناقشـة أبـرز التحديـات التـي تواجـه مـسيرة التنميـة في المنطقـة العربيـة، وأفضـل السـبل لمواجهتها وتجاوزها، والمشـاركة في اجـتماع الـدورة الاعتياديـة الرابعـة عشر لمجلـس وزراء الماليـة العـرب، وكذلـك المشـاركة في ورشـة رفيعـة المسـتوى على هامـش الاجتماعـات السـنوية للهيئـات الماليـة بهـدف فتـح قنـوات الحـوار مـع صنـاع القـرار والمعنيين لرسـم خارطـة طريـق لإدارة التحديـات المناخيـة لـضمان الاسـتدامة في الـدول العربيـة.

المشـاركة في الاجتماع السـنوي التاسع لمجلس محافظي بنك التنمية الجديد لدول مجموعة بريكس.

المشـاركة في المنتـدى الثالـث لصنـدوق أوبـك للتنميـة الدوليـة (OPEC Fund) واجـتماع الـدورة الـ 45 للمجلـس الـوزاري للصنـدوق، واللذيـن عقـدا في العاصمـة النمسـاوية فيينـا بتاريـخ 26 يونيـو 2024، لمناقشـة التعـاون الإقليمـي بشـأن التنميـة وسـبل فتـح آفـاق جديـدة للتـآزر وتعزيـز فـرص التمويـل للتنميـة المسـتدامة والشـاملة، وصياغـة مسـارات جديـدة نحـو التنميـة المسـتدامة.

المشـاركة في الاجـتماع السـنوي لمجلـس محافظـي البنـك الأوروبي لإعـادة الإعمار والتنميـة لعـام 2024، حيـث ناقـش الاجـتماع التحديـات الاقتصاديـة العالميـة وآفـاق النمـو الاقتصـادي.

عقـد الحـوار المالي الاستراتيجـي الأول مـع بولنـدا في العاصمـة وارسـو في يوليـو 2024 بهـدف تعزيـز أواصر التعاون الثنائي في مختلف المجالات المالية والاقتصادية ذات الاهـتمام المـشترك، ومناقشـة تطـورات الأسـواق الماليـة واستكشـاف فـرص جديـدة للتعـاون، وبخاصـة في قطاعـي الطاقـة المتجـددة والعمـل المصرفي.

المشـاركة في مؤتمـر كفـاءة الإنفـاق وجـودة المشـاريع الحكوميـة الـذي عُقـد بالريـاض في المملكـة العربيـة السـعودية.

المشـاركة في الاجـتماع 121 للجنـة التعـاون المالي والاقتصـادي في دول مجلـس التعـاون الخليجـي، حيـث تـرأس معـالي محمـد بـن هـادي الحسـيني، وزيـر دولـة للشـؤون الماليـة، وفـد الإمـارات في الاجـتماع الـذي عقـد في الدوحـة بتاريـخ 20 مايـو 2024، وتـم خلالـه اعـتماد مقترحـات دولـة الإمـارات حـول مسـتهدفات برامـج التوعيـة بالسـوق الخليجيـة المشـتركة، بالإضافـة إلى مخرجـات استراتيجيـة هيئـة الاتحـاد الجمـركي للـفترة 2024-2026. كما تمـت الموافقـة على جـدول التعرفـة الجمركيـة المتكاملـة لـدول المجلـس.

المشـاركة في الاجـتماع الـ 122 للجنـة التعـاون المالي والاقتصـادي بـدول مجلـس التعـاون الخليجـي، حيـث تـرأس معـالي محمـد بـن هـادي الحسـيني، وزيـر دولـة للشـؤون الماليـة، وفـد الإمـارات في الاجـتماع الـذي انعقـد في العاصمـة القطريـة الدوحـة يومـي 2 و3 أكتوبـر 2024، حيـث تـم مناقشـة مجموعـة مـن القضايـا الماليـة والاقتصاديـة الهامـة.

المشـاركة في الاجـتماع التحـضيري رقـم 71 للجنـة وكلاء وزارات الماليـة بـدول مجلـس التعـاون، حيـث عقـدت اللجنـة اجتماعهـا في مايـو 2024، وتـرأس وفـد الدولـة سـعادة يونـس حاجـي الخـوري وكيـل وزارة الماليـة.

المشـاركة في الاجـتماع التحـضيري رقـم 72 للجنـة وكلاء وزارات الماليـة بـدول مجلـس التعـاون، حيـث عقـدت اللجنـة في سـبتمبر 2024 وتـرأس وفـد الدولـة سـعادة يونـس حاجـي الخـوري وكيـل وزارة الماليـة.

المشـاركة في الاجـتماع الـ(39) للجنـة السـوق الخليجيـة المشتركـة بـدول مجلـس التعـاون، حيـث عقـدت اللجنـة اجتماعهـا في الدوحـة خلال الـفترة مـن 3 إلى 4 مـارس 2024.

المشـاركة في الاجـتماع الـ (40) للجنـة السـوق الخليجيـة المشتركـة بـدول مجلـس التعـاون، حيـث عقـدت اللجنـة اجتماعهـا في مايـو 2024 عبر الاتصـال المـرئي.

المشـاركة في الاجـتماع الـ(41) للجنـة السـوق الخليجيـة المشتركـة بـدول مجلـس التعـاون، حيـث عقـدت اللجنـة اجتماعهـا في مقـر الأمانـة العامـة بالريـاض.

المشـاركة في اجـتماع الجمعيـة العموميـة السـنوي للمؤسسـة العربيـة للاتصـالات الفضائيـة - عربسـات عبر الاتصـال المـرئي.

فعاليات إقليمية ودولية مثمرة استضافتها دولة الإمارات

نظمت وزارة المالية بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) خلال الفترة (12-14 نوفمبر) ندوة حول الضرائب الدولية، في دبي، بمشاركة مسؤولين حكوميين وخبراء اقتصاديين وممثلين عن قطاعات الأعمال والاستشارات من 12 دولة ناقشت مجموعة من المواضيع في مجال الضرائب الدولية، وجاءت الندوة في إطار مذكرة التفاهم بين الوزارة والمنظمة والتي تهدف إلى تسهيل تطوير شبكات الاتفاقيات الضريبية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمساعدة على تبني الأحكام الضريبية الدولية الرامية إلى تلبية احتياجاتها الاقتصادية التكاملية وتعزز الفهم المتبادل للقواعد واللوائح الضريبية الدولية، يشمل ذلك أحكام تسعير التحويل، التي غالباً ما تكون لها آثار متعددة الاختصاصات القضائية على كل من الشركات والمؤسسات الضريبية.

استضافت وزارة المالية الاجتماع السنوي الإقليمي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لكبار مسؤولي الميزانية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، من 18 إلى 19 نوفمبر 2024 بإمارة أبوظبي، بهدف تعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين صناع القرار في المنطقة حول قضايا الإدارة المالية العامة والميزانية، وجمع الحدث كبار مسؤولي ومديري الميزانية من مختلف دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتضمن الاجتماع جلسات نقاشية تناولت محاور متعددة بما فيها أحدث التطورات والاتجاهات في إعداد الميزانيات العامة والإنفاق العام، وسبل تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي من خلال ممارسات حديثة، وآليات التمويل المبتكرة التي تهدف إلى تحفيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، كما بحث سبل تعزيز الثقافة المالية لدى الجمهور لزيادة الوعي بأهمية الإدارة المالية العامة، إلى جانب مناقشة كيفية تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي في إعداد الميزانيات والإنفاق العام.

عقدت الإمارات العربية المتحدة، ممثلة بوزارة المالية، في أكتوبر 2024 الحوار المالي الاستراتيجي السادس مع الاتحاد السويسري في أبوظبي، بهدف بحث تعزيز أواصر التعاون الثنائي في مختلف المجالات المالية والاقتصادية ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك التطورات الاقتصادية الكلية والقطاعية والضرائب الدولية، وأحدث المستجدات في القطاعات المالية، لا سيما في قطاع التمويل الرقمي. كما تناول الحوار تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص.

شاركت دولة الإمارات في الاجتماع التاسع لوكلاء وزارات المالية في الدول العربية، والذي نظمه صندوق النقد العربي يومي 22 و 23 يناير في أبوظبي، بحضور ومشاركة سعادة وكلاء وزارات المالية، إلى جانب عدد من الخبراء من صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، حيث تم عرض تجارب دولة الإمارات الناجحة في مجال الاقتصاد الأخضر والتحول إلى الطاقة النظيفة والمتجددة وكذلك في التحديات الضريبية الناشئة عن الرقمنة وانعكاساتها على الدول العربية بالإضافة إلى استعراض تجارب دولة الإمارات على صعيد شبكات الأمن الاجتماعي وتوسيع الحيز المالي في ظل التطورات الدولية الراهنة.

اتفاقيات ومذكرات تفاهم على المستويين الإقليمي والدولي

وقعت وزارة المالية مع مجموعة البنك الدولي على **اتفاقية تجديد ثانٍ لاتفاقية الخدمات الاستشارية مستحقة الدفع بين دولة الإمارات والبنك الدولي للإنشاء والتعمير**، والتي تعتبر مظلة لاتفاقيات خدمات الدعم الفني التي سيتم توقيعها بين الجهات الاتحادية والمحلية في الدولة للاستفادة من خدمات الدعم الفني المقدمة من البنك الدولي، ويعتبر هذا التوقيع التجديد الثاني للاتفاقية الموقعة في العام 2014 وتم تجديدها للمرة الأولى في عام 2019.

وقعت دولة الإمارات خلال عام 2024 **مذكرة تفاهم مع جمهورية إندونيسيا** بشأن إدارة المالية العامة.

وقعت دولة الإمارات **مذكرة تفاهم بشأن التعاون المالي** مع جمهورية أذربيجان.

أعلنت وزارة المالية عن توقيع دولة الإمارات في أكتوبر 2024 على اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي للمساهمة في كلٍ من صندوق **"النمو والحد من الفقر PRGT"** وصندوق **"الصلابة والاستدامة RST"** وذلك على هامش الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في العاصمة الأمريكية واشنطن.، حيث سبق وقد أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة المساهمة في الصندوقين بمبلغ إجمالي قدره 400 مليون دولار أمريكي، كما ستساعد هذه المساهمات، جنباً إلى جنب مع مساهمات الدول الأخرى، في توسيع قدرة صندوق النقد الدولي على الإقراض لتشمل الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل.

وقعت وزارة المالية، **مذكرة تفاهم، مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني بمملكة البحرين،** لتعزيز الشراكة والتعاون الثنائي وتبادل السياسات والخبرات المالية والاقتصادية بين البلدين الشقيقين.

كما شاركت وزارة المالية في عدد من اللجان المشتركة والتي يأتي تشكيلها في إطار تعزيز التعاون الاقتصادي وتعمل على تسهيل التجارة والاستثمارات المتبادلة بالإضافة إلى تطوير العلاقات الاقتصادية، ومناقشة القضايا الاقتصادية المشتركة.

مفاوضات فصل المشتريات خلال العام 2024

تـم خلال العـام الماضي عقـد جـولات التفـاوض لفصـل المشتريـات الحكوميـة مـع أكثر مـن 8 دول أبرزهـا (المملكـة المتحـدة – اليابـان – الفلبين – ماليزيـا – استراليـا – نيوزيلنـدا- الاتحـاد الأوروبي، ويـأتي ذلـك انطلاقـاً مـن الهـدف الاستراتيجـي المتمثـل في تعزيـز العلاقـات الاقتصاديـة والماليـة الدوليـة، فـإن وجـود فصـل المشتريـات الحكوميـة في الاتفاقيات الاقتصاديـة الشـاملة واتفاقيات التجارة الحرة يهـدف إلى تعزيـز أطـر الشراكة والتعـاون بين الطـرفين والاسـتفادة مـن التجـارب في إدارة المشتريـات الحكوميـة والاسـتفادة من الخدمات والمنتجات غير المتوفـرة في السـوق المحلي لدولة الإمارات، وخلـق فـرص للموردين الإماراتـيين للمشـاركة في العطـاءات التـي تقدمهـا الجهـات الحكوميـة لـدى الطـرف الآخـر.

مفاوضات فصل الاستثمار خلال العام 2024

تم خلال العام الماضي عقد جولات التفاوض لفصل الاستثمار مع أكثر من 8 دول.

مشاركات وفعاليات محلية

بصمة وطنية.. نحو غد مشرق

شـهدت وزارة الماليـة خلال العـام الماضي نشـاطاً مكثفـاً على الصعيـد المـحلي، حيـث نظمـت سلسـلة مـن الفعاليـات والـورش والمنتديـات التـي سـاهمت بشـكل كـبير في تعزيـز التعـاون بين القطـاعين العـام والخـاص، وبنـاء قـدرات الكـوادر الوطنيـة، وتعزيـز الشـفافية والمسـاءلة في الإدارة الماليـة الحكوميـة. وقـد تمثـل هـذا النشـاط في إطلاق مبـادرات مبتكـرة، وعقـد شراكات استراتيجيـة مـع المؤسسـات الدوليـة والمحليـة، وتنظيـم حـوارات مسـتمرة مـع مختلـف أصحـاب المصلحـة.

مشاركة فاعلة في القمة العالمية للحكومات 2024

شـاركت وزارة الماليـة في فعاليـات "القمـة العالميـة للحكومـات 2024"، التـي انعقـدت تحـت شـعار "تشـكيل حكومـات المسـتقبل" خلال الـفترة مـن 12 حتـى 14 فبرايـر 2024 في دبي، وذلـك مـن خلال العديـد مـن الفعاليـات والجلسـات التـي تجسـد حرصهـا على تعزيـز الحـوارات والمناقشـات وتبـادل الـرؤى الهادفـة إلى تعزيـز التمـكين المالي والاسـتدامة واسـتشراف المسـتقبل والابتـكار والـذكاء الاصطناعـي ومـن أبـرز هـذه الفعاليـات:

- **نظمـت الـوزارة منتـدى الماليـة العامـة الثامـن في البلـدان العربيـة،** بالتعـاون مـع صنـدوق النقـد العـربي وصنـدوق النقـد الـدولي في اليـوم الـذي سـبق القمـة بتاريـخ 11 فبراير 2024، تحت عنوان "تصميم سياسات مالية أكثر كفاءة وإنصافاً لمعالجة نقـاط الضعـف المتعلقـة بالديـون والتحديـات الماليـة المسـتقبلية في عـالم يعـاني مـن قيـود تمويـل أكـثر صرامـة"، وحـضر المنتـدى معـالي وزراء الماليـة ومحافظـي البنـوك المركزيـة في البلـدان العربيـة وبمشـاركة معـالي كريسـتالينا جورجيفـا مديـرة عام صنـدوق النقـد الـدولي كمتحـدث رئيسـي بالإضافـة إلى الخبراء والمختصين وكبار المسـؤولين.

- **تنظيـم جلسـة مغلقـة رفيعـة المسـتوي بالتعـاون مـع صنـدوق النقـد الـدولي في اليـوم الأول للقمـة بتاريـخ 12 فبرايـر 2024**،حـول "العمـل المناخـي مـن خـلال تعزيـز التمويـل المسـتدام"، بهـدف تعزيـز المناقشـات الجاريـة بشـأن تمويـل المنـاخ وعـرض مبـادرات التمويـل المناخي التـي تـم التعهـد بهـا في تلبيـة احتياجات التمويـل المحـددة والخطـوات الإضافيـة التـي يجـب اتخاذهـا لسـد الفجـوة المتبقيـة، لتحقيـق الحيـاد المناخي بحلـول العـام 2050 وضرورة تعاون القطـاعين العـام والخـاص، وإشـراك صنـاع السياسـات في تخفيـف المخاطـر المحتملـة الناجمـة عـن تقلبـات أسـواق رأس المـال العالميـة وارتفـاع أسـعار الفائـدة.

- **الافتتـاح الرسـمي لمنصـة بنـى للمدفوعـات،** في اليـوم الأول للقمـة العالميـة للحكومـات، أطلـق سـمو الشـيخ مكتـوم بـن محمـد بـن راشـد آل مكتـوم، النائـب الاول لحاكـم دبي، نائـب رئيـس مجلـس الـوزراء، وزيـر الماليـة، منصـة بنـى للمدفوعـات العربيـة التابعـة للمؤسسـة الإقليميـة لمقاصـة وتسـوية المدفوعـات العربيـة، والتـي تسـتضيف مقرهـا الرئيسـي دولـة الإمـارات في أبوظبـي، لتعزيـز العمـل العـربي المشـترك والاندمـاج الاقتصـادي والمـالي والربـط مـع الـشركاء التجاريـين للـدول العربيـة.

- **تنظيم جلسة نقاش عالية المستوى حول تعبئة تمويل القطاع الخاص** من أجل التنمية بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي.
- **تنظيم جلسة عامة حول الضرائب الدولية بالتعاون مع صندوق النقد العربي،** جمعت مسؤولين رفيعي المستوى وصانعي سياسات وخبراء الضرائب من المنظمات الدولية والقطاع الخاص، وكان على رأس قائمة المتحدثين سعادة يونس حاجي الخوري وكيل الوزارة وسعادة الدكتور فهد التركي المدير العام رئيس مجلس الإدارة لصندوق النقد العربي والسيدة/ منال كوروين مديرة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

- **الحوار الأول مع كبار المسؤولين في الشركات الوطنية العاملة بدول مجلس التعاون الخليجي**

عقدت وزارة المالية الحوار الأول مع كبار المسؤولين في الشركات الإماراتية العاملة في دول مجلس التعاون، في 24 سبتمبر بدبي حيث تم استعراض مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي، مع التركيز على الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة. حضر الحدث عدد من المسؤولين في وزارات المالية والاقتصاد، بالإضافة إلى ممثلين من أكثر من 80 شركة وطنية. هدف الحوار إلى تعزيز الوعي بأهمية التكامل الاقتصادي، مشاركة الخبرات، واستعراض الخطوات المستقبلية لتفعيل الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة. وتحدث معالي محمد بن هادي الحسيني عن دور الشركات الوطنية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، مؤكدًا على ضرورة التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحقيق الأهداف الاقتصادية المشتركة.

ونظمت وزارة المالية خلال عام 2024 عدداً من الورش والفعليات ومن أبرزها:

- **منتدى مهني حول الوسائل البديلة لتسوية النزاعات بحضور المعنيين من القطاع الحكومي والخاص،** بهدف توعية ونشر الثقافة عن الفوائد التي قد تنتج عن الوسائل الودية في فض النزاعات بين الجهات الاتحادية والشركات الخاصة عوضاً عن اللجوء إلى القضاء منها توفير التكاليف وتعزيز الكفاءة والمرونة والحفاظ على العلاقات بين الأطراف المتنازعة مما يسهم في استمرار التعاون المستقبلي بينهما، وتحقيق حلول ملائمة ومبتكرة لتلبية احتياجات الأطراف.

- **ورشة عمل تعريفية نظمتها مجموعة البنك الدولي بالشراكة مع وزارة المالية،** في أكاديمية سوق أبوظبي العالمي؛ حيث سلطت الضوء على الرسالة والرؤية الجديدتين لمجموعة البنك الدولي، ومنتجاتها وخدماتها الرئيسية، ومبادراتها وأولوياتها الاستراتيجية في مجال التنمية العالمية، إلى جانب عرض عن الأنشطة الحالية للمجموعة في دولة الإمارات ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بما يمهّد الطريق لتعزيز الشراكات وبحث مجالات التعاون وذلك بتاريخ 30 سبتمبر 2024.

17 دورة لصقل خبرات المحاسبين

- تـم إعـداد خطـة سـنوية لصقـل خـبرات المحاسـبين في الـوزارات والجهـات الاتحاديـة وزيـادة كفاءتهـم طبقـاً للنظـام المـالي الاتحـادي، بالإضافـة إلى شـرح السياسـات والقـرارات الجديـدة أو المحدثـة، وشـرح الأنظمـة الماليـة الجديـدة والمحدثـة.
- وخـلال العـام 2024 **تـم تقديـم (17) دورة تدريبيـة طبقـاً للخطـة التدريبيـة السـنوية،** بإجـمالي 26 يومـاً وأكـثر مـن 2400 مشـارك مـن الـوزارات والجهـات الإتحاديـة. وبلـغ قيـاس العائـد عـلى التدريـب لموظفـي الحكومـة الإتحاديـة 86%.
- نجحـت وزارة الماليـة مـن خـلال جهودهـا **بتطبيـق أحـدث المنظومـات الرقميـة بـأن تكـون معيـاراً قياسـياً للعديـد مـن دول المنطقـة والجهـات داخـل الدولـة** حيـث تمـت عـدة زيـارات للاطـلاع عـلى أنظمـة الـوزارة، مثـال عـلى ذلـك، دائـرة التمكـين الحكومـي (أبوظبـي) دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة) - المـصرف المركـزي (دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة) - هيئـة كفـاءة الإنفـاق والمشروعـات الحكوميـة (المملكـة العربيـة السـعودية) - وزارة شـؤون مجلـس الـوزراء (دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة).

- تنظيـم ورشـة **إطـلاق الكتالـوج المحـدث لمنصـة المشـتريات الرقميـة الحكوميـة** وورشـة الموردين كـشركاء.
- المشـاركة في **الملتقـى الوطنـي لدعـم المنشـآت الصغـيرة والمتوسـطة** (وزارة الاقتصـاد).
- ورشة **Let's Elevate** مع الموردين.
- المشـاركة في **ورشـة دائـرة الاقتصـاد والسـياحة** لتعريـف الموردين عـلى سـجل الموردين.
- **دعـوة الـشركات الصغـيرة والمتوسـطة** للمشـاركة في معـرض اليـوم الوطنـي.

- المشاركة في **ملتقى الفرص والشراكات مؤسسة "رواد"**.

- استضافت إدارة تقنية المعلومات في الوزارة **معرض "رالي التكنولوجيا" للعام الثاني على التوالي.** يهدف هذا الحدث إلى تزويد الموظفين بفرصة لتحديث معارفهم بأحدث التقنيات المتاحة في السوق، وخلق بيئة تعاونية ومليئة بالمعلومات. أتاح هذا الحدث الفرصة لتفاعل موظفي الوزارة مع التقنيات المتطورة واكتساب رؤى قيمة تعزز من كفاءتهم الإنتاجية.

- المشاركة في **اللقاء الخامس لبرنامج تصفير البيروقراطية الحكومية بالتنسيق مع مكتب رئاسة مجلس الوزراء،** وخلال اللقاء استعرضت الوزارة تجربتها وإنجازاتها في تصفير البيروقراطية الحكومية، والتي شملت تطوير أنظمة ذكية لتقديم الخدمات، وتفعيل الشراكات مع القطاع الخاص وتعزيز الشفافية الضريبية، وقيام الوزارة بعمليات تبادل المعلومات لأغراض الضريبة مع الدول وفق معيار الإبلاغ المشترك وفاتكا.

التحول الرقمي

الرقمنة بوابة لمستقبل مالي مستدام

حققت وزارة المالية قفزات نوعية في رحلتها نحو التحول الرقمي الشامل، بما يتماشى مع رؤية "نحن الإمارات 2031" واستراتيجية الحكومة الرقمية لدولة الإمارات 2025، إذ قامت الوزارة بتسخير التكنولوجيا في عملياتها وخدماتها لتصبح في طليعة الجهات الحكومية التي تقدم خدمات مبتكرة وسريعة وسهلة الوصول. من خلال تبني أحدث التقنيات والأنظمة الذكية، وتمكنت من تسهيل الإجراءات والقضاء على البيروقراطية، مما أدى إلى تعزيز الكفاءة والشفافية. كما ساهمت مبادرات الوزارة في تطوير خدمات 2.0 التي تلبي احتياجات المتعاملين وتتجاوز توقعاتهم، مما يعزز مكانة دولة الإمارات كوجهة رائدة عالمياً في مجال التحول الرقمي.

تقنيات متطورة لحوكمة وتحليل البيانات

يكرّس مكتب حوكمة وتحليل البيانات التابع لوزارة المالية جهوده لتعزيز الكفاءة التشغيلية ودعم عملية اتخاذ القرار عبر حلول مبتكرة قائمة على البيانات. وباعتماده تقنيات متطورة مثل نظام التقارير الذكية "التابلو"، ومنظومة "بحيرة البيانات" الرقمية، والذكاء الاصطناعي، ويلعب المكتب دوراً محورياً في ضمان تحسين إجراءات العمل وزيادة الشفافية وإدارة الموارد بشكل فعّال.

مشاريع منظومة "بحيرة البيانات"

تُعد "بحيرة البيانات" الركيزة الأساسية لإدارة وتحليل البيانات المدمجة، مما يتيح إنشاء لوحات معلومات تفاعلية "داش بورد- Dashboard" متطورة وغنية بالرؤى. وتشمل المبادرات الرئيسية ما يلي:

1. **منصة المشتريات الرقمية**

   دمج بيانات المشتريات في بحيرة البيانات لتوفير لوحات معلومات شاملة تدعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

2. **أتمتة القيود المحاسبية الخاصة بتتبع الأصول المالية في الخزانة الأمريكية**

   الأتمتة المرتبطة بإعداد وإدخال القيود المحاسبية لاستثمارات الخزانة الأمريكية في "نظام معلومات الإدارة المالية" (FMIS)، مما يضمن تحقيق الدقة والكفاءة.

3. **الفصل بين المهام (SOD)**

   إجراء فحوصات لفصل المهام عبر منصة المشتريات الرقمية و"نظام معلومات الإدارة المالية" (FMIS) لتعزيز الأمان وتحقيق امتثال أفضل.

4. **التسوية التلقائية للمعاملات المالية بين الكيانات المسؤولة عن إدارة الإيرادات**

   تسهيل التسوية الآلية للمعاملات المالية عبر "نظام إدارة الخزينة" TMS، و"نظام معلومات الإدارة المالية" FMIS، و"بحيرة البيانات"، مما يسهم في تبسيط مهام إدارة العمليات المالية.

نظام التقارير الذكية "تابلو"

يمكّن برنامج تصور البيانات "تابلو" Tableau مكتب حوكمة وتحليل البيانات من إجراء تحليلات متقدمة وإنشاء لوحات معلومات تفاعلية (لوحات تحكم لعرض البيانات) ديناميكية. تشمل المبادرات الرئيسية ما يلي:

1. **لوحة معلومات فصل المهام (SOD)**

تقدم رؤية شاملة حول مسؤوليات المستخدمين والانتهاكات المتعلقة بالفصل بين المهام (SOD)، مع التركيز على التداخلات ذات المستوى المتوسط والعالي لضمان الامتثال للضوابط الداخلية.

2. **لوحة معلومات الرواتب الخاصة بالموظفين**

تتيح الحصول على رؤى تفصيلية للرواتب مصنفة حسب الدرجة الوظيفية، والإدارة، والجنسية، مما يعزز الشفافية ويسهم في تحسين اتخاذ القرارات.

3. **لوحة معلومات الاستشاريين الخارجيين**

توفر رؤية شاملة حول الاستشاريين الخارجيين، تشمل أدوارهم، والإدارات المعنية، والشركات الموردة المرتبطة بهم، مما يساعد في تحسين عملية الإدارة.

4. **لوحة معلومات الإحصاءات القانونية**

ترصد تطور القضايا القانونية ومراحل التنفيذ، مما يعزز كفاءة إدارة العمليات القانونية.

5. **لوحة التحكم المتعلقة بالنفقات والإيرادات في الميزانية**

مُدمجة في الموقع الإلكتروني لوزارة المالية، مما يوفر أدوات تحليل مالي متاحة للأطراف والجهات المعنية.

6. **لوحة القيادة لوزارة المالية**

لوحة استراتيجية تمنح رؤية شاملة للمؤشرات المالية والاقتصادية الرئيسية لدعم عملية اتخاذ القرارات المدروسة.

7. **تقرير التحقق المالي**

يعمل على أتمتة عمليات التحقق والتسوية المالية، مما يُغني عن الحاجة لاستخدام ملفات Excel التقليدية.

8. **تقرير تقييم الأداء – نظام "تلبية"**

يتابع جودة أداء الموظفين بناءً على الخدمات التي يقدمونها عبر "نظام التذاكر"، لدعم جهود التطوير والإدارة.

9. **لوحة التوزيع الجغرافي للموردين**

تصوّر التوزيع الجغرافي للموردين المسجلين، لتعزيز الشفافية والتعاون.

10. **لوحة التحكم الخاصة بـ "تبادل المعلومات عند الطلب" (EOIR)**

وهي أداة تحليلية تساعد في متابعة تقدم الطلبات المتعلقة بتبادل المعلومات بين الدول في المجال المالي والضريبي، إذ تقوم بتحليل الطلبات حسب الدولة، مما يحسن من عملية التتبع وإدارة الحلول.

11. لوحة معلومات الطلبات والمهام (التذاكر) التي يتم تسجيلها عبر نظام "تلبية"

تركز على تحسين إدارة الطلبات أو الشكاوى (التذاكر) التي يتم تسجيلها عبر نظام "تلبية" لمتابعة المهام المرتبطة بقسم تقنية المعلومات، مما يعزز كفاءة الدعم الفني.

12. لوحة معلومات تحليلات الموارد البشرية

هي أداة تحليلية تُستخدم لتوفير رؤى وبيانات دقيقة حول الموارد البشرية في الوزارة، بهدف دعم عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة الكوادر البشرية وتخصيص الموارد بكفاءة.

13. لوحة حجم السيولة النقدية المتاحة

تركز على حجم النقد المتوفر في الحسابات المصرفية لوزارة المالية لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والبنوك الأخرى.

مبادرات الذكاء الاصطناعي

1. نظام "مسؤول الرواتب" الذكي

هو حل مبتكر يجمع بين نظام أتمتة العمليات الروبوتية (RPA) والتقنيات التوليدية، مما يضمن إدارة الرواتب بطريقة آلية بالكامل دون أي تدخل بشري، متضمنًا التحقق الآلي من النتائج لتعزيز الدقة والكفاءة

2. تحليل قطاع خدمات الدعم

يُستخدم الذكاء الاصطناعي التوليدي لتحليل النصوص بهدف تقييم اتجاهات الخدمة، وفئات العملاء، ومدى الالتزام باتفاقيات مستوى الخدمة (SLA)، ما يساهم في رفع مستوى رضا العملاء وتحسين الكفاءة التشغيلية.

مبادرات أتمتة العمليات الروبوتية (RPA)

1. "جلسات اكتشاف العمليات" وأتمتة الأعمال

أجرى فريق عمل مكتب حوكمة وتحليل البيانات اجتماعات وجلسات شاملة لتحليل وفهم العمليات التشغيلية والإدارية داخل مختلف إدارات وقطاعات وزارة المالية؛ بهدف تحديد الفرص والمجالات القابلة للأتمتة، مما يساهم في تعزيز كفاءة وسلاسة هذه العمليات.

2. أتمتة الرواتب عبر دمج الذكاء الاصطناعي

تم تطوير حلول أتمتة مبتكرة لعمليات إعداد كشوف الرواتب باستخدام نظام أتمتة العمليات الروبوتية (RPA) وتقنيات الذكاء الاصطناعي، لدعم الوزارات والجهات الاتحادية في دولة الإمارات. هذه الحلول تخدم أكثر من 52,000 موظف على مستوى الدولة، مما يحسن من دقة وكفاءة إدارة نظام الرواتب.

3. تعزيز الوعي بالأتمتة وتبادل المعرفة

تم تنظيم جلسات توعوية وورش عمل لتبادل ونقل المعرفة والخبرات بين موظفي وزارة المالية في أبوظبي، مما أسهم في تعزيز قدرتهم على استخدام أدوات أتمتة العمليات الروبوتية بفعالية، وبناء كفاءات داخلية لدعم التحول الرقمي.

منصة الأصول العقارية للحكومة الاتحادية

شرعت وزارة المالية على تطوير منصة إلكترونية لتسجيل أملاك الاتحاد العقارية، وذلك لأتمتة ورفع كفاءة عمليات إدارة الأصول العقارية للحكومة الاتحادية بالشكل الذي يساهم في شفافية وتعزيز جودة بيانات الأصول العقارية للحكومة الاتحادية ودعم اتخاذ القرار، بحيث تطبّق هذه المنصة (المزمع إطلاقها في عام 2025) على جميع أملاك الاتحاد في أي من الجهات الاتحادية التي يسري عليها المرسوم بقانون رقم (35) لسنة 2023 في شأن أملاك الاتحاد، ويتم العمل على تطبيق أفضل الحلول التكنولوجية والرقمية للمنصة بما يضمن توافقها مع أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (35) لسنة 2023 في شأن أملاك الاتحاد، وسياسات وإجراءات إدارة الأصول الثابتة والإيجار في الحكومة الاتحادية، بالإضافة إلى دعمها لاستراتيجيات ومبادرات الحكومة الاتحادية من ضمنها تصفير البيروقراطية بتقليص المدة الزمنية للإجراءات المرتبطة بإدارة الأصول العقارية في الحكومة الاتحادية.

منصة بنى للمدفوعات

هي منصة تابعة للمؤسسة الإقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية، والتي تستضيف مقرها الرئيسي دولة الإمارات في أبوظبي، لتعزيز العمل العربي المشترك والاندماج الاقتصادي والمالي والربط مع الشركاء التجاريين للدول العربية، وكان افتتاح المنصة الرسمي في القمة العالمية للحكومات 2024 حيث أطلقها سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، النائب الأول لحاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير المالية.

صفحة لخدمات البنك الدولي الاستشارية

تم تدشين صفحة خاصة بخدمات البنك الدولي الاستشارية على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية خلال عام 2024، والتي ستمكن الجهات المحلية من التقدم بطلبات للحصول على خدمات استشارية ومتابعة حالة طلباتهم بكل سهولة وكفاءة.

نتائج نوعية في تصفير البيروقراطية الحكومية

أثمرت المبادرات التي أطلقتها وزارة المالية ضمن جهودها لتنفيذ برنامج تصفير البيروقراطية الحكومية عن نتائج متقدمة، تسهم في تحسين كفاءة المعاملات وتقليل الإجراءات والأعباء الإدارية على المتعاملين، من خلال إطلاق حزمة من المبادرات النوعية مثل مجالس المتعاملين ومختبرات الابتكار التفاعلية وجائزة أفكار تصفير البيروقراطية الحكومية "أبطال التصفير"، والمشورة الرقمية، وفريق سفراء تصفير البيروقراطية الحكومية، إلى جانب إطلاق صفحة "مبادرة تصفير البيروقراطية" التي استحدثتها الوزارة على موقعها الإلكتروني.

كما عملت من خلال تقييم الوضع الراهن على مسح وحصر جميع الإجراءات والاشتراطات ومتطلبات الخدمات التي تقدمها وتحديد الجهود والإجراءات غير الضرورية ومعالجتها، بالإضافة إلى رصد المجالات المقترحة للتصفير ومن ثم قياس النتائج والآثار على تجربة المتعاملين، وفيما يلي أبرز النتائج:

تطوير خدمة طلب الإعفاء من كل أو بعض الديون والمستحقات المطلوبة للدولة

تجسد هذه الخدمة أحد النماذج التطبيقية لجهود الوزارة في تبسيط الإجراءات الحكومية لتصفير البيروقراطية الحكومية، وذلك من خلال إعادة تصميم شاملة بالشراكة مع المتعاملين، لضمان تجربة أكثر تطوراً وجودة ومتواءمة مع متطلبات المتعاملين، لتكون:

- **أكثر كفاءة** وسلاسة في الاستخدام
- **مختصرة** بإجراءات أقل ومتطلبات مبسطة
- **أسرع** من حيث الإنجاز وأكثر مرونة في التعامل
- **خدمة رقمية مبتكرة** مدعومة بتقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي

أما أثر هذه الخدمة فيتجلى فيما يلي:

ارتفاع سعادة المتعاملين بنسبة **%100**	تحقيق نسبة **%0** من الإجراءات اليدوية مع تفعيل خاصية التوقيع الرقمي على مستوى الجهات
تقليص الوقت اللازم لإنجاز الخدمة أكثر من **%45**	خفض عدد الإجراءات المطلوبة بأكثر من **%55**
إلغاء **%100** من المرفقات غير الضرورية	تقليص عدد الحقول المطلوبة بأكثر من **%50**

تطوير إجراءات ميزانية الوظائف

يُحدث هذا النظام نقلة نوعية في إدارة ميزانية الوظائف، مُحققاً دقة وفعالية غير مسبوقة حيث تم العمل على تصفير البيروقراطية في إجراءات ميزانية الوظائف، مما أسفر عن نتائج جوهرية في مجالات الأتمتة، والدقة، وتسريع وتيرة الإنجاز، وذلك على النحو التالي:

أبرز المزايا بعد تصفير الإجراءات:

01 تحسين كفاءة إدارة الميزانية على مستوى الجهات الاتحادية.

02 رفع دقة البيانات المالية وتحقيق مواءمة دقيقة بين الخطط المعتمدة والواقع الفعلي.

03 تمكين الجهات من تعديل ميزانية العام التالي بشكل استباقي ومدروس.

النتائج المحققة:

- تنفيذ ربط آلي بين نظام "ماس"، ونظام إعداد الميزانية، ونظام "بياناتي".
- إنشاء محفظة إلكترونية لمتابعة الأثر المالي الناتج عن تنفيذ الإجراءات بشكل آلي.
- دمج تقنية الروبوتات الآلية (RPA) لتفعيل التوليفات المحاسبية بشكل تلقائي.
- ابتكار قواعد احتساب جديدة تمكّن النظام من احتساب تكلفة الموظفين المنقولين تلقائيًا، وتنفيذ المناقلات المالية بين الجهات وفقًا لقرارات النقل.
- تطوير نماذج رقمية تمُكّن الجهات من تنفيذ الإجراءات دون الحاجة لمراسلات أو نماذج ورقية.
- استبدال المناقلات اليدوية بمناقلات مالية آلية أكثر دقة، تغطي العجز في التوليفات المحاسبية حتى نهاية العام.

الأثر المُتحقق:

- **تقليص عدد الإجراءات** بنسبة **86%**
- **تقليل عدد المستندات** بنسبة **50%**
- **تخفيض الزمن المطلوب** لتنفيذ الإجراءات بنسبة **87%**
- **خفض عدد خطوات تنفيذ الإجراءات** بنسبة **68%**

مجالس المتعاملين

ضمن مبادرة "مجالس المتعاملين" نظمت الوزارة 12 جلسة بهدف التعرّف على آراء المتعاملين من القطاعين الحكومي والأعمال فيما يخص عدد من الخدمات التي تقدمها، ومن مخرجات هذه المبادرة صممت الوزارة رحلة المتعامل الجديدة بشكل تشاركي وذلك بعد الاستماع إليهم، والقيام بعمليات التقييم والتحليل والتطوير على الخدمات والعمليات.

منصة خدمات الاستشارات الضريبة

وفرت الوزارة منصة واحدة لتقديم خدمات الاستشارات الخاصة بتبادل المعلومات للأغراض الضريبة، تعمل من خلال الذكاء الاصطناعي للرد على الاستفسارات الواردة حول تنفيذ متطلبات مشاريع تبادل المعلومات للأغراض الضريبة وفي حال عدم الحصول على الرد المطلوب يتم إنشاء تذكرة بشكل آلي والرد على المتعامل بالتنسيق مع الجهات المرتبطة بالنظام الإلكتروني (40 جهة) من خلال المنصة، وبذلك تم اختصار عدد الإجراءات من 14 قبل التصفير إلى إجراء واحد، والاشتراطات من 3 إلى صفر، والجهات من 39 إلى منصة واحدة تربط بين هذه الجهات، والخطوات من 9 إلى خطوة واحدة والمدة الزمنية للإنجاز أصبحت آنية بعد أن كانت تستغرق 4 أيام عمل.

نظام تقديم التقارير للشركات متعددة الجنسيات

بالنسبة لنظام تقديم التقارير للشركات متعددة الجنسيات، تم اختصار الإجراءات من 3 إلى إجراء واحد، والخطوات من 7 إلى 3 خطوات والمدة الزمنية للإنجاز من 3 أيام عمل إلى مدة تتراوح بين 15 و30 دقيقة، بالإضافة إلى إلغاء الاشتراطات والمستندات بعد أن كانت قبل التصفير 3 لكل منهما، حيث كانت رحلة المتعامل تتطلب إقراراً بالاعتمادات (توقيع) من قبل عدة أشخاص بمختلف الصلاحيات، إلى جانب كتاب رسمي وإرفاق رسالة الإقرار في النظام الإلكتروني، واعتماد الإقرار من قبل موظفي الوزارة بينما الإقرار وفق النظام الجديد بعد التصفير يتم من خلال الضغط على زر واحد فقط.

مشروع الخدمات الحكومية 2.0

وظفت وزارة المالية حلول التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي لتطوير العديد من الخدمات الحكومية بما يجسد **"نهج الإمارات في تصميم تطوير الخدمات الحكومية وفق دليل (خدمات 2.0)"**، وقد تم إطلاق حزمة من الخدمات بناء على النهج الجديد في 3 دورات خلال عامي 2023-2024، حيث تم التركيز في عملية التطوير على سهولة الوصول إلى الخدمة وإتاحتها عبر القنوات التي يستخدمها المتعاملون بشكل دائم، ووظفت تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي لتعزيز وتحسين تجربة المستخدم في الخدمات الرقمية المقدمة.وتضمن ذلك عدة تطبيقات حيوية تستخدم أحدث التقنيات والابتكارات في مجال الذكاء الاصطناعي لتحقيق الأهداف أدناه:

01

تسريع إنجاز المعاملات

حيث تم معالجة البيانات بشكل أسرع وتقليل الزمن اللازم لإتمام الخدمات

02

تحسين الدقة

من خلال تحليل البيانات بدقة وتقليل الأخطاء البشرية

03

التوافر على مدار الساعة

باستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي، يمكن للمتعاملين الوصول إلى الخدمات والاستفسارات في أي وقت دون الحاجة لانتظار ساعات العمل الرسمية

وفيما يلي شرح مبسط لكل نموذج من النماذج التي تم استخدامها:

محرك معالجة الوثائق المعتمد على الذكاء الاصطناعي

خدمة رقمية تعتمد على الذكاء الاصطناعي لمعالجة المستندات بكفاءة عالية. يقوم النظام باستخلاص المعلومات الهامة تلقائيًا من مختلف أنواع الملفات، مما يسرع عمليات إدخال البيانات ويقلل الجهد اليدوي. كما يدعم النظام ترجمة النصوص بين اللغات، مما يوسع نطاق الوصول إلى المعلومات. يمثل هذا الإنجاز نقلة نوعية في إدارة المستندات، حيث يوفر دقة وسرعة فائقة في استخلاص البيانات وتنظيمها.

الرد على الاستفسارات باستخدام ذكاء اصطناعي حواري مدعوم بمعالجة اللغة الطبيعية

بتطوير نظام ذكاء اصطناعي حواري متطور يعتمد على معالجة اللغة الطبيعية. يستطيع هذا النظام فهم استفسارات المستخدمين وتقديم استجابات فورية ودقيقة. يعتمد النظام على مزيج من التقنيات المتقدمة، بما في ذلك الترجمة الآلية، والبحث الذكي، ونماذج اللغة الكبيرة، لاستخلاص المعلومات الأكثر صلة وتقديمها للمستخدمين. يُعد هذا النظام إضافة قيّمة لخدماتنا الرقمية، حيث يُحسّن تجربة المستخدم ويوفر دعمًا سريعًا وفعالًا.

تحويل الكلام إلى نصوص بأكثر من 90 لغة

تطوير نظام متطور لتحويل الكلام إلى نص يدعم لغات متعددة. يمُكّن هذا النظام المستخدمين من التحدث بأي لغة أو لهجة، ليتم تحويل كلامهم تلقائيًا إلى نصوص مكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية. يعتمد النظام على تقنيات متقدمة للتعرف على الكلام، وتحديد اللغة، والترجمة، وتصحيح الأخطاء اللغوية، مما يضمن دقة وموثوقية عالية في تحويل الكلام إلى نص. يُعد هذا الإنجاز إضافة قيّمة لخدماتنا الرقمية، حيث يُسهل التواصل ويُزيل حواجز اللغة.

خدمة المحادثة مع "PDF الذكية"

خدمة ذكية تُتيح للمستخدمين تحميل ملفات PDF والتفاعل معها بشكل حواري. تمُكّن هذه الخدمة المستخدمين من طرح أسئلتهم بلغة طبيعية والحصول على إجابات دقيقة وفورية من داخل المستند، وذلك باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي المتقدمة، بما في ذلك البحث الدلالي. يُحسّن هذا الإنجاز تجربة المستخدم ويُسرِّع الوصول إلى المعلومات المطلوبة داخل المستندات.

مشروع الخدمات الحكومية 2.0

الرؤية

رؤيتنا تركز على بناء فرق عمل مبدعة ومرنة، تعتمد على منهجيات تحث على المبادرة والتعلم المستمر، لتحقيق الريادة في التعامل مع التحولات وضمان مكانة قيادية عالمية.

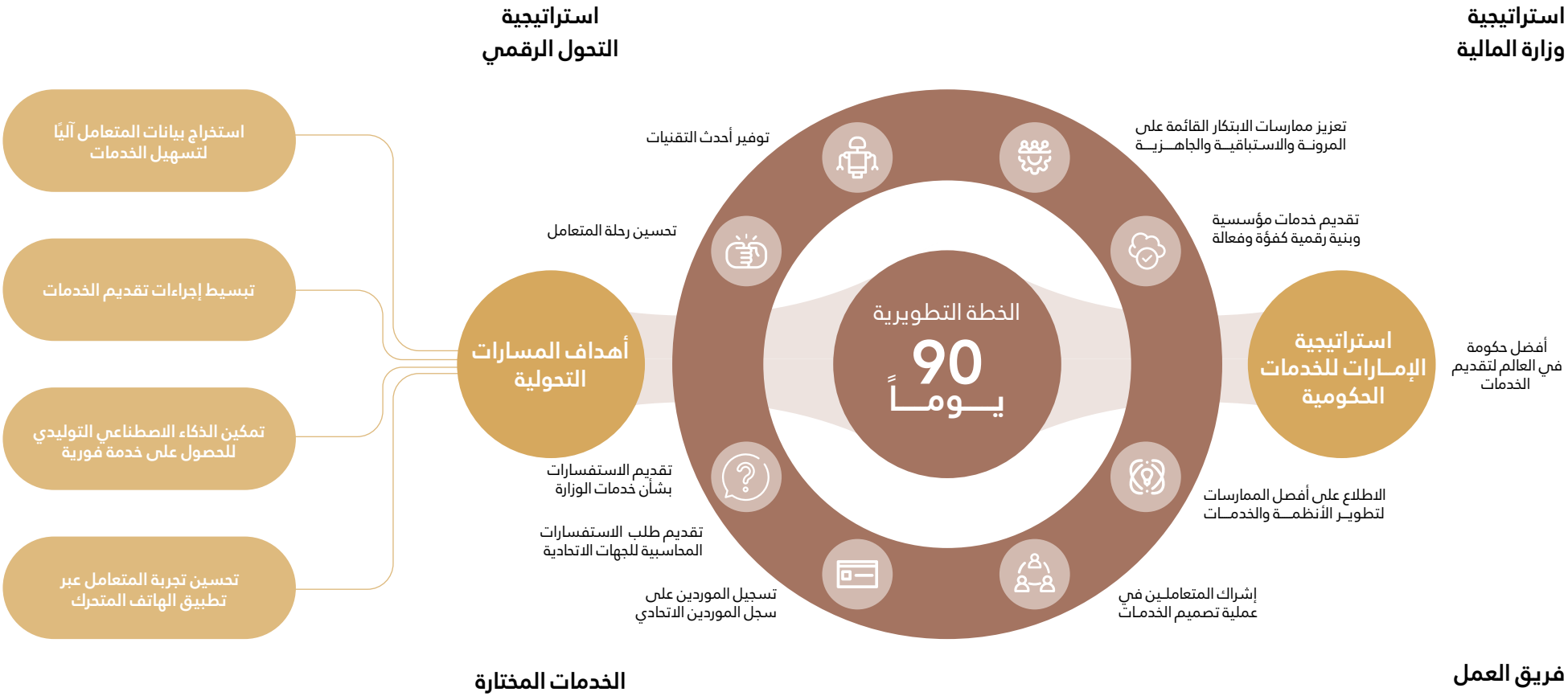

المجموع الكلي:

النتائـج على مستوى 9 خدمات

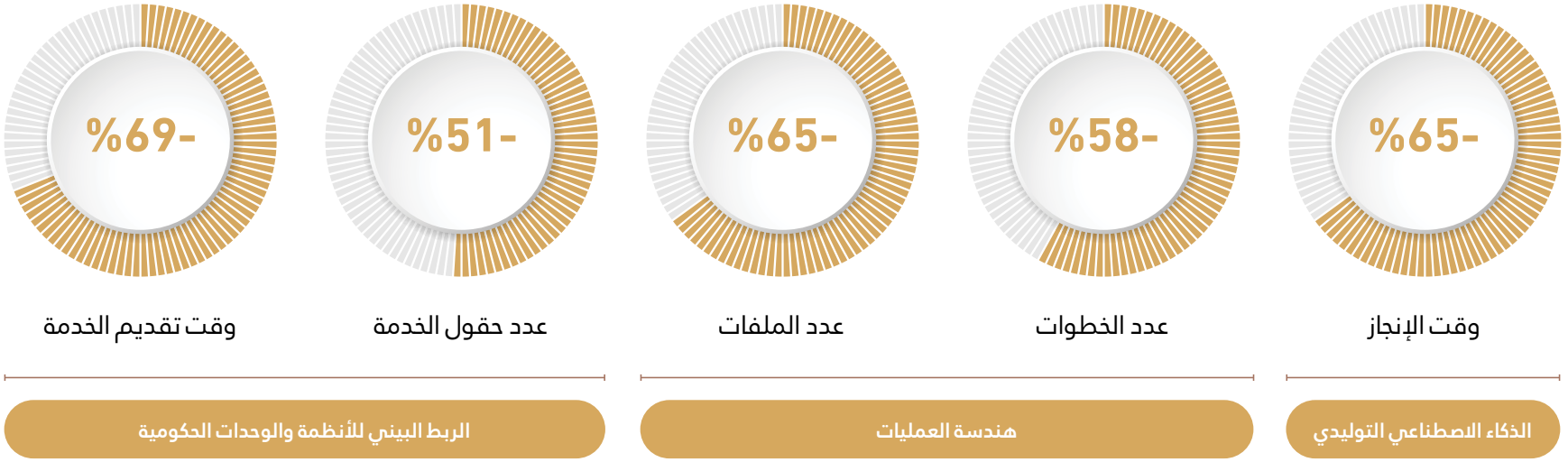

الابتكار واستشراف المستقبل
ابتكار بلا حدود

نجحت وزارة المالية على مدى أكثر من خمسة عقود في تعزيز دورها الريادي في صناعة وبناء المستقبل من خلال مبادرات ومشاريع استباقية مكنتها من الاستشراف المبكر للفرص والتحديات في القطاع المالي بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة للأجيال القادمة، وذلك تجسيداً لاستراتيجية الإمارات لاستشراف المستقبل الرامية لوضع أنظمة حكومية تجعل من استشراف المستقبل جزءاً من عملية التخطيط الاستراتيجي في الجهات الحكومية وإطلاق دراسات وسيناريوهات لاستشراف مستقبل كافة القطاعات الحيوية ووضع الخطط والسياسات بناء على ذلك، ويعد صندوق محمد بن راشد للابتكار إحدى هذه المبادرات الرائدة في تفعيل هذه الاستراتيجية.

صندوق محمد بن راشد للابتكار

الصندوق هو مبادرة اتحادية أطلقتها وزارة المالية في عام 2016، حيث يقدم الدعم للعديد من المبتكرين من خلال برنامجه الأول، برنامج خطة الضمانات، الذي يهدف إلى مساندة المبتكرين في الحصول على التمويل اللازم لمشاريعهم، كما تم إطلاق البرنامج الثاني، مسرّع الابتكار في 2018 لتقديم خدمات عالمية المستوى وبرامج تدريبية للشركات المبتكرة، إضافةً إلى التعاون مع مجموعة من الشركاء من القطاع الحكومي والخاص للإسهام في تيسير النمو وتقديم الدعم وخلق الفرص وتمهيد طرق النجاح لأعضاء الصندوق. تتماشى هذه المبادرة مع الاستراتيجية الوطنية للابتكار بهدف تعزيز إمكانيات نمو الشركات المبتكرة التي تساهم في تشكيل مستقبل اقتصاد الدولة والابتكار.

شراكات صندوق محمد بن راشد للابتكار

خلال عام 2024، عزّز الصندوق دوره كقوة دافعة رئيسية في منظومة الابتكار في الدولة من خلال شراكات قائمة وأخرى جديدة تم عقدها مع جهات مختلفة، وأبرز الشراكات الجديدة هي:

ويو بنك (Wio Bank)

عقد الصندوق شراكة مع ويو بنك لتقديم مجموعة من الحلول المالية لأعضائه، ومنها: اشتراك مجاني لمدة ستة أشهر في خدمة Wio Business؛ بالإضافة إلى إجراءات ميسّرة لبدء التعاملات البنكيّة وتوفير خيارات إقراض مرنة وجلسات تعريفيّة حول الحلول المصرفية للشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة.

الشبكة الوطنية لحاضنات الأعمال (صندوق الوطن - National Incubator Network (Sandooq Al Watan

تعاون صندوق محمد بن راشد للابتكار مع صندوق الوطن ليكون أحد الأعضاء المؤسسين لمنصة الشبكة الوطنية لحاضنات الأعمال الرقمية. تُعد هذه المبادرة ركيزة أساسية لربط منظومة الشركات الناشئة في دولة الإمارات. يمتلك الصندوق صفحة مخصصة له على المنصة لمشاركة الموارد والفعاليات والبرامج مع منظومة الابتكار في الدولة.

أزور إكس (AzurX)

أبرم الصندوق شراكة مع أزور إكس لتعزيز قطاع الفضاء، حيث توفر هذه الشراكة للشركات المبتكرة في مجال الفضاء فرصاً للإرشاد والتوجيه، وتوفير الدعم اللازم للوصول إلى الموارد والأسواق. كما سهّلت هذه الشراكة ترشيح شركات مبتكرة في مجال الفضاء إلى برامج الصندوق.

ماذا قدمت الشراكات القائمة مع الصندوق في 2024؟

البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)

واصل صندوق محمد بن راشد للابتكار تعاونه مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية من خلال برنامج Star Ventures، حيث تم ترشيح عدد من الشركات المبتكرة للدفعتين الثامنة والتاسعة من برنامج مسرّع الابتكار. واستمرّ التعاون من خلال المشاركة المشتركة في معرض إكسباند نورث ستار 2024 للسنة الثانية على التوالي، ونُظّمت جلسات متخصصة لدعم الشركات الناشئة وتعزيز التعاون والابتكار على المستوى الدولي.

برنامج عروض الابتكار (Pitch @Gov)

بالتعاون مع مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي، نُظّمت مسابقتين من برنامج عروض الابتكار Pitch@Gov في عام 2024، الأولى كانت بالشراكة مع هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA) خلال شهر الابتكار، وركزت على قضايا التحوّل الرقمي والقيم الأسرية. وكانت المسابقة الثانية بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم لإيجاد حلول مبتكرة حول مستقبل التعليم. وقد حصل الفائزون على منح وانضموا إلى برنامج المسرّع المصغّر لتطوير مشاريعهم وحلولهم المبتكرة.

مبادرة 100 شركة من المستقبل - مسرّع (Future 100)

ساهم صندوق محمد بن راشد للابتكار في تسريع الشركات المبتكرة ذات الإمكانات العالية من قائمة 100 شركة من المستقبل إلى برنامج مسرع الابتكار، حيث انضمت 7 شركات من القائمة إلى الدفعة الثامنة من برنامج مسرّع الابتكار. كما شارك الصندوق في ترشيح وتقييم الشركات المبتكرة لقائمة 100 شركة من المستقبل لعام 2024.

برنامج حاضنات الجامعات (UEP)

بالتعاون مع مؤسسة دبي للمستقبل (DFF)، استضاف الصندوق يوم عرض الأفكار الخاص ببرنامج حاضنات الجامعات، حيث قدّم 15 فريقاً من 5 جامعات أفكارهم المبتكرة. وتمكنت 6 فرق من الانضمام إلى برنامج المسرّع المصغّر، كما تم منح فريقين مبلغ 74,000 درهم للعمل على اختبار نماذجهم الأولية وتطويرها.

برنامج مسرّع الابتكار

يهدف برنامج مسرع الابتكار إلى تعزيز نمو الشركات المبتكرة من خلال تقديم موارد وبرامج إرشاد وتدريب عالمية المستوى لرفع القدرات والكفاءات وتحقيق التوسع المرجو وإبراز قيمة الحلول المبتكرة وتسهيل الوصول إلى الأسواق وتعزيز العلاقات مع المستثمرين وتوفير الدعم في مجال التسويق. واصل البرنامج دوره الريادي في منظومة الابتكار، حيث ارتفع عدد أعضاء برنامج مسرّع الابتكار ليضم أكثر من 150 عضواً حتى العام 2024 وفيما يلي الإنجازات الرئيسية للأعضاء لـ 40 الخرجين في العام 2024:

إضافة **170** فرصة عمل جديدة

35 مليون درهم إماراتي قيمة التمويل الذي تمكن الأعضاء من تحصيله

ساعد البرنامج في تسهيل **أكثر من 1100 فرصة تعاون** مع قطاعات مختلفة ضمن منظومة الابتكار

تلقى الأعضاء حوالي **770 خدمة** خلال مدة البرنامج

شكلت المؤسسات من النساء **23% من الأعضاء**

شكلت نسبة الشركات المبتكرة التي مقرها دولة الإمارات **63% من الأعضاء**

تلّقى البرنامج **أكثر من 400 طلب** من حول العالم في العام 2024، ما وسّع عدد الدول التي تم استلام طلبات منها إلى 86 دولة في جميع القطاعات

وفيما يلي عدد من أعضاء مجتمع مسرّع الابتكار الذين تمكنوا من تحصيل تمويلات في 2024:

NORTH LADDER

NorthLadder
جمعت **10 ملايين دولار أميركي**
في جولة Series B

Ennoventure

Ennoventure
جمعت 8.9 مليون دولار أميركي
في جولة Series A

Verofax

Verofax
جمعت **3 ملايين دولار أميركي**
في جولة تمويلية

برنامج الضمانات

برنامج الضمانات يعتبر أداة فعالة لمعالجة تحديات المبتكرين، بتسهيل الحصول على التمويل اللازم لمشاريعهم بتكلفة منخفضة من خلال تزويدهم بضمانات مدعومة من الحكومة، وفي عام 2024، واصل أعضاء البرنامج تحقيق نمو كبير، حيث توسعت أعمالهم إلى أسواق جديدة ونمت مجموعة حلولهم المبتكرة إضافة إلى عقد شراكات جديدة والحصول على جائزة الابتكار التكنولوجي، وفيما يلي إنجازات الأعضاء:

خريج برنامج الضمانات Pure Harvest Smart Farms

- جمع تمويل بقيمة 287 مليون دولار أميركي منذ العام 2017 مع استمرار المزارع في تحقيق الأرباح والنمو.
- يعمل حالياً على جمع 100 مليون دولار أميركي إضافية للتوسّع في أسواق جديدة مع الإبقاء على مقرّه الرئيسي في الإمارات.
- أطلق صلصات طبيعية 100% باستخدام الطماطم المزروعة محلياً والحائزة على جوائز في العام 2024.
- تنتج المزارع الآن 15 مليون كيلوغرام من المنتجات الزراعية سنوياً.

عضو برنامج الضمانات Avani Eco Middle East

- وسّع عروض منتجاته لتشمل أكياس بمقبض وأكياس غسيل وأكياس قمامة وأكياس بلاستيكية وأكياس على شكل T-shirt صديقة للبيئة وقابلة للتحلل الحيوي ومصنعة في دولة الإمارات.
- زادت طاقة الشركة الإنتاجية في الإمارات لتلبية الطلب المتزايد على منتجاتها المستدامة.

عضو برنامج الضمانات Bayzat

- أطلقت Bayzat Communities، وهي مجتمع للتواصل وتبادل المعرفة مخصص للمهنيين في مجالات الموارد البشرية والمالية في دولة الإمارات.
- أبرمت شراكة مع خريج مسرّع الابتكار لصندوق محمد بن راشد للابتكار Finanshels لتقديم حلول للموارد البشرية ومزايا الموظفين عبر منصتهم المبتكرة.

عضو برنامج الضمانات Lamsa

- أطلقت منصة LAMSA Learn التي تمثل ثورة في مجال تعليم الطفولة المبكرة من خلال توفير تقنيات تعليمية من الجيل الجديد للفصول الدراسية في الإمارات والمنطقة والعالم.
- حصلت على جائزة **"منصة العام لتكنولوجيا التعليم"** ضمن جوائز Tech Innovation 2024 المقدّمة من Entrepreneur Middle East.

3 مختبـــرات للابتكـــار

تعد مسيرة وزارة المالية حافلة بالابتكارات ويأتي ذلك انطلاقاً من حرصها على دعم الابتكار والمبتكرين، بما يعكس ريادتها وتميزها، وتعزيز السعي لأن تصبح دولة الإمارات أفضل دولة في العالم بحلول الذكرى المئوية لتأسيسها في العام 2071. ومواكبة التوجهات الحكومية في مجال استشراف المستقبل ورؤية نحن الإمارات 2031. لذا تحرص الوزارة على تعزيز ممارسات الابتكار القائمة على المرونة والاستباقية والجاهزية ضمن منظومة العمل، وإطلاق المشاريع الاستراتيجية، وترسيخ أفضل ممارسات الابتكار وإدارة التغيير، وإدارة الابتكار المؤسسي، واستشراف المستقبل.

وذلك بتوفير العديد من المنصات لاستقبال المقترحات منها نظام الاقتراحات "اقتراح" والذي حصد إقبالاً كبيراً من الموظفين والمتعاملين الخارجيين بتقديم الاقتراحات الإبداعية. كما تم تنفيذ 3 مختبرات الابتكار واستشراف المستقبل في عام 2024، وهي كالتالي:

مختبر "ابتكارات الغد" الذي ضم 80 مشاركاً من القيادات والموظفين، وتم الاستناد إلى التجربة والاختبار والتصميم التشاركي والذي يساهم في نشر ثقافة الابتكار في الوزارة وجعل الابتكار عمل مؤسسي يومي يضمن تطوير عمليات وخدمات الوزارة. وعلية صدر من المختبرات عدداً كبيراً من الاقتراحات المبتكرة والإبداعية والتي تم تقييمها وتم تنفيذ بعضها بشكل مباشر مثل: عملية تقليل الإجراءات في عملية السكن والتأمين الصحي وعملية استبعاد وبيع الأصول، كما أنه تم اعتماد مشاريع مبتكرة لتنفيذها في خطط عام 2025، مثل مشروع تعزيز إثبات المفهوم للمشاريع، واستخدام تحليلا ت الذكاء الاصطناعي في الخدمات وغيرها من المشاريع المبتكرة.

مختبر "تصميم صناعة الأفكار" والذي شارك فيه 23 موظفاً تضمن البرنامج التعريف بأساسيات الإبداع والابتكار وأبرز أدوات توليد الأفكار وصناعة الأفكار وفقاً لأفضل الممارسات الابتكارية، بالإضافة إلى التعرف على أهم طرق الإبداع الفردي، وعرض مجموعة من التطبيقات والمنهجيات الريادية في مجال تحسين مهارات التفكير الإبداعي للموظفين. تخلل البرنامج تنفيذ تطبيقات عملية لأدوات الابتكار قام المشاركون من خلالها بتنفيذ مختبر ابتكار مصغّر يركز على توليد مجموعة من الأفكار الابتكارية في الخدمات والعمليات، وانبثق عنها مقترحات عملية لتبسيط وتقليص عدد من الإجراءات واقتراح إلغاء عدد من الإجراءات غير الضرورية وبما يرتقي بمستويات الكفاءة والجودة والمرونة الحكومية في الوزارة، للوصول إلى إجراءات حكومية هي الأبسط، والأسرع، والأسهل، والأكفأ. كما قام المشاركون في البرنامج بتنفيذ جلسة عصف ذهني خاصة بعنوان " كيف يمكننا تعزيز ثقافة الابتكار في الوزارة " نتج عنها تصميم نموذج عمل متكامل لبرنامج مؤسسي مبتكر يدعم مسيرة الوزارة في تبنيها للابتكار كمنهج عمل دائم في جميع أعمالها.

مختبر "استشراف المستقبل"

دراسة مستقبل الميزانية العامة الحكومية 2043

في مختبر استشراف المستقبل ركزت الوزارة على التخطيط والابتكار في مجال استشراف المستقبل وتوظيف الفرص ومواجهة التحديات بمرونة وسرعة وكفاءة ضمن أنظمة ونماذج عمل تتميز بالرشاقة المؤسسية لاستمرار عملها في إسعاد المجتمع، وانطلاقاً من ذلك باشرت الوزارة ببناء قدراتها على استشراف المستقبل والجاهزية له من خلال عقد برنامج استشراف مستقبل لوزارة المالية لـ 33 منتسباً للبرنامج. وعليه، عملت الوزارة على بناء السيناريوهات المستقبلية ودراسة مشروع مستقبل الإدارة المالية الحكومية، وتحليل الأثر المحتمل والتداعيات والفرص الممكنة لأربعة سيناريوهات رئيسية وفي الختام جرى اختيار مشروعين رئيسين يمثلان خلاصة الأفكار الخلاقة والقدرات على مواجهة التحديات المقبلة، بما يواكب توجهات الوزارة المستقبلية ويعزز جاهزيتها للمستقبل.

الاستدامة المالية وإدارة المخاطر

الاســـتدامـــة ركيـزة التنميـــة

تعد الاستدامة المالية ركيزة أساسية لبناء اقتصاد قوي ومستدام، فهي تمثل القدرة على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والمسؤولية المالية تجاه الأجيال الحالية والمستقبلية. وتسعى وزارة المالية جاهدة لتحقيق هذا التوازن من خلال مجموعة من المبادرات والسياسات التي تهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي، وتنويع مصادر الدخل، والاستثمار في البنية التحتية والخدمات الأساسية.

خطة عمل شاملة في الاجتماع الأول لمجلس الاستقرار المالي

عقد مجلس إدارة مجلس الاستقرار المالي، اجتماعه الأول لعام 2024 في منتصف العام برئاسة معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية، واعتمد خطة عمل شاملة ومصفوفة تنفيذ أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (13) لسنة 2023، في شأن إنشاء وتنظيم المجلس، بجانب قائمة السلطات الأخرى المعنية بالاستقرار المالي في الدولة. وفي هذه المرحلة تم إنجاز المهام التالية:

- إعداد الوصف الوظيفي لمنصب الأمين العام للمجلس.
- إعداد تقرير حول الآثار الإيجابية المتوقعة لتأسيس المجلس.
- إعداد تقرير حول الاستقرار المالي العالمي.
- إعداد تقرير حول ارتباط "السلطات الأخرى" بالاستقرار المالي.

الإيجابيات المترتبة على إنشاء مجلس الاستقرار المالي

يوفر إنشاء مجلس الاستقرار المالي في اقتصاد ناشئ كاقتصاد دولة الإمارات، العديد من المزايا التي تسهم في النمو الاقتصادي المتنوع والمستدام، وتعزيز الاستقرار المالي، وتحسين الحوكمة، مما يقلل من تعرض البلاد للصدمات الخارجية والأزمات المالية مع تعزيز جاذبيتها للمستثمرين المحليين والدوليين على حد سواء. وتشمل هذه المزايا:

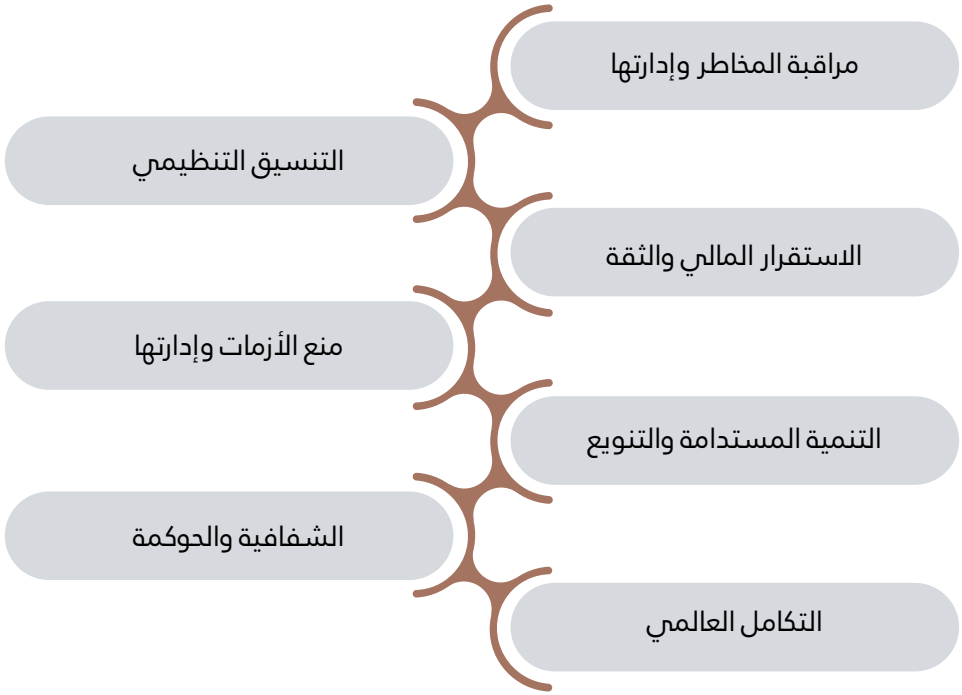

الأدوات السيادية المتعلقة بالاستدامة

أنجـزت إدارة السياسـات الماليـة الكليـة في وزارة الماليـة خلال عـام 2024 مبـادرتين تتعلقـان بالاسـتدامة الماليـة هما:

- مشـاركة سـعادة الوكيـل في المناقشات حول البيئة الاقتصادية العالمية، وذلك في اجتـماع وكلاء وزارات المالية الـذي عقـد خـلال الفتـرة 22 -23 يناير 2024 في أبـوظبـي.

- مراجعــة دراسـة الاسـتدامة الماليـة للمؤسسـة الإقليميـة للمقاصـة وتسـوية المدفوعـات العربيـة.

إدارة المخاطر

من أهم إنجازات وزارة المالية في العام الماضي فيما يتعلق بإدارة المخاطر:

- إعـداد مداخلـة حـول البيئـة الاقتصاديـة العالميـة في ظـل تباطـؤ النمـو وارتفـاع تكاليـف التمويـل والمخاطـر الماليـة.
- التباحـث مـع فريـق مكتـب رئاسـة مجلـس الـوزراء بخصـوص التعاقـد مـع صنـدوق النقـد الـدولي عـلى تحديـث إطـار مراقبـة وإدارة المخاطـر الماليـة العامـة، وذلـك عـبر تضمـين المخاطـر المناخيـة، وإصـدار دليـل استرشـادي، وعقـد ورشـة عمـل لتدريـب خـبراء وزارة الماليـة عـلى اسـتخدام أدوات التقييـم التـي طورهـا الصنـدوق.

مشروع دليل معايير الاستدامة المالية في الحكومة الاتحادية

أطلقت وزارة المالية "مشروع دليل معايير الاستدامة المالية في الحكومة الاتحادية" بهدف تحسين كفاءة إدارة الموارد المالية، وتقليل المخاطر المالية، ودعم التخطيط المالي بعيد المدى، وتطوير العمليات المالية الحكومية بما يتوافق مع رؤية الدولة المستقبلية في تحقيق التنمية المستدامة، ويغطي الدليل المفاهيم والمعايير الأساسية للاستدامة المالية الحكومية وأهميتها ويستعرض أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال.

نضج الوعي السيبراني

نالت وزارة المالية شهادة ISO 27001:2022، مما يعكس الامتثال بنسبة 100% للوائح المعلومات وسياسات الأمن السيبراني في دولة الإمارات العربية المتحدة، كما حققت الوزارة درجة 3.15، متجاوزة متوسط دول مجلس التعاون الخليجي البالغ 2.84 وقريبة من متوسط النضج العالمي البالغ 3.24 وفقاً لمعيار الأمن السيبراني NIST (المعهد الوطني للمعايير والتقنية) النسخة 2.0. شهدت نضج المخاطر السيبرانية تحسناً كبيراً، مع ارتفاع ملحوظ في مستوى الوعي الأمني، حيث انعكس ذلك في مؤشر التصيد الاحتيالي البالغ 1.6.

استثمار النقد لتحقيق الاستدامة المالية

تم استثمار النقد المتوفر في حساب الخزانة الموحد والحسابات المخصصة لغرض دعم الحكومة الاتحادية في أدوات استثمارية منخفضة المخاطر المتعددة لدى المصرف المركزي والبنوك التجارية لغرض تحقيق عائد مالي إضافي مما يسهم في تحقيق الاستدامة المالية.

الاتصال الحكومي

اتصال مسؤول... مجتمع مستدام

انطلاقاً من حرص وزارة المالية على تعزيز السمعة المؤسسية من خلال منظومة اتصال حكومي متكاملة وفعالة، رسّخت الوزارة مكانتها كجهة رائدة في هذا المجال. وقد تجلى هذا الحرص في تبنّي نهج استباقي وبناء شراكات فاعلة مع القطاعات الحيوية ووسائل الإعلام، بما يعزز من تكامل الجهود الوطنية في تعزيز الوعي المالي، واعتماد أحدث الحلول والابتكارات التقنية في مجال الاتصال المؤسسي. وقد تمكنت إدارة الاتصال الحكومي خلال عام 2024 من تحقيق مستهدفات ومؤشرات خطتها التشغيلية، وعملت على إطلاق مبادرات وممارسات اتصال جديدة، مما أسهم في تسجيل الملكية الفكرية لـ 10 من الاستراتيجيات والسياسات وأدلة العمل كمصنفات معتمدة للوزارة. وقد أسهم هذا التوجه المتكامل في إطلاق مبادرات نوعية، وتنظيم ملتقيات متخصصة، وحملات توعوية هادفة عززت الوعي المالي، ورسخت قنوات تواصل أكثر فاعلية مع الجمهور وأصحاب المصلحة والشركاء الاستراتيجيين، ورفعت مستويات الشفافية، وعززت الثقة بالمنظومة المالية الحكومية، إلى جانب تحقيق نتائج ملموسة في مؤشرات رضا المتعاملين وتفاعلهم الإيجابي مع خدمات الوزارة ومبادراتها. ونوضح أدناه أبرز النتائج المحققة:

مؤشرات أداء الاتصال الحكومي المحققة عبر المنصات الرقمية

%100
نسبة فاعلية حملات الترويج الحكومي

%100
نسبة تطبيق أدوات إدارة المنصات الرقمية

%100
نسبة فاعلية منصات التواصل الاجتماعي

%100
نسبة تطبيق أدوات متابعة وتحليل الحضور الإعلامي والرقمي

%100
نسبة اكتمال تطبيق متطلبات المشاركة الرقمية

المنصات الرقمية بالأرقام

نشر **أكثر من 2,900** محتوى رقمي عبر منصات التواصل الاجتماعي، **وإنتاج 150 مقطع فيديو**

تجاوز حجم الانطباعات **2 مليون انطباع** مما يعكس فعالية الحضور الرقمي للوزارة

نمو متابعي منصات الوزارة بنسبة **2.4%** مقارنة بعام 2023 ليصل عدد المتابعين **لأكثر من 760 ألف شخص**

تجاوز **حجم التفاعل عبر جميع المنصات 118 ألف تفاعل**، بتصدر منصة لينكد إن بحوالي 76 ألف تفاعل

نشر 145 محتوى عبر الموقع الإلكتروني، استفاد منه **أكثر من 660 ألف زائر**، بزيادة في عدد الزوار بلغت **13.6%** عن 2023

إطلاق الهوية البصرية لمبادرتين جديدتين، بهدف توثيق وترسيخ الرسائل والعناصر المرئية المرتبطة بها

المشاركة الرقمية

01

إعـداد وتوثيـق سياسـة المشاركـة الرقميـة وفقـاً للتوجهـات الوطنيـة لدولـة الإمـارات

02

إطـلاق 6 مشورات رقميـة، و4 اسـتطلاعـات رأي، و4 مدونـات بمـا يتـجاوز المستهـدف الحكومـي

03

تنظيم ورش تدريبية للقيادات والموظـفين للتوعيـة بأهميـة المشـاركة الرقميـة في صنـع القـرارات الحكوميـة

04

استعـراض تجربـة الـوزارة في مجـال المشـاركـة الرقـميـة على جهـات محليـة وإقليميـة

الحضور الإعلامي لوزارة المالية لعام 2024

- **نشر 229 مادة إعلامية**، حققت أكثر من **7 آلاف تغطية** في مختلف وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية.
- وصول الرسائل الإعلامية **لأكثر من 5.7 مليار شخص**.

- **إطلاق الكتاب السنوي لعام 2023**، ومضاعفة حجم المحتوى السابق لرصد كافة انجازات الوزارة.

- **إطلاق نشرة إخبارية إلكترونية شهرية بعنوان "نبض المالية"** يتم تعميمها على الموظفين والشركاء.

- **إعداد وتوثيق استراتيجية إدارة الاتصال خلال الأزمات**، ودليل الحضور الإعلامي، ودليل السمعة المؤسسية، ودليل المتحدث الرسمي.

- **إطلاق النسخة الأولى من ملتقى الإعلام المالي تحت عنوان "البيانات المالية الحكومية"**، بمشاركة 32 مؤسسة إعلامية في الدولة، أبدت 92 % منها رغبتها في تنظيم الملتقى بشكل سنوي لأهميته في تعزيز وعي الإعلاميين بالقطاع المالي الحكومي.

ملتقى الإعلام المالي
FINANCIAL MEDIA FORUM

الشراكة والتكامل

إطلاق **3 مشاريع مخططة**
ضمن استراتيجية الشراكة تعزز مكانة الوزارة على المستوى الوطني وريادتها العالمية.

عقد 16 شراكة جديدة
تدعم مجالات عمل الوزارة وتتواءم مع الأجندة الوطنية والعالمية.

مشاركة المعرفة مع الشركاء
من خلال **21** فعالية تم تنظيمها في 2024 بالتعاون مع الإدارات المختصة.

تنفيذ 10 مبادرات مجتمعية بالتعاون مع 12 شريكاً من الجهات الحكومية ومؤسسات النفع العام لصالح أكثر من 3000 مواطن ومقيم من مختلف الفئات الخاصة في المجتمع مثل كبار المواطنين، والأيتام والأسر المتعففة، والعمالة المساعدة.

مبادرات المسؤولية المجتمعية

نظمت وزارة المالية العديد من الأنشطة والمبادرات التي تجسد التزامها بمسؤوليتها المجتمعية تجاه موظفيها وشركائها ومتعامليها والمجتمع، ومن أبرز هذه الفعاليات والمبادرات:

- المير الرمضاني للأسر المتعففة
- عيديتكم علينا
- حملة التبرع بالدم
- صيفينا بارد
- واجب علينا
- تراحم لدعم أهل غزة
- حملة الشتاء (أنتم الأيادي الدافئة)
- بادر وتطوع

تعزيز الشراكة مع المؤسسات الإعلامية في ملتقـــى الإعـــلام المالـــي الأول

نظمت وزارة المالية، ممثلة بإدارة الاتصال الحكومي، في أكتوبر 2024، ملتقى الإعلام المالي الأول تحت عنوان 'البيانات المالية الحكومية'. ويأتي هذا الملتقى تجسيدًا لحرص الوزارة لتعزيز الشراكة مع المؤسسات الإعلامية وتمكين الإعلاميين من فهم أعمق للقطاع المالي الحكومي، وتعزيز دورهم في نشر الوعي المالي.

وتضمن الملتقى عروضاً وجلسات تفاعلية منها:

جلسة حديث الخبراء بعنوان **"البيانات الحكومية والوعي المالي العام"**، ركزت على الدور الحيوي للبيانات المالية الحكومية وكيفية تحليلها لتوجيه الرسائل الإعلامية بما يخدم مصلحة المجتمع.

جلسة حوارية بعنوان **"توظيف البيانات المالية"** ناقشت كيفية توظيف البيانات المالية في دعم السياسات الاقتصادية وصنع القرار.

عرض بعنوان **"بيانات وإحصائيات مالية الحكومة"**، تناول أهم البيانات المالية والإحصاءات الاقتصادية التي تعكس الأداء المالي للحكومة وأهمية توظيفها في التقارير الإعلامية لتعزيز الشفافية.

جلسة بعنوان **"البيانات المالية والذكاء الاصطناعي"**، تناولت كيفية استخدام التكنولوجيا الحديثة، خاصة الذكاء الاصطناعي، في تحليل البيانات المالية.

جلسة تفاعلية مفتوحة، أتاحت الفرصة للإعلاميين لطرح الأسئلة ومناقشة الأفكار مع المتحدثين، مما ساهم في تعزيز الحوار الفاعل وتبادل الخبرات.

استبيان قياس مدى استفادة المشاركين في الملتقى

أعـدت إدارة الاتصـال الحكومـي في الـوزارة اسـتبياناً لقيـاس مـدى اسـتفادة المشـاركين في الملتقـى بالإضافـة جوانـب مختلفـة تتعلـق بـأداء وزارة الماليـة الإعلامـي ومـن أبـرز النتائـج:

%48
مـن المشـاركين يعملـون في **مواقـع إلكترونيـة**

%27
مـن المشـاركين يعملـون في **الصحـف**

%15
مـن المشـاركين يعملـون في **التلفزيـون**

%43
اعتبروا أن **البريد الإلكتروني** يعتبر الأكثر تفضيلاً في التواصل

%25
اعتبروا أن **الواتساب** يعتبر الأكثر تفضيلاً في التواصل

%22
اعتبروا أن **الاجتماعات الدورية** تعتبر الأكثر تفضيلاً في التواصل

%74
قيّموا أداء الوزارة الإعلامي بـ**"ممتاز"**

%10
قيّموا أداء الوزارة الإعلامي بـ**"جيد جداً"**

%53
اعتبروا الاستجابة **"سريعة جداً"**

%29
اعتبروا الاستجابة **"سريعة"**

%67
قيّموا البيانات الصحفية بـ**"ممتازة"**

%15
قيّموا البيانات الصحفية بـ**"جيدة جداً"**

%58
وافقوا بشدة على أن الأخبار تقدم صورة شاملة

أبرز المواضيع المطلوبة هي:
الضرائب والتشريعات المالية | الاستدامة | الحوافز الاستثمارية | قوانين التمويل | والتحولات الرقمية

منظومة إسعاد المتعاملين

سعادة متجددة..
ابتكـــار دائـــم

حققت وزارة المالية قفزات نوعية في مجال إسعاد المتعاملين، وذلك بفضل استثمارها في أحدث التقنيات والتركيز على بناء شراكات متينة مع الموردين. وتمكن مركز الاتصال من تحقيق مؤشرات أداء استثنائية، مما يعكس التزام الوزارة بتقديم خدمات متميزة وتجربة مستخدم فريدة. كما ساهمت جهود الوزارة في تعزيز الكفاءة والشفافية، وتحسين تجربة المتعاملين عبر مختلف القنوات.

مركز الاتصال يحقق مؤشرات أداء استثنائية في إسعاد المتعاملين

أظهرت مؤشرات الأداء الاستثنائية التي حققها مركز الاتصال في وزارة المالية لعام 2024 الدور الحيوي الذي يؤديه في إسعاد المتعاملين من خلال تعزيز تواصل الوزارة معهم وتلبية احتياجاتهم ومن أبرز هذه المؤشرات:

معالجة 97% من استفسارات المتعاملين من المكالمة الأولى متجاوزاً الهدف المحدد بـ 90%.

إطلاق روبوت المحادثة الفورية المدعم بالذكاء الاصطناعي، وزيادة التفاعل الرقمي بنسبة **88%** مقارنة بعام 2023.

إنجاز استثنائي في سرعة الرد على المكالمات، حيث أنجز 100% منها دون انتظار.

إطلاق خاصية (ChatPDF) لتقديم محادثات تفاعلية دقيقة تعتمد على بيانات المتعاملين وتحليل المستندات.

ارتفاع مؤشر سعادة المتعاملين إلى **96.74%**، متجاوزاً الهدف المحدد بـ 93%.

تطوير خدمة الاستفسارات عبر نظام خدمات 2.0 وبرنامج تصفير البيروقراطية.

خدمات 2.0

ارتفاع مؤشر جودة الخدمات ليصل إلى **88%** متجاوزاً الهدف المحدد بـ 80%.

استحداث شاشات التقارير الذكية لرصد تحليل بيانات المتعاملين.

تسخير الذكاء الاصطناعي لتعزيز كفاءة قنوات إسعاد المتعاملين

في إطار نهج "خدمات 2.0"، طورت الوزارة خدمة الرد على الاستفسارات لتعمل بنظام ذكاء اصطناعي متطور يتيح الرد على الاستفسارات الشائعة بشكل فوري وعلى مدار الساعة، دون تدخل بشري. كما تم توظيف أدوات متقدمة، مثل الذكاء الاصطناعي وChatPDF، لتقديم محادثات تفاعلية دقيقة تعتمد على بيانات المتعاملين وتحلل المستندات المرفوعة بذكاء.

تكريم "الموردين كشركاء"

نظمت وزارة المالية ملتقى "الموردون كشركاء"، بما يعكس توجه حكومة دولة الإمارات نحو بناء علاقات أعمق مع القطاع الخاص والتي تترجمها وزارة المالية من خلال الشراكة والتعاون مع الموردين وتعزيز العلاقة المستدامة معهم وتطويرها إلى مدى أوسع من خلال تسهيل تجربة المتعامل والمعرفة الاستباقية لاحتياجاتهم ومن ثم تلبيتها، وتضمن برنامج الملتقى تكريم المتميزين من الموردين في ثلاث فئات، وهم فئة **"المورد الأطول خدمة"**، والفئة الثانية هي **"المورد الواعد للشركات الصغيرة والمتوسطة"**، والفئة الثالثة "**جائزة رواد الأعمال"**.

تنظيم ورشة Let's Elevate مع الموردين لتقريب وجهات النظر والأخذ بمرئياتهم.

الشراكة والتكامل الحكومي

شراكات لبناء القدرات المؤسسية

تؤكد وزارة المالية على أهمية الشراكات الاستراتيجية وبناء القدرات المؤسسية كركائز أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والارتقاء بمنظومة الإدارة المالية العامة. وتساهم الوزارة من خلال تعزيز التكامل الحكومي وتبني أحدث الممارسات العالمية في بناء اقتصاد مزدهر ومجتمع مستدام.

تعزيز مسار الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تسعى وزارة المالية إلى تعزيز مسار الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة، حيث حرصت على تحقيق حزمة من الإنجازات تجلت في تأسيس منظومة لهذه الشراكة ووضع إطار تشريع يساهم بشكل فعال في حماية حقوق الحكومة الاتحادية وتمكين مشاريع الشراكة من خلق فرص متعددة للجهات الاتحادية والقطاع الخاص والمواطنين، إلى جانب المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات ورفع جودة الخدمات.

دليل مشاريع الشراكة بين القطاعين العام الاتحادي والخاص

وفي يونيو 2024، وبما يتماشى مع القانون الاتحادي رقم (12) لسنة 2023 بشأن تنظيم الشراكة بين القطاعين العام الاتحادي والخاص، أعلنت وزارة المالية عن إصدار "دليل مشاريع الشراكة بين القطاعين العام الاتحادي والخاص"، والذي حظي بموافقة واعتماد مجلس الوزراء، حيث يمثل هذا الدليل خطوة محورية نحو تحسين إطار الحوكمة وتحديد الإجراءات والسياسات التي يجب اتباعها من قبل الجهات الحكومية والشركاء من القطاع الخاص في مختلف مراحل المشاريع، بدءاً من التصميم والتخطيط وحتى التنفيذ والإدارة.

يتضمن الدليل مراحل متعددة تشمل تحديد الفرص وتقييم المشاريع وإدارة العقود، مع التأكيد على أهمية تعزيز التعاون بين القطاعين لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. كما أن الشراكة تسهم في تحسين كفاءة الأداء وجودة الخدمات، وتقليل التكاليف من خلال الابتكار والمنافسة وتهدف هذه الجهود إلى تحفيز الاستثمارات وجذب المزيد من رؤوس الأموال، مع التركيز على تطوير البنية التحتية والخدمات الحيوية. وعقدت وزارة المالية ورشة عمل إطلاق دليل مشاريع الشراكة بين القطاعين العام الاتحادي والخاص، بمشاركة ممثلين عن الجهات الاتحادية ذات مشاريع الشراكة المؤهلة، بهدف تعريفهم بأبرز محاور الدليل ومراحل تنفيذ المشاريع.

شراكات محلية ودولية

في إطار مشروع بناء القدرات المالية والمحاسبية وقعت وزارة المالية مذكرتي شراكة مع كل من:

الجامعة الأمريكية في دبي (AUD)) لإطلاق برنامج الدبلوم التنفيذي استدامة السياسات المالية الحكومية.

وزارة المالية
MINISTRY OF FINANCE

ACCA

جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين البريطانية (ACCA)، لإطلاق الشهادة التخصصية لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (CERT IPSAS) وشهادة المالية العامة (CERT PF) وشهادة الاستدامة المالية التخصصية (CERT SF).

إطلاق مشروع بناء قدرات الاستدامة المالية والمحاسبية

أطلقت وزارة المالية مشروع بناء قدرات الاستدامة المالية والمحاسبية للموظفين الماليين في الحكومة الاتحادية، بما يتواءم مع منظومة الشراكة والتكامل الحكومي التي تهدف إلى عقد شراكات استراتيجية مع جهات ومؤسسات رائدة دولياً ومحلياً، سعياً لتعزيز السياسات المالية وتطبيق المعايير المحاسبية الحكومية وفق أفضل الممارسات العالمية، بحيث يجسد هذا المشروع الطموح الرؤية الاستراتيجية للوزارة والرامية إلى تحقيق الريادة العالمية في الإدارة المالية العامة، ويركز المشروع على تحقيق عدة أهداف رئيسية، من أهمها:

- بناء القدرات المالية والمحاسبية التحليلية للمحاسبين والمدراء الماليين في الحكومة الاتحادية.
- تعزيز شراكات استباقية لتحقيق الريادة العالمية في المالية العامة والتنمية المستدامة.
- إطلاق برامج تعليمية متخصصة تُعنى بتطوير المهارات المحاسبية وفقاً للمعايير الدولية.

مخرجات وإنجازات قسم الشراكة والتكامل

وفيما يلي بالأرقام والإحصائيات أبرز مخرجات وإنجازات قسم الشراكة والتكامل لعام 2024، والذي يعكس الجهود المبذولة في تحقيق رؤية وزارة المالية ودعم أهدافها الاستراتيجية.

مبادرات الشراكات الاستراتيجية

تطوير شراكات محلية ودولية: تم توقيع عدد من مذكرات التفاهم مع جهات محلية ودولية، مما ساهم في تعزيز التعاون في مجالات الابتكار المالي والاستدامة.

23 مبادرة | 10 شراكات مجتمعية | 6 مذكرات

مبادرات استدامة الشراكات

تطوير مؤشرات قياس أداء الشراكات لضمان استدامتها وتحقيق الأهداف المشتركة وتم توسيع نطاق التعاون عبر تعزيز العلاقات مع الشركاء لدعم المشاريع المشتركة.

عدد الفعاليات لمشاركة المعرفة مع الشركاء بلغ 19 فعالية

برامج بناء القدرات

تعزيز التدريب والتأهيل حيث تم العمل على عدد من برامج التأهيل والتدريب في المجال المالي بالتعاون مع الشركاء مثل: (الجامعة الأمريكية في دبي - جمعية المحاسبين البريطانية - المؤسسة الاتحادية للشباب - أكاديمية الاعلام الجديد)، وتم تنظيم ورش عمل متخصصة في المجالات المالية المختلفة مثل:(بنك التنمية الجديد - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية).

الفعاليات المجتمعية

تم **تنظيم 13 فعالية مجتمعية** تعزز التفاعل بين موظفي الوزارة وترسخ قيم التعاون والعمل المجتمعي.

المشاركات الداخلية والخارجية

تم تطوير نظام متكامل لإدارة المشاركات والتواصل الفعال داخلياً وخارجياً، وإعداد دليل ضوابط المشاركات الداخلية والخارجية وحصر المشاركات الداخلية والخارجية وجميع الدعوات التي تصل لفرق الوزارة المختلفة في أجندة شهرية تلخص جميع هذه المشاركات والطلبات ومخرجات الدراسات ويتم مشاركتها مع القيادة العليا للوزارة للاطلاع بداية كل شهر، **ووصل عدد طلبات المشاركة إلى أكثر من 50 طلباً.**

رضا الشركاء

بلغت نسبة رضا الشركاء

%83

شكر وتقدير

نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى جميع الذين ساهموا في إنجاز التقرير السنوي لعام 2024، تحت عنوان **"استدامة مالية وريادة عالمية".**

لقد كان لجهودكم المخلصة، من مختلف القطاعات والإدارات، الدور الأكبر في إنجاز هذا التقرير، والذي يعكس بوضوح مسيرة التطور والنجاح التي حققتها وزارة المالية خلال عام 2024.

نقدر عالياً مشاركاتكم ومبادراتكم القيمة، التي تجسد روح الفريق الواحد، مما ساهم في توثيق إنجازات الوزارة وعرضها بأفضل صورة لتؤكد ريادتها والتزامها بأعلى معايير الجودة والتميز.